

September 2006



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

A

لجنة مكافحة الجراد الصحراوي
الدورة الثامنة والثلاثون
روما، 11-15 سبتمبر/أيلول 2006
تقرير بعثة التقييم المستقلة متعددة الأطراف (البند 6هـ) من جدول الأعمال)

1- أتاحَت الدورة الاستثنائية للجنة مكافحة الجراد الصحراوي التي عُقدت في ديسمبر 2004 أول فرصة لاستعراض التدابير التي اتخذت حتى الآن خلال حملة مكافحة الجراد الصحراوي والدروس المستفادة منها وكذلك التوصيات والتحسينات التي أمكن عملها. وأوصت اللجنة بأن هذه القضايا ينبغي أن تسترعى الانتباه تماماً من خلال تقييم وتقدير الحملة بما في ذلك التأثيرات على الأمن الغذائي.

2- تم عمل تقييم مستقل للفترة من نوفمبر 2005 إلى مارس 2006 بواسطة فريق مكون من ستة خبراء برئاسة الدكتور/ لوкас برادر. وقد أشرفت عليه لجنة تسيير مكونة من عديد ممن يعينهم الأمر. وكان الهدف من هذا التقييم تعزيز قدرة استجابة البلدان المتضررة والجهات المانحة والمنظمات المعنية بالجراد الصحراوي ومنظمة الأغذية والزراعة في المستقبل وذلك لمنع ومواجهة حالات تفشي وفورات الجراد حال حدوثها.

3- كان من المنتظر أن يتم عرض تقرير التقييم حين انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للجنة مكافحة الجراد الصحراوي. لذلك فإن الأمانة ترفق طيه هذا التقرير للنظر فيه من جانب هذه اللجنة.

July 2006



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

نحو استجابة أكثر فعالية لمكافحة الجراد الصحراوي وتأثيراته على انعدام الأمن الغذائي، وسبل المعيشة والفقر

التقييم المتعدد الأطراف لحملة مكافحة الجراد الصحراوي خلال الفترة 2003-2005

فريق التقييم:

L. Brader (Team Leader)
H. Djibo
F.G. Faye
S. Ghaout
M. Lazar
P.N. Luzietoso and
M.A. Ould Babah

أبريل/نيسان 2006

تم الاضطلاع بالتقييم بدعم مالي من أستراليا وكندا والمفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة وفنلندا وهولندا والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية والبنك الدولي.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الانترنت www.fao.org

بيان المحتويات	
الصفحات	
1	تمهيد
3	موجز تنفيذي
25	أولا - مقدمة
25	ألف - معلومات أساسية عن التقييم
26	باء - الأهداف
27	جيم - النهج والمنهجية
30	ثانيا - الجراد الصحراوي
30	ألف - لغز الجراد الصحراوي - عرض عام
30	نهج مكافحة الجراد الصحراوي
32	رصد الجراد الصحراوي وتوقعاته
33	باء - من مرحلة الكمون إلى الفورة في فترة 2003-2005
35	جيم - تطور مكافحة الجراد الصحراوي المحسّن وسبل التوقعات
35	وسائل مكافحة الجراد الصحراوي
36	تحسين توقعات الجراد الصحراوي
37	دال - الهياكل التنظيمية لمكافحة الجراد الصحراوي
39	ثالثا - التخطيط والتنفيذ لحملة مكافحة الجراد الصحراوي للفترة 2003-2005
39	ألف - تمويل حملات المكافحة
40	باء - نداءات من أجل تمويل عمليات المكافحة وحشد الموارد
44	جيم - الرصد وعمليات المكافحة
46	دال - كفاءة عمليات المكافحة
47	هاء - الوعي العام والاتصالات والتجارة
47	الوعي العام والاتصالات
50	التدريب
51	واو - الأدوار والأنشطة التي اضطلعت بها البلدان المتضررة
53	زاي - الدعم المقدم إلى الحملات
57	حاء - دور منظمة الأغذية والزراعة وأنشطتها
57	إدارة المشروعات والعمليات
64	الطابع العملي للإجراءات والنظم
66	مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي ككيان تنفيذي
	الرصد والإبلاغ
68	تنقيحات المشروعات

69	طاء - القضايا الأساسية بالنسبة للبلدان المتضررة وللمانحين
73	رابعاً - تحليل حملة مكافحة
73	ألف - أثر الحملة على حالة الأمن الغذائي للمجتمعات المتضررة وعلى سبل معيشتها
82	باء - الفوائد والتكاليف الاقتصادية
84	جيم - الأثر على صحة الإنسان والبيئة
89	دال - الجوانب المؤسسية والتنظيمية
93	هاء - النوعية والكفاءة التقنيتان
95	واو - تأثير وأثر حملة مكافحة
96	المجتمعات الريفية المتضررة
97	البلدان المتضررة
98	المانحون
100	خامساً - مكافحة المستدامة للجراد الصحراوي
100	استراتيجية مكافحة الوقائية على الصعيد القطري
102	تعزيز هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية
103	مسؤوليات منظمة الأغذية والزراعة
104	الدعم المقدم من المانحين لمكافحة الجراد الصحراوي
105	تنفيذ حملات طوارئ الجراد الصحراوي

تمهيد

1- طرح الاقتراح لتقييم حملات مكافحة الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005 خلال الدورة الاستثنائية للجنة مكافحة الجراد الصحراوي في ديسمبر/كانون الأول 2004. وفي ذلك الوقت، لم يكن من الواضح بعد أن الحملات الجارية كانت ستصل إلى نهايتها قريباً. ومع ذلك، ظل الغرض من الدروس المستفادة من الحملات الحالية من أجل عمليات مكافحة الجراد صالحاً. وعقب مناقشات تمهيدية مختلفة، وافق جميع أصحاب الشأن على التقييم رسمياً في أغسطس/آب 2005. وبالنظر إلى الاهتمام الواسع لمختلف أصحاب الشأن، كان من الضروري أن تشمل الاختصاصات مدى واسعاً من الأنشطة، وبناءً على ذلك التوسع في مهمة فريق التقييم.

2- وينبغي إيلاء الشكر الخاص إلى جميع أعضاء الفريق لمساهماتهم القيمة في التقييم ولقبولهم مسؤوليات تجاوزت توقعاتهم الأصلية. وطوال فترة أربعة أشهر، تطور الفريق من مجرد مجموعة متغيرة إلى حد ما من العناصر، ليصبح مجموعة تعمل بشكل جيد، ساهم كل عضو فيها بجدية وفعالية في صياغة التقرير النهائي. ويعتبر التقرير وتوصياته منتجا حقيقيا للفريق وافق عليه كافة أعضاء فريق التقييم.

3- ولم يكن من الممكن الاضطلاع بالتقييم دون الدعم القوي من جميع أصحاب الشأن. وخلال الزيارات القطرية، التي تم الاضطلاع فيها بمدى واسع من الأنشطة خلال فترة قصيرة، بذلت السلطات المختلفة كل جهد ممكن لتوفير المعلومات الضرورية إلى الفريق. ومكنت الزيارات الفريق من الفهم العميق للجوانب العملية للحملات. وبيّنت، بصورة خاصة، المقابلات الشخصية مع المزارعين والموظفين الميدانيين أن الحملات كانت أكبر حجماً مما تصور أعضاء الفريق. وحاولت البلدان في نطاق مواردها المحدودة التصدي لغزو الجراد الصحراوي بأذلة أقصى ما في وسعها.

4- قدم موظفو منظمة الأغذية والزراعة المشاركون في الحملات إلى الفريق مدداً واسعاً جداً من المعلومات والأفكار خلال المناقشات المكثفة والصريحة في بداية التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، تم دائماً تناول استفسارات المتابعة بطريقة تتسم بالكفاءة. وكان التوجيه والدعم الإداري من خدمات التقييم في منظمة الأغذية والزراعة أساسياً في الإدارة الشاملة للتقييم. ويسرت الدراسات المكتبية التي اضطلع بها كل من Luisa Belli و Patrick Tesha العمل بشكل كبير.

5- ودون الدعم المالي من بعض الجهات المتبرعة، لم يكن من الممكن القيام بهذا التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، قدم ممثلو جهات متبرعة مختلفة مدخلات قيمة للتقييم من خلال الاتصالات المباشرة والمناقشات، وبواسطة الاستجابة لمدى واسع من القضايا بشأن الأسئلة الواردة في الاستبيان الذي وزعه فريق التقييم. وتمثل الآراء والاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير فريق التقييم على وجه الحصر، ولا تمثل بالضرورة الأطراف المتعاونة في حملات مكافحة الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005.

6- ونيابة عن جميع أعضاء الفريق ، أود أن أعرب عن تقديري العميق لجميع المعنيين. لقد ثبت أن التقييم تحد حقيقي ولكن يرجع الفضل لمساعدتكم التي مكنتنا من وضع وثيقة نأمل أن تساهم في دعم رصد الجراد الصحراوي والقدرة على مكافحته. وبالتأكيد سيشكل هذا راحة كبيرة للأسر الأفريقية التي ستواجه تكرار غزوات الجراد الصحراوي ، دون وسائل كافية للتحدي الذي يفرضه.

Lukas Brader

رئيس الفريق

موجز تنفيذي

1 - تم الاضطلاع بالتقييم في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2005 إلى مارس/آذار 2006. وشمل هذا أنشطة التخطيط التي يتعين أن ينفذها فريق التقييم والموجزات التي قدمها مختلف أصحاب الشأن ومن الأشخاص المشاركين مباشرة في حملات مكافحة الجراد الصحراوي وجمع وتحليل المعلومات من البلدان المتضررة ومن الجهات المانحة من خلال استبيانين ودراسات مكتبية واستعراضات للأنشطة التي نفذتها منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بحملات مكافحة الجراد الصحراوي (التي تم توظيف خبيرين استشاريين بشأنها) وزيارات لعدد من البلدان المتضررة خلال تفشي الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005، واستعراض مدى من المطبوعات ذات علاقة بالتقييم. واقتصر تفشي الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005 على المنطقة الغربية تقريبا ، وبناء على ذلك، يركز التقييم والتوصيات على هذه المنطقة.

(1) الجوانب الرئيسية للحملة

2 - يعتبر فريق التقييم ما يلي على أنها الجوانب الرئيسية لحملات مكافحة الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005.

(أ) خلال فترة قصيرة جدا، من يونيو/حزيران إلى ديسمبر/كانون الأول 2004، قامت مجموعات كبيرة وكثيفة من الجراد الصحراوي بغزو مساحة جغرافية واسعة جدا من المنطقة الغربية.

(ب) بدأ التفشي في الفترة 2003-2005 في منطقة الساحل، بينما في الماضي كانت الأسراب التي منشؤها مناطق التكاثر في المنطقة الوسطى حول سواحل البحر الأحمر وفي داخل السودان والمملكة العربية السعودية، تسبق عادة التكاثر الهائل لتجمعات الجراد الصحراوي في غرب وشمال غرب أفريقيا.

(ج) اعتبرت الجهات المانحة عامة أن منظمة الأغذية والزراعة لم تخطر بها فيه الكفاية بالأعمال التي يتعين الاضطلاع بها للتصدي لغزو الجراد الصحراوي، وبشأن الأثر المحتمل للغزو على حالة الأمن الغذائي، مما أدى إلى تأخر استجابة الجهات المانحة. وقد يكون رد الفعل المتأخر هذا علامة على الافتقار إلى الزخم في الطريقة التي تناولت بها الأطراف المعنية المختلفة حالات طوارئ الجراد الصحراوي.

(د) اعتقدت الجهات المانحة والبلدان المتضررة أن تكاليف عمليات المكافحة كان من الممكن خفضها وأن أثر غزوات الجراد كان من الممكن أن يكون محدودا أكثر، إذا كانت التدخلات قد بدأت في وقت مبكر.

- (هـ) ركزت استراتيجية المكافحة على إبادة الحد الأقصى من عدد الجراد وإنقاذ المحاصيل والمراعي. وكانت التدابير المتخذة في عدد من البلدان للحد من أثر عمليات المكافحة على البيئة والصحة البشرية غير كافية.
- (و) كان لغزو الجراد الصحراوي نتائج خطيرة على حالة الأمن الغذائي لأكثر من ثمانية ملايين نسمة في منطقة الساحل، حيث لم يتوقع في البداية تقديم المساعدة الغذائية واتخاذ تدابير إعادة التأهيل. غير أنه في مطلع عام 2005، وجهت الأمم المتحدة نداء لطلب التمويل لغرب أفريقيا لاتخاذ تدابير من أجل إحياء الزراعة ولمواجهة التأثير المشترك للجفاف والجراد.
- (ز) تكبدت البلدان المتضررة تكاليف باهظة لم تكن متوقعة في ميزانياتها الوطنية، مما نتج عنها عدم إتاحة موارد كافية للأنشطة الإنمائية الوطنية الأخرى.
- (ح) كانت الجزائر والجمهورية العربية الليبية والمغرب مستعدة على نحو جيد لمواجهة الغزو، وقدمت أيضا مساعدات كبيرة إلى بلدان في الساحل خلال الحملات. وكانت الأخيرة، بصورة عامة، غير مستعدة بما فيه الكفاية ولم تتمكن من بدء عمليات مكافحة فعالة في وقتها للحد من الأضرار على المحاصيل والمراعي.
- (ط) أدت عمليات المكافحة الفعالة، وخاصة المكافحة الجوية التي اتخذتها كل من الجزائر والمغرب خلال خريف وشتاء عام 2004، مع حالة تكاثر الجراد الضعيفة في شمال غربي أفريقيا نتيجة للطقس البارد غير المعتاد، إلى انخفاض سريع في التفشي في أوائل عام 2005. وجنب هذا تجدد الغزوات في بلدان الساحل في عام 2005 وبين إمكانية وقف غزوات الجراد الصحراوي من خلال التقنيات المتاحة حاليا.
- (ي) ساهمت بلدان الساحل، المعتمدة على حالة الإنذار وتوافر الموارد، في حملات المكافحة باذلة أقصى ما في وسعها. وبذل جميع الموظفين في البلدان المتضررة، الذين يعملون في ظروف قاسية، جهودا هائلة للحد من أثر غزو الجراد الصحراوي.
- (ك) كانت هناك فروق كبيرة في كفاءة عمليات المكافحة التي نفذتها البلدان، مما نتج عنها تكاليف تراوحت ما بين 13 دولارا أمريكيا وأكثر من 200 دولار أمريكي للهكتار، من بلد إلى آخر.
- (ل) وخلال الحملات، تم رش حوالي 12.9 مليون هكتار بأكثر من 13 مليون لتر من المبيدات. وتبقى أكثر من 6,3 مليون لتر من المبيدات في نهاية الحملة، ويرجع بعض السبب في هذا إلى شراء كميات إضافية من المبيدات في عدد من الحالات قبيل انتهاء الحملة، بناء على المشورة المقدمة من الموظفين الفنيين. وقد تمثل مخزونات هذه المبيدات مشكلة كبيرة للتخلص منها في المستقبل القريب. وكان من الممكن تجنب هذا من خلال تنسيق أفضل، إذا كانت الترتيبات التعاقدية للتوافر السريع من المبيدات قد وضعت مسبقا.
- (م) ساهمت الجهات المانحة بسخاء في تكاليف الحملات وأدى الوصول المتأخر نسبيا للحجم الأكبر من مساهمات الجهات المتبرعة والانتهاؤ المبكر من الحملات إلى مقدار كبير من الموارد المالية لم يتم

إنفاقها. وكان من الممكن لهذه الموارد أن تدعم الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد في بلدان الخط الأمامي في الساحل.

(ن) بلغت التكاليف الإجمالية لعمليات مكافحة 280 مليون دولار أمريكي على الأقل، قدمت معظمها البلدان المتضررة، وخاصة الجزائر والمغرب والجمهورية العربية الليبية. وساهمت الجهات المتبرعة التي تسمى بالتقليدية ومنظمة الأغذية والزراعة أكثر من 80 مليون دولار أمريكي. وقدمت أيضا مساعدات كبيرة إلى البلدان المتضررة من قبل الجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية، وذلك من خلال الروابط الثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنفاق أكثر من 90 مليون دولار أمريكي على المساعدات الغذائية، وكذلك لإعادة تأهيل المجتمعات المحلية المتضررة من تفشي الجراد. ومن ثم، يقدر إجمالي تكاليف الحملات بحوالي 400 مليون دولار أمريكي.

(2) التخطيط والتنفيذ لحملة مكافحة الجراد الصحراوي 2003-2005

3- تقع المسؤولية الرئيسية لتنظيم حملة مكافحة على البلدان المتضررة. وتلجأ تلك البلدان إلى الجهات المانحة الدولية وإلى منظمة الأغذية والزراعة عندما لا تتوفر لديها الموارد اللازمة لاتخاذ إجراءات المراقبة و/أو المكافحة، وتسعى منظمة الأغذية والزراعة والجهات المانحة للاستجابة وذلك بإتباع نهج منظم ومحدد الأولويات. وتضع المنظمة في حساباتها بهذا المجال التوجيهات السياساتية للأجهزة الرئاسية ومشورة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي واللجنة الإقليمية لمكافحة الجراد.

4- واستناد إلى استعراض لمختلف الأنشطة التي أجريت فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ لحملة مكافحة الجراد الصحراوي 2003-2005،

يوصى بما يلي:

- 1- أن تحدد المنظمة بشكل واضح مختلف فئات حالات الطوارئ وأن تضع معايير البت في الفئات التي ستستخدم عملية النداءات الموحدة التي أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خطوطا توجيهية بشأنها. وعندما تكون هناك حالة طوارئ لا تعد معقدة، فينبغي للمنظمة أيضا أن تبين القواعد المحددة التي ينبغي تطبيقها وإحاطة كافة الأطراف المعنية علما بها؛
- 2- في الحملات المقبلة في البلدان المتضررة، ومن خلال اللجان المعنية، أن يؤمن تبادل فعال للمعلومات بين مختلف أصحاب الشأن المشاركين فيها، وذلك تجنباً لازدواج الجهود ولتجنب تكاليف غير ضرورية؛
- 3- أن تبدأ منظمة الأغذية والزراعة مناقشات مع الجهات المانحة للتوصل إلى نموذج موحد لكل من اتفاقات التمويل ووثيقة المشروع اللاحقة. وينبغي أن تكون هذه النماذج بسيطة وسهلة الاستخدام إلى أقصى درجة ممكنة، على أن تكون مفصلة بالقدر الكافي لضمان فهم واضح من قبل كافة الأطراف المعنية لما هو مطلوب؛

- 4- أن تبدأ منظمة الأغذية والزراعة مناقشات مع الجهات المانحة بشأن إمكانية الاكتفاء في الحملات المقبلة بمشروع واحد متعدد الجهات المانحة أو مشروعين، تضاف عليهما الصبغة الإقليمية في تغطيتهما الجغرافية لتيسير التعامل مع الآفات التي لا تعرف حدودا بين البلدان. وينبغي إيلاء العناية الواجبة أثناء المفاوضات لكيفية مراعاة إبراز وجود الجهات المانحة وأفضلياتها، فضلا عن السياسة العامة والاشتراطات التنظيمية الواجبة التطبيق في أي ترتيب تتوصل إليه الجهات المانحة المتعددة؛
- 5- أن تتحول شروط التوريد التي يغلب عليها الطابع المخصص إلى نظم وأساليب خاصة بمكافحة الجراد الصحراوي وإلى عمليات الطوارئ المماثلة التي تشارك فيها المنظمة. كما أوصى بذلك أيضا الفريق الفني التابع للجنة مكافحة الجراد الصحراوي في مطلع شهر مايو/أيار عام 2005 أثناء حلقة العمل حول التخطيط لحالات الطوارئ من أجل مكافحة الجراد الصحراوي؛
- 6- أن يقوم قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات في المنظمة بالتخطيط للمستقبل وأن يعد قائمة، بمرشحين مؤهلين من ذوي الخبرة، يمكن الاعتماد عليهم لشغل مناصب الخبراء المعنيين بمكافحة الجراد الصحراوي وبالأخص في الميدان، وذلك سعيا لضمان معرفة شروطهم وقبول المنظمة لها؛
- 7- أن تقوم المنظمة بتفويض السلطات على أدنى مستوى ممكن فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تستمر طوال فترة حملة مكافحة الجراد الصحراوي؛
- 8- أن يتم تحديد قيادة موحدة واحدة وأن يتم التفويض بسلطات واسعة في المستقبل لمركز الطوارئ في المنظمة لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي، وأن يعترف به ككيان تشغيل له رمز محاسبي خاص غير الرمز المخصص لمكتب عمليات الإغاثة الخاصة، وذلك لتيسير عملية تخصيص اعتمادات الميزانية من البرنامج العادي ومن الموارد الخارجة عن الميزانية التي تضعها المنظمة تحت تصرفه.
- 9- أن تسعى المنظمة لتقديم استراتيجية واضحة للمانحين وقت توجيه النداءات، تكون جزءا من تواصل الإغاثة - الإحياء- التنمية، وذلك بالتركيز على المشكلة المباشرة للقضاء على الجراد الصحراوي وكذلك على ما يتصل بذلك من قضايا إنسانية وقضايا حماية سبل العيش؛

- 5- والتوصيات الواردة أعلاه تتطلب من المنظمة اتخاذ إجراءات ملائمة بشأنها لضمان استعدادها لمواجهة طوارئ الجراد الصحراوي في المستقبل. وينبغي أن تتولى إعداد المقترحات اللازمة للوحدتان الفنية والإدارية معا في المنظمة، بالتشاور مع أصحاب الشأن المعنيين.

(3) تحليل حملات مكافحة

أثر حالة الأمن الغذائي والمعيشة على المجتمعات المحلية المتضررة

6 - تعتبر السلطات الوطنية، رسمياً، في جميع البلدان المتضررة تقريباً أن أثر غزوات الجراد الصحراوي محدودة جداً. ومع ذلك، تشير البيانات التي جمعها فريق التقييم إلى أن لغزوات الجراد الصحراوي أثر كبير على حالة الأمن الغذائي ومعيشة المجتمعات المحلية المتضررة. وحملات مكافحة تركّز بشكل أساسي على حماية المناطق التي تتمتع بإمكانات كبيرة في مجال الإنتاج. وبالتالي، فقد عانت المناطق ذات القدرات الزراعية المنخفضة معاناة شديدة من الإصابات بالجراد الصحراوي، بحيث نتج عن خسارة المحاصيل والمراعي "1" نقص حاد نسبي في الأغذية، "2" تحركات قوية في الأسعار في الأسواق، "3" عدم توافر كافي للمناطق الرعوية، "4" بيع الحيوانات بأسعار متدنية لتلبية حاجات الكفاف للأسر ولشراء أعلاف لباقي الحيوانات، "5" الانتجاع المبكر للقطعان (هجرة الرعاة إلى مناطق مراعي أفضل)، "6" التوتر الشديد بين رعاة الانتجاع والمزارعين المحليين حول الموارد والضغط الشديدة للحيوانات على مناطق الانتجاع، "7" الهجرة المكثفة إلى المناطق الحضرية.

7 - استنتج فريق التقييم من المعلومات التي جمعها من مصادر مختلفة خلال الزيارات إلى البلدان المتضررة أن عدداً من السكان في منطقة الساحل عانوا درجات متفاوتة من غزوات الجراد الصحراوي يقدر بحوالي 8 ملايين نسمة، موزعين كما يلي.

الجدول 1 - عدد السكان المتضررين بدرجات متفاوتة من غزوات الجراد الصحراوي

500 000	بوركينافاسو
1 000 000	مالي
1 300 000	موريتانيا
3 000 000	النيجر
1 580 000	السنغال
1 000 000	تشاد
8 380 000	المجموع

8 - لقد أدت غزوات الجراد الصحراوي بالأمن الغذائي طويل الأجل للسكان المحليين إلى مزيد من عدم اليقين وفاقمت من فقر وتأثر الأسر التي تعيش تحت أوضاع غاية في البؤس، في مناطق أصبح فيها انعدام الأمن الغذائي مهيكلًا تقريباً. وكان الأثر على المحاصيل من توزيع سقوط الأمطار المنخفض وغير المنتظم عليها في عام 2004 شديداً فاقمت منه غزوات الجراد الصحراوي؛ وأدى مرور الجراد الصحراوي إلى التغيير من حالة خسائر محدودة في المحاصيل إلى تدمير شبه كامل تقريباً. واستجابة لهذه الحالة، وفي بعض الأحيان بسبب الخوف من تسمم حيواناتهم بواسطة المبيدات، انتهج الرعاة حل الانتجاع المبكر.

9 - وبالنسبة لتأثير غزو الجراد الصحراوي على الأسواق، ينبغي ملاحظة أن النقص في الحبوب كانت له آثار مهمة على مستويات الأسعار، مما سبب زيادة كبيرة فيها، ليست في متناول الغالبية العظمى من الأسر. أما بالنسبة للماشية، فقد حدثت حركة عكسية، فمثلا، كانت أسعار الحملان تتراوح ما بين 60-80 دولارا أمريكيا في عام 2003، أصبحت 30 دولارا أمريكيا في المتوسط. ونتج عن الانخفاض الحاد في أسعار الحيوانات في الأسواق إلى انخفاض شديد في قيمة القطعان والقوة الشرائية للمنتجين. وتعتبر المجاعة في المنطقة الرعوية في النيجر في عام 2005 أحد الأمثلة الأليمة للصلة بين انخفاض أسعار الماشية وأثره على الدخول وتوافر الأغذية على مستوى الأسرة.

10 - ولاستكمال العمل الذي اضطلع به فريق التقييم، تم تنفيذ مسح في بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا في فبراير/شباط-مارس/آذار 2006 لتحديد أثر غزو الجراد الصحراوي على الأمن الغذائي وسبل الكفاف لسكان الريف. وتم اختيار ثلاث مناطق في بوركينا فاسو ومالي وأربع مناطق في موريتانيا، بمجموع 30 قرية قام المسح بتغطيتها في كل بلد. وأدى هذا إلى الاستنتاجات التالية.

11 - تم تقييم الخسائر التي تسبب فيها غزو الجراد الصحراوي في عام 2004 بنسبة 80 في المائة من إنتاج الحبوب المتوقع في عام 2004 في المناطق التي تمت دراساتها في بوركينا فاسو و90 في المائة في مالي و100 في المائة في موريتانيا. أما بالنسبة لمحاصيل البقوليات الرئيسية (اللوبياء والفول السوداني) تقترب الخسائر من 85-90 في المائة من الإنتاج المتوقع في عام 2004 في المناطق المتضررة في البلدان الثلاثة. وفقد أيضا ثلث المراعي في نفس المناطق في مالي وبوركينا فاسو. وتم ملاحظة أكثر الخسائر في موريتانيا حيث وصلت إلى 85 في المائة من إنتاج العلف. فاضطرت أغلبية الأسر إلى تقليل استهلاكها من الغذاء، فانخفض حجم وجباتهم الغذائية وما يتناولونه منها.

12 - تم توفير معونة خارجية في المناطق التي تم مسحها في بوركينا فاسو، وأساسا على هيئة معونة غذائية، في عام 2004 إلى 90 في المائة من الأسر، التي تلقت كل منها 140 كيلوجرام في المتوسط من الحبوب في عام 2004، تمثل 8 في المائة من عجزها الغذائي. وفي مالي، تلقي 75 في المائة من الأسر 300 كيلوجرام في المتوسط من الحبوب لكل أسرة، تشمل 15 في المائة من عجزها الغذائي. وفي موريتانيا، تلقي 65 في المائة من الأسر 130 كيلوجرام في المتوسط من الحبوب لكل أسرة، تمثل 10 في المائة من عجزها الغذائي. وبالرغم من أن الموسم الزراعي لعام 2005 كان مرضيا نسبيا، لم يصل استهلاك الأسر من الأغذية مستويات ما قبل غزو الجراد. وكان استهلاك الحبوب والبقوليات الغذائية خلال عام 2004 حوالي 10 في المائة أقل من مستوى عام 2003 في بوركينا فاسو وموريتانيا. وتواصل انخفاض متوسط الاستهلاك من الحبوب في عام 2005 في المناطق المتضررة في مالي، إلى حوالي 20 في المائة عن مستوى عام 2003. وتواصلت هذه المجاعة في عام 2005 بنسبة 30 في المائة من الأسر في مالي و40 في المائة من الأسر في بوركينا فاسو، بينما في نفس الوقت كان اتجاه المعونة الغذائية الخارجية هو الانسحاب من القرى بسبب اعتبار أن الأزمة منتهية.

13 - وفي عام 2004، كان من الضروري زيادة متوسط نفقات الأسر من أجل شراء الأغذية بثلاث أو أربع مرات يعتمد على المنطقة التي تمت دراستها. ولمواجهة هذه الزيادة، تعين على أرباب الأسر خفض نفقات غير الأغذية:

الملابس والنققات الاجتماعية والسفر وأحيانا الصحة والتعليم. وفي نفس الوقت، حاولوا الوصول إلى عائدات نقدية تكميلية من خلال الذهاب إلى المناطق الحضرية للبحث عن فرص للعمل أو ممارسة أنشطة غير زراعية. وقد ثبت أن هذه الاستراتيجيات غير كافية لتغطية العجز الغذائي، مما دفع المزارعون إلى بيع رأس مالهم، كالماشية مثلا. فباعت النساء ممتلكاتهن الشخصية، وبخاصة مجوهراتهن؛ ولجأن بكثرة إلى الاستدانة عبر الجمعيات النسائية، وصرن ينخرطن في أعمال غير مرتبطة بالزراعة، ولجأن إلى جمع المنتجات الغذائية البرية لتوفير الغذاء لأسرهن (بوركيينا فاسو). وللتصدي للعجز الغذائي، اضطر العديد من أرباب الأسر إلى الاستدانة. وموريتانيا هي أكثر البلدان تضررا من ذلك، حيث يعاني 60 في المائة من الأسر من الديون، وتليها مالي (45 في المائة) وبوركينا فاسو (33 في المائة).

14 - وكانت الآثار الطويلة الأجل لغزو الجراد هي نفسها في كافة المناطق التي تمت فيها مقابلات شخصية: وشملت هجرة الشباب وزيادة فقر الأسر وانخفاض قوى العمل الزراعية وزيادة انعدام الأمن الغذائي. وتتباين الأهمية النسبية للأنواع المختلفة للآثار في البلدان والمناطق التي تم مسحها. واعتبرت هجرة الشباب في جميع المجتمعات المحلية في القرى أهم أثر لأزمة عام 2004.

15 - وبشكل عام، تمكن أقل من 10 في المائة من الأسر في بداية عام 2006 من إعادة تكوين ثروتهم الحيوانية. ولم يتمكن أكثر من 50 في المائة في بوركينا فاسو و30 في المائة في مالي و40 في المائة في موريتانيا من تسديد الديون التي اقترضوها في عام 2004. وتمكن 10-20 في المائة فقط من الأسر حتى الآن من إعادة تشكيل مخزوناتهم من الحبوب. وانخفض بشدة الأمن الذي كانت تشكله الماشية في حالة حدوث مشاكل رئيسية، مما يجعل الأسر معرضة للتأثر بالأزمات بشكل أكبر في المستقبل.

16 - ولا تزال نتائج الأزمة واضحة في عام 2006، ويمكن للمساعدة المستدامة أن تبطئ من تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية لكثير من الأسر. ومع ذلك، كما لاحظ فريق التقييم، ونظرا للاهتمام البسيط الذي حظيت به الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية لأثر حملات مكافحة الجراد الصحراوي، لم يتم دائما استهداف المساعدة المقدمة حتى الآن بطريقة كافية ومرضية.

17 - واستنادا إلى ما تقدم،

أوصى فريق التقييم بما يلي:

10- قيام البلدان المتضررة باعتماد الاستراتيجيات لضمان تنفيذ عمليات مكافحة الجراد في كل من مناطق الإنتاج العالية القدرة ومناطق الإنتاج المنخفضة القدرة، حيث يمارس الزراعة عادة مزارعون من ذوي الموارد المحدودة للغاية.

المنافع والتكاليف الاقتصادية

18 - كان مجموع تكاليف حملات مكافحة الجراد في الفترة 2003-2005، بما في ذلك المعونة الغذائية ومشروعات إعادة التأهيل، حوالي 400 دولار أمريكي. ولم يتم جمع البيانات عن المحاصيل والمراعي التي تم إنقاذها بواسطة عمليات مكافحة الجراد بطريقة منتظمة في أي من البلدان المتضررة. لقد نجحت الحملة في حماية سبل الكفاف لبعض المجتمعات المحلية المتضررة: وفي هذه الحالات، يبين تحليل الفوائد/التكاليف نسبة 1.5 إلى 1. ولم يتوفر لفريق التقييم السبل لتنفيذ دراسة اقتصادية كلية متعمقة للحملة؛ ومع ذلك، فقد تناول الأثر الاجتماعي الاقتصادي على مستوى المجتمع المحلي، بصورة خاصة.

19 - ولتحديد نسبة المنافع إلى التكاليف فيما يتعلق بحملات الجراد المقبلة،

يوصى بما يلي:

- 11 - قيام البلدان المعنية بوضع آليات لتقدير إجمالي منافع حملة مكافحة (قيمة ما تم إنقاذه من منتجات والفوائد الإضافية)؛
- 12 - إشراك الهياكل القطرية المعنية في جمع البيانات الضرورية وإعداد تقديرات المنافع هذه (خدمات الإحصاءات الزراعية وما إلى ذلك)

الأثر على الصحة البشرية والحيوانية والبيئة

20 - كما كان الحال في حملات مكافحة الجراد السابقة، ظلت مكافحة الكيمائية المنهج الأكثر استخداماً، ما لم يكن الوحيد، خلال حملة الفترة 2003-2005 للتصدي لغزوات الجراد. وبالمقارنة بالحملات السابقة، تم إيلاء أهمية متزايدة للصحة البشرية والحيوانية ومسائل البيئة خلال هذه الحملات. ولم تكن دائماً النتائج السلبية لاستخدام المبيدات سهلة في تحديدها. وتوجد فجوات بين الأرقام الرسمية والمعلومات التي تم جمعها في المناطق التي تمت معالجتها، ولكن في غياب رصد لهذه الآثار بطريقة منتظمة وفي الوقت المناسب، لم يكن من الممكن الحصول على بيانات يعتمد عليها.

21 - تمكنت دائماً الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد في بلدان المغرب العربي وفي موريتانيا من ضمان الوقاية الطبية ورقابة الموظفين المهنيين العاملين في مكافحة الجراد الصحراوي. أما في غالبية بلدان الساحل، فلم تجر اختبارات استراز الكولين لجميع أعضاء خدمات حماية النباتات المشاركين في عمليات مكافحة الجراد الصحراوي قبل بدء الحملات، ولكنها أجريت عادة بعدها. ومع ذلك، ودون توافر إشارة لما قبل العلاج، فإن تحديد الأثر الممكن للتلوث بالمبيدات على مستوى استراز الكولين أصبح أمراً شاذاً.

22 - ولتقليل المخاطر التي تتعرض لها سلامة ورفاهية السكان ولضمان الحماية الفعالة للبيئة،

يوصى بما يلي في البلدان المعنية :

- 13- تعزيز قدرات المختصين بشؤون البيئة والصحة من خلال التدريب على فهم واحترام القواعد ومعايير الجودة، والإجراءات والأنظمة البيئية، وتدبير التخفيض والتخفيف، وتزويد هؤلاء الأخصائيين بالإمكانات اللوجستية والمالية لتنفيذ اختبارات الجودة وعمليات التفتيش الميدانية؛
- 14- تدريب وتوعية القائمين برش المبيدات لضمان فهمهم الكامل وتطبيقهم للقواعد ذات الصلة باستخدام المبيدات؛
- 15- ضمان الإشراف الطبي على العاملين المشاركين في مكافحة الكيماوية ويشمل ذلك توفير مستلزمات الحماية الملائمة؛
- 16- الكف عن إشراك أفرقة القرى والأفرقة المعنية بالصحة النباتية في حملة مكافحة الجراد الكيماوية حرصاً على سلامة أفرادها، مع تعزيز قدراتهم في مجال مكافحة مراقبة الجراد.

23 - وقد جمع ما بين 30 و80 في المائة من حاويات المبيدات الفارغة، وفقاً للمعلومات الواردة من بلدان الساحل. وفي البلدان التي كانت فيها أفرقة القرى جزءاً رئيسياً في عمليات مكافحة، قدمت الحاويات البلاستيكية سعة 1-5 لترات لتيسير عملية المناولة اليدوية للمبيدات. ويكثر استخدام هذه الحاويات للأغراض المنزلية وبالتالي، فهي تشكل عادة مصدراً رئيسياً للتلوث.

ويوصى بما يلي :

- 17- أن تتجنب كافة الأطراف المعنية شراء وتوزيع المبيدات في حاويات أقل من 50 لتراً، وأن تشتري المبيدات في حاويات معدنية ذات سعة كبيرة (100-200 لتر)؛
- 18- أن يدخل استخدام كسارات البراميل في كافة البلدان المتضررة من الجراد الصحراوي بغية تدمير الحاويات المعدنية؛ وأن تقوم وحدات مكافحة الجراد بالتشجيع على إعادة تدوير الحاويات المكسرة؛
- 19- أن يعد اتفاقاً، بالتعاون مع البلدان الأعضاء في المنظمة وفي لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، مع مصنعي المبيدات لاسترداد حاوياتهم.

الجوانب المؤسسية والتنظيمية

24 - دعمت كافة الأطراف بشكل مباشر أو غير مباشر الاستراتيجية العامة لمكافحة الجراد أثناء الحملة. ويتمثل هذا في اكتشاف مختلف مجموعات الجراد الصحراوي في الوقت المناسب والقضاء عليها من خلال مكافحة الكيماوية. وفي بلدان الساحل، ونتيجة لعدم كفاية الإمكانيات المتوافرة، جرت عمليات مكافحة الجراد بشكل عام بعد أن تعرضت مناطق الإنتاج الزراعي بالفعل للغزو. وفي الجزائر والمغرب ركزت تلك العمليات على القضاء على الجراد قبل وصوله إلى تلك المناطق.

25 - واختلفت البلدان اختلافا كبيرا بالنسبة لنوع الموظفين العاملين في عمليات مكافحة الجراد الصحراوي. ففي بعضها، اقتصر التنفيذ على مهنين مدربين تدريباً جيداً، وفي بعضها الآخر شارك نطاق عريض من الأفراد لديهم خبرة محدودة أو ليست لديهم خبرة على الإطلاق. والبلدان المتضررة مسؤولة عن تخطيط عمليات مكافحة الجراد الصحراوي وتنفيذها. ولتنفيذ هذه المسؤوليات بطريقة فعالة، ينبغي أن تنشئ بلدان الخط الأمامي (تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر) وحدات وطنية مستقلة ذاتياً وتزويدها بموارد كافية. ويتفاوت تنسيق الأنشطة المختلفة على المستوى القطري اختلافاً كبيراً، من عدم وجود ترتيبات محددة على الإطلاق، إلى وجود مدى من اللجان على المستويات التقنية والسياسية المختلفة.

26 - يتوفر لمنظمة الأغذية والزراعة المسؤوليات التالية فيما يتعلق بالتنسيق بالجراد الصحراوي وعمليات مكافحة الجراد الصحراوي: "1" منتدى لمناقشة وضع سياسات واستراتيجيات وخطط ملائمة؛ "2" تنسيق المعرفة والمعلومات المتعلقة بتوزيع ووجود الجراد الصحراوي، بما في ذلك الرصد اليومي لأحوال البيئة والجراد على المستوى العالمي، مما يؤدي إلى إصدار نشرات منتظمة وإنذار مبكر وتوقعات التوقيت والأماكن ونطاق التكاثر والهجرة؛ "3" دعم الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد وتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي، في إطار الهيئات الإقليمية لمكافحة الجراد الصحراوي؛ "4" الإعلان عن حالة طوارئ الجراد الصحراوي وتنظيم المساعدة الدولية وتوفير المشورة التقنية لدعم أنشطة مكافحة التي يجري الاضطلاع بها.

27 - ومع ذلك، فإن قدرة منظمة الأغذية والزراعة على التنفيذ الفعال لهذه المسؤوليات محدودة. وينبغي التأكيد على أن المنظمة لا تنسق عمليات مكافحة الجراد على المستوى الميداني. فهذه مسؤولية البلدان وليس للمنظمة تحكم مباشر فيها. وتميزت الجوانب التنظيمية للمنظمة المرتبطة بإدارة حملات الفترة 2003-2005 بمناشدة الجهات المتبرعة منذ فبراير/شباط 2004 وإعادة إنشاء مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي في أغسطس/آب 2004. ومع ذلك، فرضت قيود على المركز نتيجة الإجراءات الإدارية والمالية حيث لم يمنح تفويضاً خاصاً بالسلطة لتناول حالات طوارئ الجراد الصحراوي، كما حدث خلال حملات الفترة 1986-1989. واتيحت موارد الجهات المانحة أساساً خلال سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول 2004، عندما كانت غزوات الجراد الصحراوي تجري على نطاق كبير جداً.

28 - وقد ورد عدد من التعليقات على المسائل الواردة أعلاه من الجهات المانحة من خلال ردود على استبيان. وفيما يتعلق بتنفيذ عمليات مكافحة الجراد الصحراوي، اعتبر 62 في المائة من الجهات المانحة أن اشتراك منظمة الأغذية والزراعة ينبغي أن يقتصر أساساً على التنسيق وأنشطة المعلومات. واعتبرت جهة متبرعة واحدة أن على المنظمة أن تعمل أساساً في تنفيذ مشروعات؛ وعلى العكس فضل 31 في المائة أن تعمل في كل من نوعي الأنشطة¹. ويعتقد فريق التقييم أن تواصل المنظمة كونها الاختيار المنطقي لتنفيذ الحملات متعددة الأطراف لمكافحة الجراد الصحراوي. ومع

¹ وردت تعليقات في التقرير من البلدان المتضررة والجهات المانحة من خلال استبيانين منفصلين تم تضمينهما. ولتيسير التعرف على هذه التعليقات، يجري عرضها بخط مائل.

ذلك، ينبغي عليها أن تفعل ذلك بطريقة أكثر فعالية وتسمح لموظفيها المسؤولين عن أنشطة المشروعات المختلفة أن يتخذوا قرارات وينفذوا مسؤولياتهم بسرعة.

29 - ومن وجهة النظر التنظيمية والتقنية، عانت الحملات من الافتقار إلى خطط طوارئ فعالة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وتم تناول جمع المعلومات وإرسال البيانات بين البلدان واللجنة الإقليمية ومقر منظمة الأغذية والزراعة بشكل معقول. وعانت أيضا من الافتقار إلى اشتراك نشط من جميع الأطراف المعنية، ولاسيما الجهات المانحة والبلدان المتضررة، في رصد الجراد الصحراوي ومساائل المكافحة. وينبغي على أصحاب الشأن أن تفهم الصلات بين كمون الجراد الصحراوي ومراحل ما قبل الطوارئ ومراحل الطوارئ على نحو أفضل للسماح بالاستجابة والعمل بفعالية في الوقت المناسب من قبل جميع الأطراف المعنية.

النوعية التقنية وكفاءتها

30 - كان أحد القيود المهمة الملاحظة خلال حملات مكافحة الجراد الصحراوي عدم كفاية توافر الموارد البشرية المؤهلة في معظم البلدان المعنية، ولاسيما بلدان الساحل. وفي حالة الأزمة، يدعم موظفي هياكل المكافحة في هذه البلدان أفراد من إدارات مختلفة، لا يتمتعون عامة بالمعرفة الكافية للتمكن من الاضطلاع بالرصد الملائم وأنشطة المكافحة.

31 - وفيما يتعلق بالمبيدات، ترد معظم المنتجات المستخدمة في حملات مكافحة الجراد الصحراوي في قائمة المنتجات التي أوصت بها جماعة المبيدات المرجعية لمنظمة الأغذية والزراعة. وفي عدد صغير من الحالات، استخدمت منتجات أخرى. ويتفق الأخصائيون على أن في حالة الغزو، لا تزال أفضل طريقة للتصدي بسرعة للتخفيف هي استخدام المبيدات التقليدية ذات الأثر الحاسم السريع. أما سبل المكافحة البديلة مثل فطريات الحشرات المرضية والفيروسات فهي جذابة بيئيا، ولكن لا تسمح بقتل الجراد بسرعة. وهناك حاجة إلى مزيد من الاختبارات لتحديد كيفية استخدامها بفعالية. وأصبحت إدارة مخزونات المبيدات شاغلا رئيسيا لسلطات مكافحة الجراد، التي تحاول من خلال تدابير مختلفة ضمان تخزين أفضل قائم على الوسائل المتاحة، بينما تنتظر إنشاء مخازن ملائمة.

32 - إن فعالية وكفاءة عمليات المكافحة المضطلع بها في البلدان المختلفة يجرى التعبير عنها إلى حد كبير بواسطة تكاليف عمليات المكافحة للهكتار. وعلى أساس البيانات التي تم جمعها من 8 بلدان، يتبين أن التكاليف تتراوح ما بين 13 دولارا أمريكيا وأكثر من 200 دولار أمريكي للهكتار. وتعتمد هذه التكاليف إلى حد كبير على التخطيط الفعال للحملات وتوفير مدخلات الحملات المختلفة في الوقت المناسب. وتوضح البيانات أن هناك مجالا كبيرا لإجراء تحسينات في عدد من البلدان.

33 - ونظرا للتفاوت الشديد في تكاليف عمليات مكافحة الجراد الصحراوي في البلدان المتضررة خلال حملة 2003-2005،

يوصى بما يلي:

20- أن تقوم المنظمة بالاشتراك مع البلدان المعنية بإعداد دراسة لتحديد أسباب ارتفاع تكاليف عمليات مكافحة الجراد الصحراوي في بعض البلدان المتضررة، تتخذ أساسا لوضع خطوط توجيهية لزيادة كفاءة مكافحة الجراد.

التقدير الشامل لفعالية وأثر حملات مكافحة

34 - حصل فريق التقييم على الانطباعات التالية خلال الزيارات التي قام بها للبلدان. واتفقت الجهات المانحة والبلدان المتضررة والسكان في الرأي على أهمية التأثير المدمر المحتمل لغزوات الجراد الصحراوي وآثاره السلبية، مجتمعة مع الجفاف، على الأنشطة الإنتاجية وعلى الأمن الغذائي للأسر. ويتقاسمون أيضا في استنتاج أن تكاليف عمليات مكافحة الجراد يمكن أن تكون أقل وأثر الغزو محدود أكثر إذا كانت عمليات مكافحة الجراد قد بدأت في الوقت المناسب لتجنب الغزوات الكبيرة.

السكان المتضررون

35 - من وجهة نظر السكان المحليين، تعتبر نتائج الحملات مختلطة: بينما يسلمون بأن عمليات مكافحة الجراد لها أثر لا يمكن إنكاره، فهم غير سعداء بتأخر الشروع في هذه العمليات التي ترتبت عليها نتائج وخيمة على أساس التعرض الطويل لأضرار الجراد. فقد خسر البعض في ساعتين جزءا كبيرا من رأس مالهم. وبالرغم من الخسائر الفادحة في المحاصيل وغيرها من الممتلكات، فهناك اتفاق عام بين السكان المحليين على أن الكارثة لم يكن من الممكن تجنبها، ولكن كان من الممكن تخفيفها إذا تم تقديم المساعدة في اللحظة الملائمة. وتولد انطباع لدى هذه المجموعات والمجتمعات المحلية، التي لم يستمع أحد إلى مناشداتها، بأن السلطات تخلت عنهم.

البلدان المتضررة

36 - إن الخسائر الزراعية طبعا لغالبية البلدان المتضررة في الفترة 2003-2005 كان من الممكن أن تكون أقل. وارتبط مستوى الأضرار بعدد من العوامل ولاسيما نقص الموارد. ومن الواضح، أن تكاثر الجراد الصحراوي لم تقدره الوزارات التقنية تقديرا صحيحا، وصدمت البلدان بالتطور السريع للأحداث. وكذلك بسبب الافتقار إلى الاستعداد، اعتمدوا إلى حد كبير على المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي للجهات المانحة ولهذا تشعر البلدان بالأسى للبطء في تقديم المعونة.

الجهات المانحة

37 - ومن وجهة نظر الجهات المانحة، بالرغم من التأخير الشامل في تقديم المساعدة، تم تلبية أهداف مكافحة الجراد بشكل عام، وكانت الحملات ناجحة لحد كبير مع اعتبار حقيقة أن عمليات مكافحة الجراد ساهمت في خفض تجمعات

الجراد وحدت من الخسائر في المحاصيل والمراعي. ومع ذلك، تسلم الجهات المانحة بأن المجتمعات المحلية الريفية في بعض الأماكن تضررت ضررا كبيرا وأن هناك حاجة لتقديم مساعدة لإعادة التأهيل. وتتفق الجهات المانحة مع البلدان المتضررة بأن الدعم من أجل حملات المكافحة قد قدم متأخرا، ولكن تختلف في الرأي بشأن أسباب هذا التأخير. فقد ذكر البعض البيروقراطيات والإجراءات الإدارية المطولة داخل وكالات الجهات المانحة؛ ولاحظ آخرون ضعف التنظيم المسؤول عن هذه المهمة.

(4) المكافحة المستدامة للجراد الصحراوي

38 - توصل فريق التقييم إلى استنتاج بأن تكرار وأثر غزوات الجراد الصحراوي يمكن خفضه كثيرا في المستقبل، على شرط اتخاذ تدابير فعالة بشأن التوصيات العامة التالية التي تم بشأنها تقديم تفاصيل وردت في التقرير. ويُقترح منح الأولوية لهذه التوصيات. غير أن فريق التقييم يعتقد أن التوصل إلى تحسينات دائمة فيما يتعلق بمكافحة الجراد الصحراوي على نحو مستدام يستلزم اعتبار هذه التوصيات مجموعة متكاملة لا بد من أن يولي جميع أصحاب الشأن المعنيين اهتمامهم بها بصفة عاجلة وأن يتخذوا إجراءات عاجلة لمتابعتها.

39 - تتطلب المكافحة الفعالة للجراد الصحراوي، على عكس الحالة الراهنة، وعيا أفضل واشتركا فعالا ومشتركا في الأنشطة المختلفة التي تضطلع بها جميع المجموعات المعنية. وتشمل هذه منظمة الأغذية والزراعة ولجنة مكافحة الجراد الصحراوي والهيئات الإقليمية والبلدان المتضررة والجهات المتبرعة. إن الانتقال من، والصلاات بين، حالة كمون الجراد الصحراوي، مروراً بمرحلة ما قبل الطوارئ، إلى النطاق الكامل لحالة الطوارئ، ينبغي أن يفهمها جميع أصحاب الشأن لتسمح لهم بالعمل الفعال وفي الوقت المناسب. وينظر غالبا إلى هذه المراحل على أنها أحداث مستقلة. والوعي الأفضل بالحقائق الواردة أعلاه والترتيبات المؤسسية الملائمة للتصدي لها هي من الأهمية بمكان لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

40 - ونظرا أيضا لحقيقة أن هذا التقييم قد شمل فقط منطقة واحدة من ثلاث مناطق من منطقة غزو الجراد الصحراوي، يعتبر فريق التقييم أنه، بالإضافة إلى تنفيذ التوصيات المعروضة في هذا التقرير، ينبغي اتخاذ إجراءات بشأن كيف يمكن أن تؤثر على مسح الجراد الصحراوي وجهود المكافحة في المنطقتين الأخريين. وينبغي أن تنصدر هذا منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون الوثيق مع أصحاب الشأن ذات الصلة.

استراتيجية المكافحة الوقائية على المستوى القطري

41 - تحتوى المنطقة الغربية، التي تشمل غرب وشمال غرب أفريقيا، على مناطق تكاثر موسمية مهمة يمكن أن ينتج عنها، كما بينت أحداث الفترة 2003-2005، حالات تفشي على نطاق كبير وغزوات عندما تكون الأوضاع البيئية مواتية. وتوجد مناطق التكاثر الموسمية في الساحل أساسا فيما يسمى ببلدان الخط الأممي (تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر). ويسمح المسح والرصد المنتظمين في مناطق التكاثر هذه بمكافحة تجمعات الجراد الصحراوي في

مرحلة مبكرة قبل أن تغزو مناطق أكبر ويصبح من الصعب احتوائها. وحتى الآن، أنشأت موريتانيا فقط الإطار المؤسسي الضروري لتنفيذ استراتيجية مكافحة وقائية.

21- ويوصى:

- (أ) بوضع استراتيجية مكافحة وقائية فعالة للجراد الصحراوي في جميع بلدان المنطقة الغربية حيث توجد مناطق التكاثر الموسمية لخفض مخاطر حالات التفشي والنكسات في المستقبل، من خلال الاكتشاف في الوقت المناسب لحالة ما قبل الطوارئ. ويمكن أن يؤدي تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى تقليل خسائر المحاصيل والمراعي إلى أدنى درجة، وتحد كثيرا من تكاليف المكافحة من خلال التدخل في مرحلة مبكرة بعمليات مكافحة على نطاق محدود، والسماح بتنفيذ وسائل مكافحة آمنة وصالحة بيئيا؛
- (ب) بإنشاء هيكل للمكافحة مستقل ذاتيا وتشغيله قطريا، له السلطة في اتخاذ القرارات التقنية والإدارية فيما يتعلق بعمليات مكافحة الجراد الصحراوي، في كل بلد من بلدان الخط الأمامي. وينبغي أن تمنح الحكومات المعنية هذا الهيكل الدعم المالي والمادي والسياسي الفعال. وينبغي أن يكون الهيكل قادرا على الاستفادة الكاملة من الموارد المادية والمالية والتقنية التي وردت خلال نكسة الفترة 2003-2005؛
- (ج) بتخصيص ميزانية وطنية كافية لتشغيل هيكل مكافحة الجراد الصحراوي لضمان استدامة استراتيجية المكافحة الوقائية؛
- (د) بأن تدعم البلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية والجهات المانحة برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود في المنطقة الغربية بفاعلية؛
- (هـ) بأن تحتفظ البلدان في الساحل المعرضة لغزو الجراد الصحراوي على قدرة لمكافحة الجراد في إطار خدمات حماية النباتات وضمان أن الخبرات المكتسبة خلال حملات الفترة 2003-2005 يجرى نشرها والاحتفاظ بها من خلال القنوات الملائمة مثل التدريب؛
- (و) بدعم القدرة البشرية في علم الجراد لتحل محل الأخصائيين الحاليين في الجراد الصحراوي نظرا لأن الكثير منهم سوف يصلون سن التقاعد خلال 10-15 سنة القادمة.

42 - تم مؤخرا تحديد تفاصيل متطلبات الدعم الفعال للوحدات الوطنية لمكافحة الجراد في كل بلد من بلدان الخط الأمامي بمناسبة الاجتماع الأول لبرنامج لجنة توجيه نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود للمنطقة الغربية، الذي عقد في الفترة 4-6 مارس/آذار 2006 في الجزائر العاصمة². فمثلا، قدر الحد الأدنى لعدد أفرقة الرصد والمكافحة بستة لمالي وعشرة لموريتانيا وخمسة للنيجر وأربعة لتشاد.

43 - ويقدر إجمالي تكاليف إنشاء الوحدات القطرية لمكافحة الجراد وتشغيلها في كل من هذه البلدان الأربعة خلال الفترة 2006-2009 بـ 21.9 مليون دولار أمريكي. ومن هذه التقديرات، يتضح أن متوسط قسط التأمين

² برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود في المنطقة الغربية. تقرير الاجتماع الأول للجنة التوجيه. الجزائر، الجزائر العاصمة، 4-6 مارس/آذار 2006. منظمة الأغذية والزراعة، مارس/آذار 2006.

البالغ 5 ملايين دولار في السنة لتفشي جديد للجراد الصحراوي، يمكن إما تجنبه أو أن يكون أقل أهمية بالتأكيد من فترة الفترة 2003-2005.

دعم هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية

44 - إن هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية مسؤولة، من بين جملة أمور، عن دعم الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد، من خلال برامجها وبالتعاون مع برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود في المنطقة الغربية. ومع ذلك، فإن الدور المحدود ومسؤوليات الهيئة بالنسبة لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي، بالمقارنة بالأنشطة المضطلع بها في الماضي من قبل المنظمة المشتركة لمكافحة الجراد وأنفلونزا الطيور، يقوض رؤيتها واعتراف البلدان الأعضاء والوحدات فيها.

45 - ومن أجل تمكين هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية من تنفيذ ولايتها ومسؤولياتها في المنطقة بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة،

22- يوصى:

- (أ) بإجراء استعراض عن دور ومسؤوليات أمانة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية وضمان أن تزود بالموارد الكافية لتمكينها من التنفيذ الفعال لمسؤولياتها في الأجل المتوسط والطويل. وينبغي أن تكون الأمانة هي جهة الاتصال الرئيسية مع البلدان في المنطقة خلال كل من فترتي الكمون والطوارئ؛
- (ب) في حالة طوارئ جديدة، أن تعهد البلدان الأعضاء والجهات المانحة ومنظمة الأغذية والزراعة إلى أمانة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية بمسؤوليات إضافية مالية وتشغيلية؛
- (ج) لدعم هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية وضمان التنفيذ الفعال لأنشطتها، بإعادة تنظيم عناصر برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود في المنطقة الغربية فوراً في نطاق الأمانة بنفس الطريقة التي تم بها تضمين البرنامج المركزي الإقليمي في هيكل الهيئة المركزية الإقليمية.

46 - وينبغي للمنظمة الأغذية والزراعة، على نحو يتسم بالعجلة، أن تضع الخطط اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات، بما في ذلك الطريقة التي ينبغي بها تقوية أمانة الهيئة خلال فترة الطوارئ، حتى تتمكن من الاضطلاع بالمسؤوليات الإضافية بفعالية.

مسؤوليات منظمة الأغذية والزراعة

47 - إن الجراد الصحراوي هو تهديد للإنتاج الزراعي في بلدان أفريقيا شمال خط الاستواء والشرق الأدنى وجنوب غرب آسيا. وبناء على الولاية الشاملة للمنظمة فيما يتعلق برصد الجراد الصحراوي وأنشطة المكافحة طوال أكثر من خمسة عقود، فإن المسؤولية الواضحة هي تقديم الخدمات الضرورية إلى البلدان حتى تتمكن من الوقاية من تفشي الجراد الصحراوي ومكافحته بفعالية.

48 - ولكي تتمكن منظمة الأغذية والزراعة من مواصلة تنفيذ مسؤولياتها في الوقاية من الجراد الصحراوي ومكافحته بطريقة فعالة،

23- يوصى:

- (أ) كخطوة أولى زيادة القدرة البشرية لخدمات معلومات الجراد الصحراوي التي يوجد بها الآن موظف مهني واحد، بينما يجرى في نفس الوقت استعراض الكتلة الحرجة في الجراد ومجموعة الآفات المهاجرة الأخرى من أجل التنفيذ الفعال لمدى واسع من المسؤوليات؛
- (ب) بأن تقدم منظمة الأغذية والزراعة والبلدان الأعضاء اعترافاً ودعمًا كافيين إلى لجنة مكافحة الجراد الصحراوي والاستفادة الكاملة من الفريق التقني لمكافحة الجراد الصحراوي لاستعراض الحاجات لوضع مسح محسن للجراد الصحراوي وسبل مكافحته، وإعداد مقترحات ملائمة؛
- (ج) بوضع ترتيبات تمكن ممثلي منظمة الأغذية والزراعة في حالة طوارئ جديدة للجراد الصحراوي من التعاون الفعال مع البلدان ومساعدتها في الخطوات التي تتخذ في تنسيق وحشد المساعدة الدولية الضرورية عن طريق تقديم خطط ومقترحات محددة جيداً وكيفية تنفيذها، وتحديد الدعم الدولي المطلوب لها.

49 - ينبغي على منظمة الأغذية والزراعة وضع الخطط الضرورية والاضطلاع بالأعمال المطلوبة لتنفيذ هذه التوصية. وينبغي أن تلزم نفسها بضمان أن من الممكن مواصلة تنفيذ مسؤوليات ولايتها فيما يتعلق بتوقعات الجراد الصحراوي ومكافحته بطريقة فعالة وتتسم بالكفاءة. وسيكون لهذا آثار على الميزانية، ولكن يعتبر فريق التقييم أن هذه الآثار يمكن تبريرها بسبب أن هذا هو لب وظيفة المنظمة، ومن ثم ينبغي أن تدفع من مواردها. ونتيجة لذلك، قد تضطر إلى التخلي عن بعض الأنشطة الأقل ضرورة.

دعم الجهات المانحة من أجل مكافحة الجراد الصحراوي

50 - تتطلب المكافحة الفعالة للآفات المهاجرة مثل الجراد الصحراوي، الذي يمكن أن ينتقل من بلد إلى آخر خلال ساعات وأيام، مرونة في تخطيط وتنفيذ عمليات المكافحة. ولإستخدام الموارد المتاحة بفعالية، من المفضل إتاحتها لعمليات المكافحة التي يضطلع بها في جميع المناطق التي تم غزوها، ولا تقتصر على أنشطة في بلد معين. ويعتبر تنسيق إجراءات المشروعات، كما أوصي بذلك إعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدات الإنمائية لعام 2005، عنصرا مهما للتنفيذ السريع لأنشطة المكافحة. وأعدت أمانة منظمة الأغذية والزراعة وثيقة عمل بشأن ترتيبات التمويل البديلة لحمات مكافحة الجراد الصحراوي للدورة القادمة للجنة مكافحة الجراد الصحراوي.

24- يوصى:

- (أ) في حالة طوارئ جديدة، باستكشاف فرص لإنشاء صناديق إقليمية ذات جهات مانحة متعددة لدعم برامج مكافحة تيسر التنفيذ الفعال لحمات مكافحة الجراد الصحراوي في المستقبل. وينبغي إيلاء العناية الواجبة لكيفية إدراج رؤية وأفضليات الجهات المانحة في الترتيبات ذات جهات مانحة متعددة كهذه؛
- (ب) بأن تستكشف منظمة الأغذية والزراعة والجهات المانحة إمكانية تطوير آلية تسمح بالمرونة في إعادة توجيه وإعادة تخصيص أموال الجهات المانحة مع حد أدنى من الجهد الإداري للاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ التي قد تظهر أو عندما تتطور الحالة. وينبغي وضع هذه الأداة خلال عملية التفاوض بشأن الميزانية بحيث أن وثائق المشروعات تنسم بالمرونة صراحة؛
- (ج) في المستقبل، بمساعدة السكان المتضررين، والنص في جزء من اتفاقات مشروعات مكافحة الجراد الصحراوي على الموارد المالية التي تخصص للمعونة الغذائية وأنشطة إعادة التأهيل، في حالة الحاجة إلى الاضطلاع بهذه الأنشطة.

51 - ينبغي على منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة المهتمة، الاستفادة من الخبرة المكتسبة خلال الحملات هذه لوضع الخطط والاتفاقات الضرورية لتنفيذ هذه التوصية. وينبغي أن تضمن، مع المجتمع الدولي للجهات المانحة والبلدان المتضررة، أنها قادرة على مواصلة تنفيذ مسؤولياتها فيما يتعلق بالاستجابة لتوقعات الجراد الصحراوي ومكافحته بطريقة فعالة وتنسم بالكفاءة.

تنفيذ حملات طوارئ مكافحة الجراد الصحراوي

52 - يتطلب التصدي لتفشي وكوارث الجراد الصحراوي بطريقة فعالة توافر خطط طوارئ معدة جيدا على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، التي كانت مفتقرة خلال حملات الفترة 2003-2005. وينبغي وضع هذه الخطط كجزء متكامل من الخطط الوطنية لإدارة مخاطر الأمن الغذائي وضمان الاشتراك الدائم لجميع أصحاب الشأن. وتتطلب كل من عمليات المكافحة الوقائية والطوارئ اشتراك ودعم منتظمين للجهات المانحة والبلدان المتضررة ومنظمة الأغذية والزراعة وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية والأطراف المهتمة الأخرى.

53 - للإعداد الجيد لمواجهة تفشي جديد للجراد الصحراوي،

25- يوصى:

- (أ) بوضع خطط طوارئ متوسطة وطويلة الأجل لإدارة مخاطر الجراد الصحراوي ، تشمل خطط عمل لرصد الجراد ومكافحته على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وينبغي أن تشير خطط العمل هذه إلى (1) الأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها (بما في ذلك المتعلقة بالأمن الغذائي وإعادة تأهيل السكان المتضررين) وتكاليف توفيرها، (2) توافر الموارد المالية، ومصادرها (الميزانيات الداخلية والموارد الخارجية) والأنشطة التي ستغطيها، (3) احتياجات مالية إضافية. وتكون هذه الخطط أساس إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات؛
- (ب) بأن تقوم النداءات من أجل التمويل في المستقبل على أساس خطط طوارئ واستراتيجيات تشغيلية معدة جيداً وتتبع المبادئ والخطوط التوجيهية لنداءات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛
- (ج) بأن تضمن الاستراتيجيات التي تعتمد أن عمليات مكافحة الجراد تنفذ في كل من المناطق ذات قدرات كبيرة للإنتاج وكذلك في المناطق ذات قدرات منخفضة للإنتاج، حيث يمارس الزراعة عادة المزارعون من ذوى الموارد المحدودة؛

54 - وفيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية للمنظمة،

26- يوصى بخيارين للإجراءات المقبلة:

- (أ) إما أن تعد المنظمة وتطبق ترتيبات ملائمة لمواجهة حالات الطوارئ المقبلة المتصلة بالجراد الصحراوي بطريقة أكثر فعالية وسرعة؛
- (ب) أو أن تستمر عمليات الاستعانة بالمصادر الخارجية لأداء المسؤوليات التنفيذية.

55 - نظراً لمسؤولياتها المحددة فيما يتعلق برصد الجراد الصحراوي ومكافحته، ينبغي أن تتولي منظمة الأغذية والزراعة القيادة في وضع خطط الطوارئ الضرورية بالتعاون الوثيق مع مختلف أصحاب الشأن. وينبغي أن تشير المنظمة في هذه الخطط إلى كيفية ضمان، في حالات الطوارئ في المستقبل، أن المبادئ التوجيهية لنداءات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات سيجرى إتباعها. وينبغي على المنظمة في نفس الوقت أن تعيد تقييم قدراتها على تنفيذ مشروعات طوارئ مكافحة الجراد الصحراوي. وفي حالة استنتاج وجوب أن تواصل المنظمة الاشتراك في هذا، عليها أن تستكشف وسائل وسبل عن كيفية القيام بذلك بطريقة فعالة. وبدلاً من هذا، ينبغي أن تضع خططا عن كيفية الاستعانة بمصادر خارجية لهذه الأنشطة.

الترتيبات المؤسسية

56 - خلال إعداد التقييم، تم الإعراب عن شواغل بشأن فعالية الترتيبات المؤسسية الحالية لمكافحة الجراد الصحراوي. وقد تم تناول بعضها في التوصيات أعلاه. ومن وجهة نظر عامة أكثر، من الضروري "1" التسليم بحقيقة أن الجراد الصحراوي هو تهديد دائم على الأمن الغذائي والحالة المعيشية لعدد كبير من السكان في البلدان التي تتطلب مساعدة إنمائية دولية كبيرة جداً؛ "2" توفير دعم قوي من قبل البلدان المعنية والمجتمع الدولي للتصدي الفعال للأنشطة الضرورية لرصد الجراد الصحراوي ومكافحته خلال مراحل كمونهما قبل الطوارئ وأثناء الطوارئ؛ "3" أن الشراكة المنتجة تقوم على دعم نشط وثقة جميع المعنيين.

57 - ولابد من أن يتحسن فهم الدور الذي يضطلع به جميع أصحاب الشأن، والبلدان المتضررة، والجهات المانحة، والمنظمة، ومسؤولياتهم، والأسلوب الذي تتبعه لجنة مكافحة الجراد الصحراوي والهيئات الإقليمية في التشجيع على الرصد والمكافحة الفعالين للجراد الصحراوي. فقد شعر فريق التقييم مثلاً، فيما يتعلق بطوارئ الجراد الصحراوي، أن بعض البلدان المتضررة ترى على ما يبدو أن الإجراءات الواجب اتخاذها تقع في المقام الأول على عاتق المنظمة والهيئات الإقليمية. كما أن الجهات المانحة والبلدان المتضررة تعتبر أن حالة طوارئ الجراد الصحراوي إنما هي حدث فريد مستقل بذاته. غير أن من الضروري التسليم بوجود تواصل بين مراحلها بدءاً من الانحسار، ومروراً بمرحلة ما قبل الطوارئ، وانتهاء بحالة الطوارئ نفسها. ويستلزم الحد من تكرار وحجم غزوات الجراد الصحراوي وفوراته المشاركة وتقديم الدعم لكامل سلسلة الأنشطة المتصلة بهذه المراحل الثلاث.

58 - ولتحقيق هذا،

27- يوصي:

- (أ) بتحويل لجنة مكافحة الجراد الصحراوي من لجنة تقنية أساساً إلى آلية تحدد فيها جميع الأطراف (البلدان المتضررة والجهات المانحة ومنظمة الأغذية والزراعة) اهتماماتها وأنشطتها المشتركة وتتعامل مباشرة مع الجهات المانحة لتحديد برامج العمل المشتركة؛
- (ب) بأن تجتمع الهيئات الإقليمية بانتظام على مستوى عال لضمان دعم البلدان الأعضاء في القرارات المتخذة؛
- (ج) بوضع اتفاق متعدد الأطراف لمكافحة الجراد الصحراوي من أجل المشاركة الرسمية الدائمة والدعم الدائم لجميع أصحاب الشأن الرئيسيين.

المساعدة المقدمة من بلدان المغرب العربي

59 - كان الجانب الخاص في حملات المكافحة في فترة 2003-2005 التضامن الذي أبدته بلدان المغرب العربي نحو البلدان المجاورة في الساحل. ويدعو الطابع العابر للحدود لغزوات الجراد الصحراوي البلدان لتجميع الموارد المتاحة من أجل المنفعة المتبادلة في المنطقة بكاملها. وتوفر قدرة المكافحة القوية المتاحة في بلدان المغرب العربي فرصة متفردة للتصدي بمزيد من الفعالية لحالات تفشي الجراد الصحراوي في بلدان الساحل. ويسبق حالات التفشي هذه عادة بمدة شهرين تحرك أسراب إلى بلدان المغرب العربي.

28- يوصى:

- (أ) بوضع مذكرة تفاهم للاستخدام المشترك لقدرة المكافحة الحالية لبلدان المغرب العربي في إطار إقليمي، تحت إشراف هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية؛
- (ب) بوضع اتفاقات فيما بين البلدان المختلفة في المنطقة لتشجيع وتنظيم وتيسير وتنفيذ مسح مشترك عابر للحدود والقيام بالرصد وعمليات مكافحة؛
- (ج) بوضع تقديرات للتكاليف لتحديد مبالغ مساعدة الجهات المانحة المطلوبة للاستخدام الفعال لفرق المكافحة في المغرب العربي وموارد المكافحة الجوية في بلدان الساحل في حالة طوارئ جديدة.

60 - ينبغي لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية أن تتخذ المبادرات الضرورية لإنشاء نظام متكامل لمكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية. وينبغي أن يشمل هذا، مسائل مثل طرائق التشغيل والترتيبات القانونية اللازمة والخطوات المطلوبة لتفعيل نظام المكافحة هذا والمتطلبات المالية لهذه القوة والدعم الدولي المطلوب لتدخله الفعال في بلدان الخط الأمامي.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي

61 - من المقبول بشكل عام أن الجراد الصحراوي السربي يحتاج إلى مكافحته بالرغم من حقيقة أن البيانات الدقيقة عن الضرر الذي يمكن أن يسببه لم يتم جمعها بانتظام. وبناء على ذلك، يظل حساب نسب الفوائد والتكاليف لعمليات المكافحة مجرد تخمين. وتشير ورقة مناقشة للبنك الدولي بشأن إدارة الجراد الصحراوي، JOFFE, (1995)³ بأن الجراد ليس آفات خطيرة بشكل خاص عندما تكون مجتمعة، وأن الجراد الصحراوي من غير المحتمل في العصر الحديث أن يؤدي إلى انتشار انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، لاحظ فريق التقييم أن تلك الآثار كانت مهمة على مستوى المجتمعات المحلية المتضررة، ولاسيما في بلدان الساحل. وفي هذه البلدان، عاني ثمانية ملايين نسمة على الأقل من تدمير جزء أو كل محاصيلهم الغذائية.

³ Joffe, S.R., 1995. Desert Locust Management. A Time for Change. World Bank Discussion Papers. The World Bank, Washington, D.C.

62 - وركزت حملات مكافحة الجراد في المقام الأول على القضاء على تجمعات الجراد، بينما حظيت الآثار على الأمن الغذائي وجوانب المعيشة المستدامة باهتمام بسيط. ولم يكن من الممكن تقييم هذه الآثار بطريقة كاملة بسبب "1" غياب منهجية متفق عليها لتقييم هذه الأنواع من الآثار، "2" الافتقار إلى إطار تدخل شامل يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتغذوية، "3" عدم الاشتراك الكافي للخدمات/الهياكل المتخصصة التقنية المختلفة.

29- يوصى:

- (أ) بالاتفاق سويًا على منهجية لتقييم الآثار الاجتماعية الاقتصادية لغزوات الجراد الصحراوي.
- (ب) بوضع إطار تدخل شامل يتناول التقييمات الفعالة للآثار الاجتماعية الاقتصادية لغزوات الجراد الصحراوي وعمليات مكافحة؛
- (ج) عند ظهور حالة طوارئ جديدة، تنفيذ دراسات اقتصادية واجتماعية وتغذوية، يتكامل فيها طيف من التخصصات والاختصاصات ذات الصلة، في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة ومتعددة التخصصات.

63 - ينبغي على لجنة مكافحة الجراد الصحراوي أن تنشئ فريقًا عاملاً متعدد التخصصات لوضع مقترحات لتنفيذ هذه التوصية. وينبغي على الفريق العامل أن يولي اهتماماً خاصاً للأعمال المحددة المطلوبة على المستوى القطري لتخطيط دراسات الأثر الضرورية وتنفيذها.

الصحة البشرية والبيئية

64 - تم ملاحظة تسمم الإنسان والحيوان وآثار بيئية سلبية في بعض البلدان. ولم يكن من السهل دائماً تحديد النتائج غير المرغوبة لاستخدام المبيدات. ولا يوجد في معظم البلدان المتضررة استراتيجية لبحوث الآثار البيئية أو المختبرات المتخصصة أو العدد الكافي من الموظفين لمتابعة مصير المبيدات في البيئة، في إطار سياسة الصحة العامة. ولا تزال كميات كبيرة من المبيدات موجودة في البلدان المتضررة من غزوات الجراد الصحراوي. وهي تقدر بـ 6.2 مليون لتر، وهي إما من متبقيات حملة 2003-2005 أو مما تم شراؤه بعد الحملة، وذلك تحسباً لاحتمالات غزوة جديدة. ويرجع بعض السبب في هذا إلى شراء كميات إضافية من المبيدات، وقد أشرفت على الانتهاء بناءً على مشورة الموظفين الفنيين. ومن أجل التصدي لشواغل الصحة والبيئة بمزيد من الفعالية،

30- يوصى بأن تقوم البلدان المتضررة:

- (أ) بشراء المبيدات المسجلة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل فقط وخلق الأوضاع الضرورية للاستخدام الملائم لهذه المبيدات؛
- (ب) باتخاذ الخطوات الضرورية لدعم الامتثال البيئي وفرض تطبيق النظم والقواعد لتناول واستخدام وتخزين

المبيدات بشكل آمن؛

- (ج) بتجنب طلب مبيدات غير ضرورية والإفراط في تقدير الحاجات من المبيدات؛
- (د) بدعم القدرة التقنية للأخصائيين المدربين على النوعية والبيئة والصحة والعلاج بالتعاون مع برنامج نظام الوقاية من برنامج طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود في المنطقة الغربية وCERES Locustox في السنغال وضمان إقامة صلات بالوحدات الوطنية لمكافحة الجراد للاضطلاع باستعراضات عميقة للصحة التشغيلية والبيئية؛
- (هـ) بالسعي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية والجهات المتبرعة بالمبيدات ومنتجات المبيدات، إلى وضع ترتيبات تعاقدية للمبيدات لخفض تراكم مخزونات المبيدات والتخلص من الحاويات الفارغة.

65 - ينبغي على البلدان المتضررة من الجراد الصحراوي أن تحدد الخطوات المطلوبة لتنفيذ هذه التوصية تحت ظروفها الخاصة ووضع خطط عمل ضرورية. وإذا وضعت استراتيجية مكافحة وقائية، كما تمت التوصية بذلك، فستنخفض الآثار السلبية لعمليات مكافحة الكيمائية على الرفاهية العامة والبيئة بشكل كبير.

البحوث

66 - لم تؤد أنشطة البحوث المتعلقة بالجراد الصحراوي إلى اهتمام كبير طوال العقود الأخيرة. ومع ذلك، فدون بحوث فعالة لن يكون هناك تحسين في عمليات مكافحة الجراد الصحراوي.

31 - وعليه، يوصى بتشجيع الدراسات البحثية التي تستهدف المسائل التالية:

- (أ) تحسين التقنيات التشغيلية لرصد الجراد الصحراوي ومكافحته؛
- (ب) تطوير وسائل مكافحة بديلة؛
- (ج) استخدام تكنولوجيات جديدة مثل التصوير بالسواتل والنظام العالمي لتحديد المواقع عالمياً القائم على نظم التتبع والتوجيه، التي تحسن كثيراً المسح والرصد وعمليات المكافحة؛
- (د) اكتساب فهم أفضل لديناميكية تجمعات الجراد الصحراوي خلال فترة الانعزال والتحول إلى المرحلة السربية؛
- (هـ) تحديد الآثار الإجمالية لغزوات الجراد الصحراوي على اقتصادات البلدان المتضررة

67 - ينبغي على منظمة الأغذية والزراعة بالتشاور مع لجنة مكافحة الجراد الصحراوي وهيئات مكافحة الجراد الإقليمية ومؤسسات البحوث أن تحدد الخطوات المحددة المطلوبة للتقدم إلى الأمام في المجالات المحددة هذه ذات الأهمية الرئيسية لتحسين فعالية رصد الجراد الصحراوي وعمليات المكافحة في المستقبل.

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية عن التقييم

68 - إن الجراد الصحراوي، *Schistocerca gregaria* (Forsk.)، هو تهديد للإنتاج الزراعي في بلدان المناطق القاحلة وشبه القاحلة في أفريقيا وأساساً في شمال خط الاستواء وفي الشرق الأدنى وجنوب شرقي آسيا. ويقوم السكان الريفيون في هذه المناطق بالزراعة تحت أوضاع قاسية ويواجهون صعوبات كبيرة في تلبية احتياجات الكفاف.

69 - إن الجراد الصحراوي حشرة انتهازية، بمجرد تحولها تحت أوضاع بيئية مواتية من المرحلة الوحيدة إلى المرحلة السربية، أي المرحلة التي تتجمع مجموعات الجراد في أسراب. ويمكنه الانتقال لمسافات طويلة ويدمر أي محاصيل ومراعي يقابلها. وتقدم نكسة⁴ فترة 2003-2005 مثلاً كلاسيكياً لهذه الخاصية، التي تجعل من الصعب التنبؤ بدقة بتطور الجراد الصحراوي وانتشاره، وبالتالي الاضطلاع بمسح وإجراءات مكافحة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

70 - في الماضي، طبقاً للسجلات المتاحة، تسبق الأسراب الناشئة من المنطقة الوسطى الزيادة الهائلة في الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية⁵. ومع ذلك، كانت نكسة فترة 2003-2005 الأولى في المنطقة الغربية، حيث لم تقم الأسراب من المنطقة الوسطى بأي دور. وخلال 12 شهراً، تغيرت الحالة من جراد وحيد، منتشر طوال الجزء الشمالي من منطقة الساحل، حيث سبب أضراراً، إلى حالة انتشرت فيها الأسراب في أراضي المراعي والمحاصيل في منطقة تمتد من تشاد إلى موريتانيا، ومن المغرب إلى الجماهيرية العربية الليبية. ومن ثم، وفي خلال فترة زمنية قصيرة، تم تهديد منطقة شاسعة بتجمعات الجراد الصحراوي كانت أكبر وأكثر كثافة من التي تمت مواجهتها خلال حملات الفترة 1986-1989. وخلال حملة 1986-1989، تم معالجة 16,9 مليون هكتار طوال ثلاث سنوات في المنطقة الوسطى والغربية، بالمقارنة بحوالي 12.9 مليون هكتار طوال 15 شهراً خلال فترة 2003-2005 في المنطقة الغربية.

71 - تتحرك الأسراب مع الرياح السائدة ويمكن أن تغطي أكثر من 100 كيلومتر مربع يومياً. وعندما تكون الأوضاع في الأماكن الجديدة التي تم غزوها جافة، ولا توفر أوضاعاً ملائمة للتغذية والتكاثر، تواصل الانتقال. وعلى

⁴ يوصف **التفشي** على أنه زيادة ملحوظة في عدد الجراد نتيجة لتركيزه ومضاعفته وتجمعه في قطعان يمكن، ما لم يتم التأكد منه، أن يؤدي إلى تكوين أسراب.

توصف **فورات الجراد** بأنها فترة تعقب كمون ملحوظ يبدأ بزيادة كبيرة في عدد الجراد وتفشي في نفس الوقت يعقبه إنتاج موسمين متتابعين أو أكثر من التكاثر ينتقل إلى الشكل السربي في مناطق تكاثر موسمية مكملة في نفس أو بجوار مناطق الجراد الصحراوي.

توصف **الكارثة** بفترة سنة واحدة أو أكثر من الغزوات المنتشرة والكثيفة، الغالبة العظمى منها في شكل أسراب. وتوجد الكوارث الهائلة عندما تتضرر منطقتان أو أكثر في نفس الوقت.

⁵ تنقسم منطقة غزو الجراد الصحراوي إلى ثلاثة مناطق رئيسية: الغربية والوسطى والشرقية. وتتألف المنطقة الغربية من 23 بلداً في شمال غرب وغرب أفريقيا، وتحتوي المنطقة الوسطى على 27 بلداً شرقاً وشمالاً شرقاً وأفريقيا والشرق الأدنى، وتتألف المنطقة الشرقية من 6 بلدان في جنوب غرب آسيا من جمهورية إيران الإسلامية إلى بنجلاديش.

هذا الحال، في أوائل عام 2004، تحركت أسراب في مالي والنيجر مباشرة إلى وسط هذه البلدان بسبب أحوال الجفاف في الشمال. وفي نهاية الصيف، عندما جفت المحاصيل والمراعي في معظم الساحل، تحرك الجراد إلى موريتانيا حيث حالات التغذية والتكاثر كانت ما تزال سائدة.

72 - وتحت أوضاع بيئية مناسبة، يمكن أن يبدأ البالغون من الجراد في وضع البيض بعد 4-6 أسابيع. ولكن، في خريف وشتاء عام 2004، تحركت تجمعات كبيرة من موريتانيا إلى جنوب جبال الأطلس في المغرب والجزائر، شجعتهما الأحوال الباردة غير العادية وظلت غير ناضجة لعدة شهور. وأدى هذا إلى فرص جيدة للفرق الوطنية في بلدين للمكافحة الفعالة لهذا الجراد، ووضع نهاية لنكسة فترة 2003-2005.

73 - تم التصدي لنكسة فترة 2003-2005 من خلال حملات مكافحة بعمليات مسح ومكافحة نفذت في 24 بلدا، ودعمتها 27 جهة مانحة. وخلال الدورة الخاصة للجنة مكافحة الجراد الصحراوي في ديسمبر/كانون الأول 2004، أعتبر أن من الضروري الاستفادة من دروس الحملات الجارية لتحسين مكافحة الجراد الصحراوي. وتم الاقتراح بوجوب تنظيم تقييم لحملات الجراد الصحراوي بكاملها بما في ذلك الأنشطة التي نفذتها منظمة الأغذية والزراعة وجميع المؤسسات ذات الصلة الأخرى. وخلال اجتماع أصحاب الشأن الذي دعا إلى عقدة المدير العام للمنظمة في 29 أغسطس/آب 2005، وافقت جميع الأطراف المعنية على القيام بالتقييم. وتقرر أيضا إنشاء لجنة توجيه للتقييم بتمثيل من جميع الشركاء في حملات مكافحة الجراد الصحراوي.

باء- الأهداف

74 - وكما هو مذكور في الاختصاصات التي اعتمدتها لجنة التوجيه، "تتمثل أهداف التقييم في الوفاء باحتياجات كافة الشركاء في الحملة (وهذا يعني البلدان المتضررة والجهات المانحة العاملة مباشرة مع البلدان المتضررة والجهات المانحة العاملة من خلال المنظمة والمنظمات المعنية بالجراد الصحراوي ومنظمة الأغذية والزراعة) بغية تعزيز قدرات الاستجابة في المستقبل، واستنادا إلى تقييم شامل لكفاءة وفعالية وآثار الأدوار والأنشطة التي اضطلع بها جميع الشركاء في حملات مكافحة الجراد، أن يوفر التقييم، بادئ ذي بدء، النتائج والتوصيات لينظر فيها جميع الشركاء من أجل دعم العمل في المستقبل والوقاية من تفشي ونكسات الجراد التي يمكن مواجهتها في المستقبل. ويوفر التقييم أيضا محاسبة جميع الشركاء على كفاءة وفعالية الموارد المقدمة في الحملات". وترد الاختصاصات في الملحق الأول.

جيم- المنهج والمنهجية

75 - تألف فريق التقييم من الخبراء التاليين:

علم الزراعة/ وقاية المحاصيل، رئيس الفريق
علم الاجتماع
إدارة الموارد الطبيعية

(هولندا)
(النيجر)
(السنغال)

Brader Lukas
Djibo Hadiza
Faye Francois Gabriel

عمليات مكافحة الجراد	(المغرب)	Ghaout Said
عمليات مكافحة الجراد	(الجزائر)	Lazar Mohamed
الاقتصاد الريفي والفقر	(جمهورية الكونغو الديمقراطية)	Luzietoso Philippe Nguala
عمليات مكافحة الجراد	(موريتانيا)	Ould Babah Mohamed Addallahi

76 - تم الاضطلاع بالتقييم في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2005 إلى مارس/آذار 2006. وشمل هذا أنشطة التخطيط التي يتعين أن ينفذها فريق التقييم، والموجزات التي قدمها مختلف أصحاب الشأن ومن الأشخاص المشاركين مباشرة في حملات مكافحة الجراد الصحراوي وجمع وتحليل المعلومات من البلدان المتضررة ومن الجهات المانحة من خلال استبيانين ودراسات مكتبية واستعراضات للأنشطة التي نفذتها منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بحملات مكافحة الجراد الصحراوي (التي تم توظيف خبيرين استشاريين بشأنها) وزيارات لعدد من البلدان المتضررة خلال تفشي الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005، واستعراض مدى من المطبوعات ذات علاقة بالتقييم. وفضلا عن ذلك، تم تنفيذ عرض عميق كان هدفه تقييم أثر غزو الجراد على الأمن الغذائي والمعيشة خلال فبراير/شباط ومارس/آذار 2006، في بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا. ويتاح التقرير بالكامل باعتباره وثيقة منفصلة..

77 - أعد فريق التقييم استبياناً للبلدان المتضررة للحصول على معلومات عن المسائل التالية: الهياكل القطرية والمبادئ التوجيهية لمكافحة الجراد الصحراوي؛ تنظيم حملات المكافحة؛ الموارد البشرية والمادية المتاحة؛ المناطق التي تم غزوها ورشها؛ تقديرات الأضرار بما في ذلك الآثار الصحية والبيئية والأثر على المعيشة؛ بقية المبيدات المتروكة ومرافق التخزين. وأرسل الاستبيان إلى 19 بلدان، رد عليه 17⁶. وتم تضمين المعلومات التي جمعت من خلال الردود، حيثما كانت ذات علاقة، في هذا التقرير.

78 - وبالمثل، تم أيضا إعداد استبيان للحصول على معلومات من الجهات المانحة تتعلق باشتراكها في حملات مكافحة الجراد الصحراوي، والطريقة التي فسرت بها الإدارة الشاملة للحملات، وكذلك اقتراحات إجراء التحسينات. وأرسل الاستبيان إلى 39 جهة مانحة وأكملته 14 منها (36 في المائة)⁷. وساهمت 14 جهة مانحة من خلال منظمة الأغذية والزراعة بمبلغ مجموعه 340 636 45 دولار أمريكي أو 62 في المائة من مجموع التمويل خارج الميزانية الوارد إلى المنظمة لحملات الجراد الصحراوي لفترة 2003-2005. وفضلا عن ذلك، قدمت سبع جهات مانحة مبلغا إضافيا مقداره 29 647 096 دولار أمريكي على هيئة مساعدة ثنائية مباشرة للبلدان المتضررة. وتم تكامل المعلومات المجمعة من خلال الردود حيثما كانت متعلقة في هذا التقرير.

⁶ ويشمل هذا 13 بلدا من المنطقة الغربية: الجزائر وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وتشاد وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسنغال وتونس وأربعة بلدان من المنطقة الوسطى: إريتريا والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن. وفي المنطقة الغربية، تضررت جميع البلدان من نكسة الجراد الصحراوي؛ وفي المنطقة الوسطى، اقتصر النكسة على المملكة العربية السعودية والسودان.

⁷ وردت الردود من: مصرف التنمية الأفريقي والنمسا وكندا والمفوضية الأوروبية وفنلندا وفرنسا وألمانيا والمغرب وهولندا والسودان والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا والمملكة المتحدة ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي.

79 - عقدت حلقة عمل للأطراف الفاعلة في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 للحصول على آراء مدى أوسع من الشركاء لتحديد القضايا التي تدرس خلال التقييم وأهمية تقديم مزيد من الدعم لرصد الجراد الصحراوي ومكافحته. وشملت ممثلين عن اللجنة الأسترالية لكارثة الجراد ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي والمعهد الدولي لبحوث المناخ والمجتمع - جامعة كولومبيا ومنظمة الأغذية والزراعة. وتمت مناقشة الموضوعات التالية خلال حلقة العمل:

- عرض عام لنكسة الجراد الصحراوي للفترة 2003-2005
- استراتيجية رصد الجراد الصحراوي ومكافحته
- جمع الأموال لأنشطة مكافحة الجراد الصحراوي
- شواغل الصحة العامة والبيئة
- الاستخدام المحتمل للاستشعار عن بعد في رصد الجراد الصحراوي
- الاتصالات والوعي العام

80 - وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وافقت لجنة التوجيه على اختصاصات التقييم، وكذلك على مسودة خطة العمل التي أعدها فريق التقييم. وعقدت مناقشات مع موظفي منظمة الأغذية والزراعة المشاركين في حملات مكافحة الجراد الصحراوي في الفترة 15-17 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

81 - وخلال الفترة 10-20 ديسمبر/كانون الأول 2005، تم تنفيذ بعثات ميدانية إلى مصر والجمهورية العربية الليبية والسودان والمملكة العربية السعودية وتونس واليمن. ومن 15 يناير/كانون الثاني إلى 5 فبراير/شباط 2006، تم زيارة الجزائر وبوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسنغال. وجرت مناقشات في هذه البلدان مع السلطات القطرية والموظفين العاملين في مسح وعمليات مكافحة الجراد الصحراوي وممثلي الجهات المانحة والمجتمعات المحلية المتضررة مباشرة من غزو الجراد والمنظمات غير الحكومية.

82 - وفرت الزيارات القطرية لفريق التقييم رؤية دقيقة ممتازة لكيفية تصدى البلدان المختلفة لغزو الجراد والمشاكل التي تمت مواجهتها خلال عمليات المكافحة. وأيضاً، خلال المناقشات على الأصعدة المختلفة، تمكن فريق التقييم من جمع بيانات شاملة أكثر فيما يتعلق بالأثر الاجتماعي الاقتصادي لغزو الجراد الصحراوي والأثر على الصحة البشرية والبيئة. وأعد تقرير لكل بلد تم زيارته، عقب قائمة التحقق والإطار العام الذي وضعه فريق التقييم في السابق. ويرد في المرفق الثاني موجز بالنتائج والاستنتاجات التي توصل إليها فريق التقييم في كل بلد تمت زيارته.

83 - اجتمع الفريق خلال الأسبوع 20-24 فبراير/شباط 2006 في منظمة الأغذية والزراعة في روما لمناقشة النتائج الرئيسية وتوصيات للتقييم والاتفاق عليها، والبدء في كتابة مسودة التقرير. وقامت حلقة عمل النظراء وأصحاب الشأن باستعراض مسودة التقرير في الفترة 22-23 مايو/أيار 2006.

84 - وبالإضافة إلى الاختصاصات، استخدمت المبادئ العامة التالية كمقياس مقابل الحكم على فعالية حملات مكافحة:

- (أ) كانت الأهداف التشغيلية لحملات مكافحة الجراد الصحراوي للفترة 2003-2005 هي:
- منع الجراد الصحراوي من غزو المساحات المحصولية وحماية سبل الكفاف للسكان المتضررين وضمان الأمن الغذائي؛
 - وضع نهاية لنكسة الجراد الصحراوي.
- (ب) نهج مكافحة المعني أولاً بالقضاء، من خلال المعالجة الكيميائية، على تجمعات الأسراب في المنطقتين الغربية والوسطى لمنطقة غزو الجراد الصحراوي.
- (ج) لكي تنجح حملات مكافحة الجراد، ينبغي الاضطلاع بها بطريقة منسقة جيداً:
- تكون البلدان المتضررة مسؤولة في المقام الأول عن المسح وعمليات مكافحة. ومطلوب قدرة وطنية فعالة لهذا، ودعم الحاجات وتقويتها تبعاً لذلك؛
 - إن النهج الإقليمي ضروري لضمان تبادل المعلومات في الوقت المناسب والتنسيق والتعاون الفاعلين فيما بين البلدان في المنطقة؛
 - وعلى المستوى الدولي حيث تقوم منظمة الأغذية والزراعة، من خلال خدمات المعلومات عن الجراد الصحراوي، بجمع وتحليل البيانات المطلوبة لتوقع تطورات الجراد الصحراوي، وذلك للتمكن من تحذير البلدان المعنية والمجتمع الدولي بأنواع ومستوى العمل والدعم المطلوب وتنظيم المساعدة الدولية.
- (د) ينبغي أن تحترم جميع الأطراف المشاركة القواعد والنظم المتفق عليها بشأن الاستخدام الملائم لوسائل مكافحة الجراد ورصد فعالية عمليات مكافحة، وكذلك الآثار الممكنة على الصحة البشرية والبيئة.

85 - لم يتم الاضطلاع بتقييمات رسمية لحملات مكافحة الجراد الصحراوي السابقة. ومع ذلك، قام GRUYS (1991) باستعراض تفصيلي لحملات الفترة 1986-1989⁸. ولم ينشر هذا التقرير باعتباره ورقة لمنظمة الأغذية والزراعة ولم تقدم توصياته إلى لجنة مكافحة الجراد الصحراوي. وبناء على ذلك، لم يتم الإبلاغ عن الإجراءات بشأن هذه التوصيات.

86 - قام McCulloch (1994) باستعراض نكسة الجراد الصحراوي للفترة 1992-1994⁹. ومرة ثانية، لم تنشر هذا التقرير منظمة الأغذية والزراعة ولم تستعرضه لجنة مكافحة الجراد الصحراوي. ويعرض التقرير مجموعة من الدروس المستفادة وحوالي 50 توصية.

⁸ Gruys, P., 1991. Grasshopper and Locust Campaigns 1986-1989 and FAO's Role. A Review, 3rd Draft, 1 February 1991. FAO, Rome (unpublished paper)

⁹ Mc Culloch L., 1994. A preliminary review of the responses to the 1992-94 Desert Locust upsurge, FAO, Rome (unpublished paper)

ثانيا- الجراد الصحراوي

ألف- لغز الجراد الصحراوي - عرض عام

87 - في معظم السنوات، يكون الجراد الصحراوي حشرة وحيدة تعيش في المناطق القاحلة تمتد من موريتانيا في غربي أفريقيا إلى غربي الهند، وهي مساحة تبلغ 16 مليون كيلومتر مربع. وتعرف هذه بمنطقة الكمون. وتحت أوضاع ملائمة، عندما يؤدي سقوط الأمطار إلى نمو النباتات المفضلة للجراد الصحراوي، يتكاثر بسرعة ويزيد 14 مرة كل جيل، كل 10 أسابيع. وهناك مرحلتان قبل وقوع الكارثة، التفشي والفورة. ويحدث التفشي محليا في بلد واحد أو في عدة بلدان في نفس الوقت، عندما يتكاثر الجراد ويزداد عدده في مساحة صغيرة نسبيا. ويتغير السلوك والمظهر المادي للجراد عند ازدياده بكثرة ويشكل تجمعات كثيفة. وإذا ترك دون مكافحة وتوفرت له الأوضاع المناخية المواتية والموائل، تتواصل عملية تشكيل الأسراب وتسبب الحشرات النطاطة تشكيل تجمعات نطاطة تامة النمو تشكل أسرابا. ويمكن أن تتطور عمليات التفشي إلى نكسات يمكن أن تضر المنطقة بكاملها.

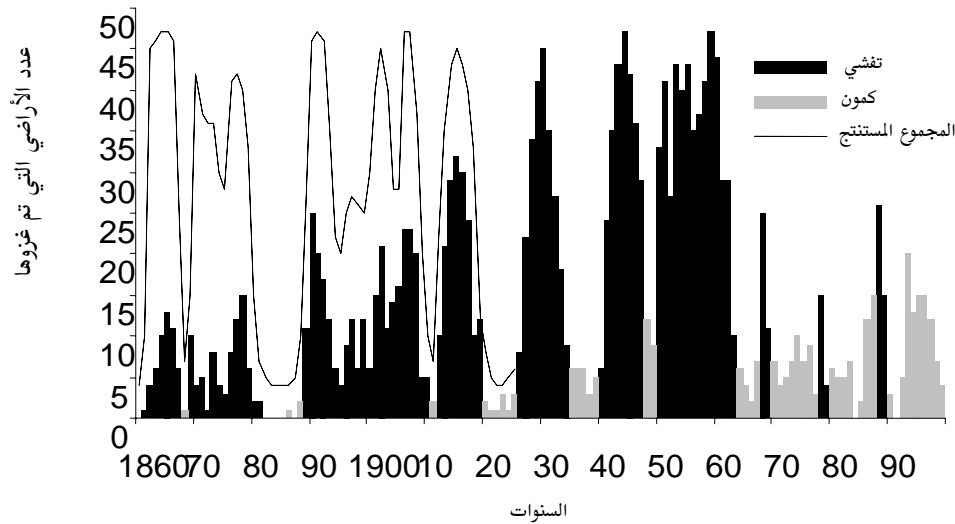
88 - وبمجرد أن يصبح الجراد أسرابا، يصبح نموها متزامنا وتسلك كما لو كانت كيانا متجانسا. وإذا لم تنجح المكافحة، تحدث كارثة تؤثر على قارة أو منطقة الكمون بأسرها. ولا تتطور جميع عمليات التفشي إلى نكسات، ولا تتطور جميع النكسات إلى كوارث. وحتى تحت الأوضاع المثلى، يستغرق الأمر عاما أو أكثر قبل أن تتطور إلى كارثة. ويمكن أن يتضرر حوالي 40 بلدا تمتد لحوالي 32 مليون كيلومتر مربع من الجراد الصحراوي خلال الكارثة¹⁰، وفي حالة كارثة هائلة يمكن أن يصل عدد البلدان التي يجرى غزوها إلى أكثر من 60.

نهج مكافحة الجراد الصحراوي

89 - إن مكافحة تجمعات الجراد الصحراوي مسألة معقدة، وبينما تمت مناقشة طرق وسبل تحقيق ودراسة هذا طوال 90 عاما، فإن اتفاق الآراء بين مختلف الأخصائيين بشأن أفضل منهج للتصدي لعمليات التفشي بدأ يظهر ببطء¹¹. ويوجد عاملان موروثن في نجاح أو فشل استراتيجيات مكافحة الجراد. فالجراد الصحراوي يتجاهل الحدود الدولية ولهذا تتطلب الحلول المستدامة تعاوننا وتدخلا دوليين في جميع المناطق المتضررة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجراد مشكلة متقطعة (الشكل 1) ومهمة، وتزداد المبالغ من أجل المكافحة والبحوث خلال حالات التفشي الشديدة أو النكسات أو الكوارث، عندما تهدد الأسراب مناطق المحاصيل الرئيسية، وتنخفض خلال الكمون. والافتقار إلى الاهتمام المستدام هذا يوضح سوء إعداد الفرق وسوء إعدادها في استخدام آخر التقنيات في كل مرة تبدأ نكسة أو كارثة.

Cressman. K., 2005. A Desert Locust upsurge in West Africa: an initial review. Unpublished paper. FAO, ¹⁰ Rome.

Magor J.I., P. Ceccato, H.M. Dobson, J. Pender, and L. Ritchie. Preparedness to prevent Desert Locust plague ¹¹ in the Central Region, an historical overview. FAO, 2005. A review commissioned by FAO EMPRES central Region.



الشكل 1- الأراضي التي غزتها الأسراب خلال الكوارث ومرحلة الكمون 1860-1999
(مأخوذ من (Waloff, 1976))

90 - عقدت منظمة الأغذية والزراعة مؤتمراً دولياً بشأن مكافحة الجراد الصحراوي في روما في أكتوبر/تشرين الأول 1951. وأوصى هذا المؤتمر بان التنسيق العام للخطط في جميع أنحاء منطقة الجراد الصحراوي يمكن تحقيقها من خلال المنظمة. وبناء على ذلك، أنشأ مؤتمر المنظمة الذي عقد في عام 1951 اللجنة الاستشارية التقنية بشأن مكافحة الجراد الصحراوي. وسميت فيما بعد بلجنة مكافحة الجراد الصحراوي.

91 - تمت مناقشة الاستراتيجية طويلة الأجل لمكافحة كوارث الجراد الصحراوي بمناسبة الدورة الثالثة عشرة للجنة مكافحة الجراد الصحراوي التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 1969. وأكدت على أن مناطق التكاثر الموسمي في تشاد ومالي والنيجر وشمال السنغال وأجزاء من موريتانيا وغربي الساحل ينبغي مسحها عن كثب من يونيو/حزيران إلى سبتمبر/أيلول. وفي شمالي موريتانيا وشمالي الصحراء الأسبانية، ينبغي القيام بمسح من أكتوبر/تشرين الأول إلى مارس/آذار. وكان رأي اللجنة أن عمليات مكافحة المتضافرة التي اضطلعت بها المنظمات القطرية والإقليمية بناء على التنسيق الصحيح قد قامت بجزء مهم في خفض الكارثة¹².

92 - تواصلت المناقشات حتى اليوم عن أفضل توقيت لعمليات مكافحة. وبيّنت البحوث خلال السبعينات أن مكافحة تجمعات الأسراب الأولية قد لا تنتهي بنتائج فورية، بينما كانت مكافحة التجمعات التالية المشكلة في أسراب غزت مناطق أقل. إن تجمعات وأسراب الجراد قد تحتل منطقة قد تصل إلى 1000 مرة أصغر من عدد مماثل من الجراد الوحيد. وساد الجدل بأن تأخر المكافحة حتى مرحلة الفورة المتأخرة يزيد إلى أقصى حد من الكفاءة على أساس القتل حسب الوحدة من مبيدات الحشرات. ونظراً لأن هذا المفهوم تم التوسع فيه بواسطة اقتراح أن مكافحة

¹² منظمة الأغذية والزراعة، 1969. تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة مكافحة الجراد الصحراوي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. منظمة الأغذية والزراعة، روما.

الأسراب هي أكثر كفاءة من مكافحة الحشرات النطاطة، وخاصة عند استخدام مواد كيميائية غير مداومة، بسبب أن المنطقة التي تحتاج إلى رش هي أصغر من الأسراب عن التجمعات. ومع ذلك، فالانتظار حتى مرحلة الفورة المتأخرة، يتطلب من البلدان أن تتوفر لديها القدرة الضرورية على معالجة مناطق كبيرة متضررة بسرعة.

93- تظل هذه الخلافات في الرأي بشأن التكتيكات المعتمدة لمكافحة الجراد الصحراوي دون حل، وأدت بدورها إلى مفاهيم مختلفة لنجاح وفشل استراتيجية المكافحة. ومع ذلك، بينت حملات فترة 2003-2005 مرة ثانية أن السلطات الوطنية غالباً ما تكون لديها أسباب لاستخدام تكتيكات مكافحة ضد غزو الجراد الصحراوي. فضلاً عن ذلك، خلال هذه الفورة، لم تستخدم الطائرات بشكل محدد في مكافحة الأسراب الطائرة، بالرغم من أن الأسراب في مناسبات كثيرة تم رشها بما في ذلك الجراد الطائر والمقيم. وفيما بعد، تم إجراء تحقيقات عما إذا كانت الشركات المتعاقد معها وطيروها كانوا على استعداد لاختبار جدوى الرش المتعمد للأسراب الطائرة. وتم الحصول على اتفاق من الذين لديهم طائرات بها فتحات لدخول الهواء الموجه من الخلف، إلا أن الفرص المناسبة لم تتحقق. وكانت شركات/طيرون آخرون غير مستعدين لتجربة هذه التقنية، التي استخدمت بنجاح في الستينات، بسبب أنهم اعتبروها تتسم بالمخاطر.

رصد الجراد الصحراوي وتوقعاته

94- إن توقع الجراد ليس علماً دقيقاً، وتتبع آثار تحركات تجمعات الجراد الصحراوي مهمة صعبة في نظام قائم على بيانات غير كاملة. فقد تظل تجمعات في بعض المناطق غير مكتشفة لشهور طويلة ويتعين على التوقعات أن تفترض احتمال تزايد هذه التجمعات ومرحلة التحول في مناطق حيث تسقط أمطار كافية.

95- وتشكل مناطق الكمون الشاسعة والمسكونة بشكل متفرق والتجوال الموسمي للجراد الصحراوي مشاكل رئيسية لوضع ديناميكية تجمعات هذه الأنواع. وهناك سببان لندرة تسجيل المراحل المبكرة لحالات التفشي، وبالتالي، لماذا ثبت أن من الصعب دراسة التجمعات. أولاً، من السهل إغفال الحشرات النطاطة حتى عن أعين المراقبين من ذوي الخبرة بسبب أنها تختبئ في النباتات. وفوق ذلك، يتطور الجيل الأول في مناطق نائية وصعبة الوصول إليها. ثانياً، فإن التغيير من هذا السلوك الخفي والمقيم إلى سلوك مرئي تلقائي يحدث بسرعة ويمكن افتقاده بين عمليات المسح. وقد تكون منهجيات المسح الحالية غير كافية ويمكن أن تقلل من تقدير عدد الجراد الصحراوي الموجود خلال الفترات المطيرة في النباتات الخضراء.

96- لم تكن كارثة فترة 1986-1989 استثناء لهذا. لقد هبطت أول أمطار شديدة في صيف عام 1985. وأدى هذا إلى ارتفاع قليل ومركز جداً لحالات تفشي كما كان متوقعاً. وبعد عام في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 1986، ببضعة أسابيع قبل ظهور الأسراب، وجدت عمليات المسح عبر الساحل عدداً قليلاً جداً من الجراد بالرغم من أن الموائل التي سجلت كانت مناسبة جداً للتكاثر طوال الصيف. ونتيجة لذلك، لم تصدر أي إنذارات.

باء- من مرحلة الكمون إلى الفورة في فترة 2003-2005

97 - قبل نكسة الفترة 2003-2005 بكثير، كانت القدرة الضعيفة لبلدان المنطقة الغربية لوضع استراتيجية وقائية فعالة لمكافحة الجراد الصحراوي وتنفيذها معروفة جيدا. وتمت صياغة مقترح تمديد برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود إلى هذه المنطقة في عام 1997، واتخذ الإجراء في عام 2001. ولسوء الحظ، ونتيجة للافتقار إلى التمويل، لم يصبح البرنامج قيد التشغيل الكامل بعد. وفي الاجتماع الذي عقد في باريس في يوليو/تموز 2003، سلمت الجهات المانحة بعدم قدرة بلدان المنطقة الغربية على معالجة نكسة جديدة، وكذلك الحاجة إلى القيام بعمليات طوارئ دولية هائلة. وهذا ما حدث بالضبط بعد أسابيع قليلة فقط. وخلال صيف عام 2003، من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول، كانت هناك أمطار استثنائية غزيرة ومنتشرة في المنطقة، بما في ذلك في مناطق كمون الجراد الصحراوي، مما خلق أوضاعا مثالية للنمو والتكاثر. وفي موريتانيا، عززت الأمطار الكثيفة في أكتوبر/تشرين الأول من العملية.

98 - أشارت نشرة الجراد الصحراوي رقم 299 لمنظمة الأغذية والزراعة (أغسطس/آب 2003) التي أصدرتها خدمات المعلومات عن الجراد الصحراوي في 4 سبتمبر/أيلول 2003 أنه إذا تواصلت الأمطار قد تصبح تجمعات الجراد الصحراوي أكثر أهمية وأن من المهم أن تنفذ جميع البلدان المتضررة عمليات مسح منتظمة وتقدم تقارير بالنتائج في الوقت المناسب.

99 - عقدت الدورة السابعة والثلاثون للجنة مكافحة الجراد الصحراوي في منظمة الأغذية والزراعة في روما في الفترة 22-26 سبتمبر/أيلول 2003. وفي التقرير، لوحظ أن مناطق شاسعة من موائل الجراد الصحراوي تلقت أمطارا كثيرة خلال الشهور الأخيرة وكانت مواتية للتكاثر. وتمت التوصية، في الأجل القصير، ببذل جهود خاصة وعاجلة لدراسة الأثر الفوري لحالات سقوط الأمطار الاستثنائية على ديناميكية تجمعات الجراد الصحراوي وعلى النباتات التي ترتبط بتلك الأنواع.

100 - وفي توصية أخرى، سلمت اللجنة بأن الأوضاع كانت مواتية لتكاثر الجراد في مساحات واسعة من موائل الجراد في المنطقتين الوسطي والشرقية، ولو أن تجمعات الجراد كانت منخفضة جدا، وأوصت بأن تكون الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد هي مفتاح بلدان الجراد لتوخي الحذر وتنفيذ عمليات مسح منتظمة في الشهور التالية. وفي التقرير، لوحظ أيضا أن حالة الجراد الصحراوي ظلت هادئة منذ الدورة الأخيرة للجنة مكافحة الجراد الصحراوي، التي عقدت في سبتمبر/أيلول 2001. ومع ذلك، علق أمين لجنة المنطقة الغربية بأنه والآخرين في المنطقة يشعرون بأن الشهرين التاليين ستكون فيهما الحالة حرجة.

101 - وثبت أن الشهرين التاليين كانت فيهما الحالة حرجة. ففي خلال شهر واحد، تم تأكيد حالات تفشي في موريتانيا والنيجر والسودان، وأصدرت منظمة الأغذية والزراعة إنذارا وأعربت عن القلق باحتمال تدهور الحالة أكثر وأن التفشي قد يطول مالي أيضا. وفي نهاية الشهر، أطلقت المنظمة نداء من أجل مساعدة دولية نيابة عن بلدان

غربي أفريقيا المتضررة. وفي الطلب الذي أرسل إلى الجهات المانحة ورد فيه أن الفورة يمكن أن تتطور إلى كارثة كبرى ما لم يجرى دعم عمليات مكافحة. ومن ثم، في بداية عام 2004، تغيرت حالة الجراد الصحراوي من الكمون الذي بدأ في 1998 إلى نكسة.

102 - بدأت نكسة الفترة 2003-2005 بدورتين من التكاثر على الأقل في جنوبي الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر خلال خريف وصيف عام 2003. وتطور جيل واحد في غربي السودان، وخلال سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الثاني 2003 تطور جيل آخر في موريتانيا ومالي والنيجر مسببا زيادة في عدد الجراد وتشكيل مجموعات في أكتوبر/تشرين الأول. وحدث مزيد من التكاثر في السودان.

103 - وخلال نوفمبر/تشرين الثاني 2003 إلى فبراير/شباط 2004، تحركت أسراب الجراد شمالا من مناطق التكاثر الصيفية في الساحل وغزت جنوبي الجزائر وغربي الصحراء. وحدث غزو آخر في فبراير/شباط 2004 ووصل إلى شمال غرب الجزائر والمغرب ومديرا وجزر الكناري. وتحركت أسراب عبر البحر الأحمر من السودان ووصلت المملكة العربية السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، حيث حدثت دورة تكاثر أخرى.

104 - وخلال مارس/آذار إلى أبريل/نيسان 2004، انتشرت أسراب عبر شمال غرب أفريقيا من المغرب إلى الجزائر قامت بغزو تونس والجمهورية العربية الليبية. وحدث تكاثر على نطاق كبير في شمال غرب أفريقيا خلال ربيع 2004 وبدأت أسراب جديدة في التشكيل في أواخر مايو/أيار. وحدثت تحركات أصغر من المملكة العربية السعودية إلى السودان في مارس/آذار. واستمرت غزوات محدودة خلال ربيع عام 2004 في أجزاء من مالي والنيجر، حيث جرى بعض التكاثر، ولكن في شمالي موريتانيا ظل موزعا بشكل واسع. وأدت عمليات مكافحة في السودان والمملكة العربية السعودية المنفذة بين أكتوبر/تشرين الأول 2003 وأبريل/نيسان 2004 إلى وقف الفورة في المنطقة الوسطى.

105 - ومن يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب 2004، غزت أسراب جيل الربيع الساحل بأعداد هائلة من شمال غرب أفريقيا ووصلت إلى موريتانيا، وشمالي مالي والسنغال والرأس الأخضر ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو. وحدثت دورة تكاثر واحدة على الأقل في جميع هذه البلدان خلال الصيف.

106 - ومن أكتوبر/تشرين الأول 2004 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2004، غزت أسراب جيل الصيف شمال غرب أفريقيا من الساحل ووصلت إلى الجماهيرية العربية الليبية والجزائر وغربي الصحراء والمغرب وساحل البحر المتوسط للجماهيرية العربية الليبية وتونس. ووصلت أسراب قليلة جزر الكناري وجنوبي البرتغال ومديرا. وتحركت بعض الأسراب عبر الجماهيرية العربية الليبية إلى شرقي البحر المتوسط ووصلت إلى كريت وشمال غرب مصر وقبرص ولبنان وإسرائيل وسيناء والأردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية، وفي النهاية تحركت جنوبا على طول البحر الأحمر إلى شمال شرق السودان في ديسمبر/كانون الأول.

107- وظهر الجيل الثاني الصغير في أواخر صيف عام 2004 في الساحل وأعادت أسراب غزو بوركينا فاسو والسنغال وتحركت على طول الدائرة الجنوبية حيث غزت غامبيا وغينيا بيساو وغينيا.

108- زادت عمليات مكافحة مع كل موسم للتكاثر. وفي البداية، غزت تجمعات صيف عام 2003 مقدار 62 000 هكتار تمت معالجتها أساسا في مالي وموريتانيا (أكتوبر/تشرين الأول-نوفمبر/تشرين الثاني 2003) أعقبها 1.1 مليون هكتار من التجمعات التي تم تكاثرها في الخريف/الشتاء (ديسمبر/كانون الأول 2003-مارس/آذار 2004). وتم معالجة 5.1 مليون هكتار من التجمعات التي تكاثرت في الربيع في شمال غرب أفريقيا (أبريل/نيسان-يوليو/تموز 2004)، وتمت معالجة حوالي 6.5 مليون هكتار من تجمعات صيف 2004 في مالي وموريتانيا والسنغال، وخاصة في الجزائر والمغرب (أغسطس/آب 2004-فبراير/شباط 2005). وخلال الحملات كلها، تم معالجة 13 048 610 هكتار في جميع مناطق الجراد الصحراوي بين أكتوبر/تشرين الأول 2003 وديسمبر/كانون الأول 2005¹³. ونتيجة لأوضاع الطقس الباردة غير العادية في الجزائر والمغرب خلال شتاء 2004/2005، ظل الجراد البالغ غير مكتمل النمو طوال فترة طويلة موفرا فرصة مناسبة للمكافحة الفعالة. وثبت أن عمليات مكافحة المتزامنة مع أوضاع الطقس غير المواتية التي منعت تجديد التكاثر حاسمة في وضع نهاية لنكسة الجراد الصحراوي.

جيم- تطور مكافحة الجراد الصحراوي المحسن وسبل التوقعات

وسائل مكافحة الجراد الصحراوي

109- شهدت الكارثة خلال الأربعينات إنتاجا على نطاق واسع للطعم المسمم واستخدامه في الحملات المنسقة التي استهدفت إعادة حالة الكمون. وشهدت كارثة الفترة 1949-1963 اعتماد الرش على نطاق واسع، إلا أن التعفير واستخدام الطعم تواصل. وتطورت التقنيات خلال هذه الكارثة إلى الرش بحجم منخفض جدا والمعدات المرتبطة به، وكذلك رش الأسراب أثناء الطيران أو عندما تستقر على الأرض.

110- وبحلول نهاية كارثة الفترة 1966-1969، بدأ إحلال الدايلدرين محل المبيدات غير المداومة لحماية المستعملين والبيئة. وزاد الوعي بأن المبيدات الكيميائية قد تسبب تلوثا بيئيا خلال كارثة 1985-1989 وأدى إلى حظر دايلدرين الكلورين العضوي وتطوير واستخدام وسائل مكافحة بديلة، بما في ذلك المبيدات البيولوجية. وثلاثة من هذه، منظم نمو الحشرات diflubenzuron و phenylpyrazole fipronil والمبيدات الفطرية القائمة على *M_* *METARHIZIUM ANISOPLIAE* VAR. *ACRIDUM*، تبشر باعتمادها في مكافحة الجراد الصحراوي، ولكن يتعين اختبارها بالكامل وتسجل للاستخدام ضد الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية.

111- يتفق معظم الأخصائيين على أن في حالة الغزو تكون الوسيلة الوحيدة الممكنة للعودة إلى حالة الكمون هو استخدام المبيدات التقليدية ذات التأثير السريع في القتل. أما وسائل مكافحة البديلة مثل الفطريات الحشرية

¹³ يجدر الإشارة، مع ذلك، أن حساب "المساحة المعالجة" يتم استنادا إلى كمية المبيدات المستخدمة مقسومة على معدل الجرعة الموصى به، وقد لا يكون دائما تقديرا "للمساحة المعالجة" يمكن التعويل عليه.

المسببة للأمراض والفيروسات فهي جذابة بيئياً ويمكن أن يكون لها مستقبل في عمليات مكافحة الوقائية. أما استخدامها في حملات الطوارئ فيستحق مزيداً من الاختبار.

112- أنشأت منظمة الأغذية والزراعة هيئة مستقلة من الخبراء معروفة باسم مجموعة المبيدات المرجعية في عام 1989 لإعداد قائمة بالمنتجات القائمة على التجارب التي تمت لبيان فعاليتها ضد الجراد والجراد النطاط، مع معدلات الجرعات. وتشمل معلومات عن سرعتها وطريقة العمل بها والآثار الجانبية البيئية باعتبارها دليلاً للمستعملين المحتملين.

تحسين التوقعات بشأن الجراد الصحراوي

113- تظل السمات الأساسية لنظام الإنذار المبكر وجمع المعلومات عن الجراد والطقس والموائل وإرسالها وتحليلها دون تغيير ولكن، منذ منتصف الثمانينات تم إحلال النظم اليدوية بنظم تستند على الحاسوب، وأصبحت دقيقة منذ استخدام تكنولوجيا تحديد المواقع عالمياً في أوائل التسعينات. وتشمل المنتجات التشغيلية الجديدة لتقدير سقوط الأمطار والنباتات: "1" سطح بيئي لتحليل سلسلة طويلة الأجل لتقديرات سقوط الأمطار من بيانات مستشعرة عن بعد، "2" استخدام بيانات السواتل لتحديد نمو النباتات في المناطق النائية، "3" توقعات تجريبية موسمية لسقوط الأمطار ودرجات الحرارة لمدة ستة أشهر مقدماً. ويجرى مزيد من تطوير هذه المنتجات وتنقيحها.

114- قامت أدوات جديدة بتحسين توقيت وقدرة تحليل البيانات الميدانية لرصد تطورات الجراد الصحراوي والتنبؤ بها وتوفير معلومات مستكملة عن حالات التفشي المحتملة. وتشمل هذه:

- إن eLocust، هو حاسوب يدوي وبرمجيات لتسجيل وإرسال ملاحظات عن الجراد والطقس والموائل خلال عمليات المسح الميدانية؛
- نظام المعلومات الجغرافية المحوسب لإدارة البيانات والتحليل والبحوث يسمى نظام الإنذار بالجراد وإدارته ليحل محل رسم الخرائط اليدوي وتقنيات التحليل التي تم تطويرها خلال 60 عاماً؛
- إن نظام استكشاف بيئة الجراد الصحراوي وإدارتها هو أقل تعقيداً من نظام الإنذار بالجراد وإدارته لاستخدامه من قبل الموظفين الوطنيين لمعلومات الجراد لتخزين البيانات ووضع خرائط توزيع الجراد، وكذلك لإرسال البيانات إلى منظمة الأغذية والزراعة لاستخدامها في نظام الإنذار بالجراد وإدارته. ونظراً لأن نظام استكشاف بيئة الجراد الصحراوي وإدارتها لا يسمح بتحليل البيانات، فمن المفيد تحديثه بتلك القدرة.

115- أدت هذه الأدوات الجديدة إلى تحسين كبير في نظام معلومات الجراد الصحراوي كما بينت حملات الفترة 2003-2005. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن البيانات الميدانية الصحيحة تظل أهم مدخلات للاستخدام الفعال للنظم الجديدة. ولهذا، هناك حاجة لمواصلة الجهود للاضطلاع بتجهيز وتدريب فرق الرصد الوطنية للبلدان في

منطقة كمون الجراد الصحراوي. وتحت الأوضاع الحالية، ومع قدرة محدودة في بعض المناطق الرئيسية، مازال من غير الممكن معرفة أي منطقة تم غزوها.

116- ومع ذلك، وبالرغم من التطورات الإيجابية هذه، يظل الرصد الفعال لتجمعات الجراد وإجراءات الاستعداد هي العناصر الرئيسية في مكافحة الجراد الصحراوي. وخلال حلقة عمل عن تخطيط طوارئ مكافحة الجراد الصحراوي التي عقدت في نواكشوط في مايو/أيار 2004، تم استنتاج أن الإنذار المسبق بحالات التفشي مازال يشكل مشكلة وأن من المحتمل فقط عند إشعار بمدة شهر مع تأكيد منخفض. ويمكن توقع النكسات حتى ثلاثة أشهر مسبقاً فقط مع تأكيد منخفض نسبياً، بينما فترة التنبؤ بالتطور إلى كارثة كانت حوالي ستة أشهر، ولكن بتأكيد أعلى. إن الوقت القصير للإنذار المسبق ببدء حالات التفشي والنكسات، يؤكد أهمية وضع خطط طوارئ واقعية وتمكين البلدان من الاستجابة السريعة والكافية (منظمة الأغذية والزراعة، 2004)¹⁴.

دال- الهياكل التنظيمية لمكافحة الجراد الصحراوي

117- إن الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد الموجودة في بلدان منطقة كمون الجراد الصحراوي هي الهياكل الأساسية لعمليات المسح والمكافحة. وهي مسؤولة عن رصد تجمعات الجراد وإرسال البيانات الضرورية إلى خدمات المعلومات عن الجراد الصحراوي التي تقوم على إدارتها منظمة الأغذية والزراعة وعمليات المكافحة ضد تجمعات أسراب الجراد.

118- إن معظم البلدان في منطقة الكمون هي أعضاء في واحدة من ثلاث هيئات إقليمية لمكافحة الجراد الصحراوي. وهذه اللجان هي: لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية ولجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى ولجنة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الشرقية. والتزامات الأعضاء في الهيئات الإقليمية هي:

- يضطلع الأعضاء بمواصلة تبادل المعلومات، من خلال أمين اللجنة، بانتظام بشأن حالة الجراد الحالية والتقدم المحرز في حملات المكافحة في داخل بلدانها، وإرسال المعلومات أيضاً بانتظام إلى خدمات المعلومات عن الجراد في منظمة الأغذية والزراعة في روما.
- يضطلع الأعضاء بتنفيذ جميع التدابير الممكنة لمكافحة كوارث الجراد الصحراوي في داخل بلدانها والعمل على خفض الأضرار على المحاصيل بواسطة اعتماد إجراءات مشتركة متفق عليها. وتشمل هذه الإجراءات، من بين أخرى، إنشاء وحدة وطنية لمكافحة الجراد الصحراوي مستقلة ذاتياً.

119- لقد تم إنشاء الهيئات الإقليمية تحت رعاية لجنة مكافحة الجراد الصحراوي التي يوجد بها حالياً 65 بلداً عضواً، وتقدم تقارير إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن السياسة والمسائل التقنية. إن لجنة مكافحة الجراد

¹⁴ منظمة الأغذية والزراعة، 2004. تقرير الدورة الثامنة للفريق التقني للجنة مكافحة الجراد الصحراوي. حلقة عمل بشأن خطة عمل طوارئ لمكافحة الجراد الصحراوي. نواكشوط، موريتانيا، 2-7 مايو/أيار 2004. منظمة الأغذية والزراعة، روما.

الصحراوي هي منتدى يجمع جميع البلدان والمنظمات المهتمة معا مرة واحدة كل سنتين، أو أكثر في حالات الطوارئ غالبا. ويوصف الغرض على أنه مواصلة حالة الجراد الصحراوي قيد الاستعراض وتعزيز التنسيق الشامل للعمل من قبل المنظمات واللجان المختلفة القطرية والإقليمية المناهضة للجراد.

120- ولدعم منهج فعال لمشكلة الجراد، عهد، طوال سنوات، إلى منظمة الأغذية والزراعة مسؤولية أن توفر للبلدان الأعضاء المشورة والمساعدة التقنية لدعم قدراتها على منع وتخفيف الأضرار التي تتسبب فيها غزوات الجراد الصحراوي. وتم دعم هذا أكثر منذ منتصف التسعينات من خلال برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود. وتم إنشاء مركز طوارئ لعمليات الجراد في الثمانينات لإدارة حملات الفترة 1986-1989، وأعيد إنشاؤه في أغسطس/آب 2004.

121- يرصد فريق الجراد والآفات المهاجرة الأخرى حالة الجراد الصحراوي عالميا، على أساس التقارير الواردة من الوحدات الوطنية للجراد، ويخطر البلدان المتضررة والجهات المانحة بالتطورات المتوقعة. وتبني خدمات المعلومات عن الجراد الصحراوي على هذه المعلومات تحليل الحالة المتعلقة بإمكانية تفشي ونكسات الجراد على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وتصدر خدمات المعلومات عن الجراد الصحراوي نشرات شهرية وتوقعات وإنذارات، وتزود البلدان بصور باستخدام الاستشعار عن بعد. ويجرى رصد أنواع أخرى من الجراد ولكن بتفاصيل أقل وبانتظام أقل عن الجراد الصحراوي.

122- تتولي منظمة الأغذية والزراعة مسؤوليات تتعلق بتوقعات وعمليات مكافحة الجراد الصحراوي:

- تشكل منتدى لمناقشة تطوير سياسات واستراتيجيات وخطط ملائمة. ويتم هذا أساسا من خلال لجنة مكافحة الجراد الصحراوي، التي يدعمها الفريق التقني للجراد الصحراوي ومجموعة المبيدات المرجعية، ولكن أيضا على المستوى الإقليمي الهيئات الإقليمية.
- تنسيق المعرفة والمعلومات المتعلقة بتوزيع ووفورات الجراد الصحراوي. وتقوم بهذا العمل خدمات المعلومات عن الجراد الصحراوي، كما ورد أعلاه، على أساس المدخلات الواردة من البلدان.
- دعم الوحدات الوطنية للجراد الصحراوي وتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي في إطار الهيئات الإقليمية لمكافحة الجراد الصحراوي.
- إعلان حالات طوارئ الجراد الصحراوي وتنظيم المساعدة الدولية وتوفير المشورة التقنية لدعم أنشطة مكافحة المضطلع بها.

123- ومع ذلك، تعتبر قدرة منظمة الأغذية والزراعة على تنفيذ مسؤولياتها بفعالية محدودة، بسبب أن موظفي المقر يتألفون من أربعة مهنيين فقط حيث يجرى توظيف موظف واحد لخدمات المعلومات عن الجراد الصحراوي. وهناك أيضا شاغل يتعلق، مثلا، بالافتقار إلى التقدم في إعداد خطط طوارئ، وعجز في وضع عمليات مسح ووسائل مكافحة الجراد الصحراوي محسنة. وينبغي التأكيد على أن المنظمة لا تنسق عمليات مكافحة على المستوى الميداني. فهذه مسؤولية البلدان التي لا تتحكم فيها المنظمة.

ثالثاً- تخطيط حملات مكافحة الجراد الصحراوي للفترة 2003-2005 وتنفيذها

ألف- تمويل حملات المكافحة

124- توجد المسؤولية الأولى لتنظيم حملات المكافحة لدى البلدان المتضررة. وتلجأ البلدان إلى المجتمع الدولي للجهات المانحة ومنظمة الأغذية والزراعة من أجل الدعم عندما لا تتوفر الموارد المطلوبة للاضطلاع بالرصد و/أو تدابير المكافحة الضرورية. وتحاول المنظمة والجهات المانحة الاستجابة من خلال منهج مخطط وله أولويات. وتأخذ المنظمة في عين الاعتبار توجيهات سياسة الأجهزة الرئاسية ومشورة لجنة مكافحة الجراد الصحراوي والهيئات الإقليمية لمكافحة الجراد الصحراوي.

125- إن المناهج الحالية والعلاقات الهيكلية التي تعمل المنظمة من خلالها في حالات الطوارئ الرئيسية، مثل الجراد الصحراوي، غير محددة جيداً. والنتيجة أن الاتصالات بشأن من يفعل ماذا ومتى غير واضحة وتحتاج إلى تحسين.

126- يجرى تقدير طلبات المساعدة التي تتلقاها المنظمة على المستويين الإداري والتقني. وإذا تم تسوية طلب بحيث يستحق الاستجابة ويمثل لمعايير برنامج التعاون التقني للمنظمة، توافق المنظمة على المساعدة من موارد برنامج التعاون التقني التي تعتمد على وصول مساعدة كبيرة من الجهات المانحة.

127- يتطلب التصدي لنكسات وكوارث الجراد الصحراوي توافر خطط طوارئ محددة جيداً على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، التي كانت مفتقرة في بداية حملات الفترة 2003-2005. وينبغي على هذه الخطط، على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، أن:

- تحدد المشاكل وآثارها على الزراعة والأمن الغذائي ومعيشة السكان المعرضين للتأثر والاقتصاد الوطني؛
- وصف إنشاء هياكل للتنسيق القطري لضمان التأزر الفعال بين جميع العاملين وأصحاب الشأن، بما في ذلك تنسيق الجهات المانحة؛
- تحديد الخطوات التي تتخذ لمواجهة المتطلبات المحددة لحالات طوارئ الجراد الصحراوي؛
- تحديد مسؤوليات مختلف العاملين وأصحاب الشأن؛
- توفير المواصفات التقنية التفصيلية للمدخلات المطلوبة للحملات؛
- موجز عن الدعم اللوجستي المطلوب خلال عمليات المكافحة؛
- بيان مخصصات الميزانية الوطنية لجميع عناصر حملات المكافحة وتقديم تقديرات لتكاليف الموارد الإضافية المطلوبة، وكذلك مصادر التمويل المحتملة؛

- تحديد الإجراءات التي تتخذ للحشد السريع للموارد الحالية/الاضافية (مثل الطائرات والموظفين والمبيدات) مع تقديرات إشارية لمستوى الموارد المطلوبة بناء على سيناريوهات مختلفة؛
- تحديد المسائل الحرجة التي من المحتمل أن تعيق الاستجابة ووضع مناهج لتقليل/القضاء على هذه القيود.

باء- نداءات من أجل تمويل عمليات مكافحة وحشد الموارد

128- وردت طلبات المساعدة لمكافحة فورة الجراد الصحراوي إلى منظمة الأغذية والزراعة خلال عام 2004 من بلدان منفردة بعد أن تجاوزت حالة الفورة الموارد الوطنية. وتبع ذلك، أساسا عقب مشاورات بين البلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، ورود طلبات ذات أبعاد دون إقليمية وإقليمية ومشاركة بين الأقاليم. ثم وافقت المنظمة على 22 مشروعا في نطاق برنامج التعاون التقني يبلغ مجموعها 6 ملايين دولار أمريكي، لدعم حملات مكافحة الجراد الصحراوي في البلدان والمناطق المتضررة.

129- وبالرغم من الجهود المتضافرة للاستجابة لمختلف طلبات المساعدة من خلال برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة، أصبح من الواضح أن حجم المشكلة كان خارج نطاق قدرة هذا البرنامج. وبناء على ذلك، لجأت المنظمة إلى حشد الموارد، نيابة عن البلدان المتضررة، من خلال نداءات إلى الجهات المانحة. ومع ذلك، وبينما كانت إجراءات تناول الطلبات من البلدان المتضررة من أجل مساعدة الطوارئ محددة جيدا وتلتزم بشكل صارم ببرنامج التعاون التقني للمنظمة، لا يبدو أن هذا واضحا لتناول النداءات إلى الجهات المانحة المحتملة لحشد الموارد من أجل الطوارئ الكبرى.

130- وعند التحدث بشكل صريح، ينبغي على المنظمة في مثل هذه المناسبات أن تتبع المبادئ والمبادئ التوجيهية التي وافقت عليها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل النداءات، حيث المنظمة عضوا كاملا فيها. وتصف المبادئ التوجيهية هذه التتابع المنطقي لتحليل الأزمة الموجودة وتقييم الاحتياجات ووضع سيناريوهات وأهداف وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وتخطيط الاستجابة للنداءات من أجل الحصول على أموال. ولا يوجد دليل على أن نكسة الجراد الصحراوي الحالية كانت في أي وقت من الأوقات مقرر أن تكون حالة طوارئ كبيرة أو معقدة من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبالتالي يتولاها المنسقون المقيمون للأمم المتحدة في البلدان المتضررة باعتبارها تستحق استجابة في إطار عملية النداءات الموحدة.

131- إلا أن ما بدأت على أنها حالة طوارئ ذات نسب محدودة، وجد أنها كبيرة إذا تم الحكم عليها بناء على المدى الذي أدى بالإدارة العليا لمنظمة الأغذية والزراعة إلى إطلاق النداءات وبعد ذلك تخطيط عمليات مكافحة الجراد. وبما أن المهمة الرئيسية في بداية الحملة كانت تهدئة الغزو بالجراد، مما يتطلب الدعم من منظمة الأغذية والزراعة دون إشراك وكالات الأمم المتحدة الأخرى، فلم يبد أنها تتطلب استجابة متعددة القطاعات تتجاوز ولاية المنظمة. ومع ذلك، ففي إطار ممارسة المنظمة المعتادة في مواجهة حالات الطوارئ، اتصلت المنظمة بمكتب تنسيق

الشؤون الإنسانية للحصول على تمويل من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ¹⁵، كجزء من وظيفة الصندوق بتقديم أموال عند تقديم تأكيدات مكتوبة بموافقة إحدى الجهات المانحة على التمويل. فسمح هذا باتخاذ إجراءات انتظارا للحصول على الموافقة على التحويل النقدي للأموال التي وافقت عليها الجهة المانحة. وطلب أيضا من برنامج الأغذية العالمي أن يساعد في تقييم احتياجات المعونة الغذائية والأضرار التي وقعت لمعيشة المجتمعات المحلية.

132- ومع مراعاة الطابع التقني لمكافحة غزو الجراد الصحراوي، قررت المنظمة أن تكتب وتتحدث مباشرة إلى الجهات المانحة طالبة الدعم نيابة عن البلدان المتضررة. وفي السياق الأخير، أطلقت المنظمة ثلاثة نداءات من أجل المساعدة. كان الأول في 23 فبراير/شباط 2004 على هيئة رسالة وجهها الأمين العام المساعد لإدارة التعاون التقني إلى البلدان المانحة المختلفة. وكان هذا النداء من أجل مبلغ مجموعه 9 ملايين دولار أمريكي نيابة عن موريتانيا (6 ملايين دولار أمريكي) و مليون دولار أمريكي لكل من مالي والنيجر وتشاد. وبينما سلمت الرسالة بأن حالة الجراد يمكن أن تتدهور وتصبح كارثة كبرى في غرب وشمال أفريقيا، أكدت فقط على نقص المبيدات في البلدان الأربعة هذه. وفي 8 أبريل/نيسان 2004، ترأس الأمين العام اجتماع الجهات المانحة حيث أصدر نداء ثانيا من أجل 17 مليون دولار أمريكي، في الأصل 9 ملايين و8 ملايين للمغرب.

133- وكان النداء الثالث رسالة مؤرخة في 7 يوليو/تموز 2004 من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إلى رؤساء دول البلدان المانحة ورؤساء المؤسسات المالية. وفي هذه الرسالة، طلب، نيابة عن البلدان المتضررة، 30 مليون دولار أمريكي للاستجابة إلى حالة طوارئ على نطاق كبير تتألف من تدابير لحماية الصحة البشرية والبيئة وتجنب تراكم المبيدات القديمة.

134- كانت الاستجابة لرسالة النداء الأول محدودة جدا (قدمت إيطاليا 186 000 دولار أمريكي والنرويج 351 143 دولار أمريكي) بالرغم من حقيقة متابعته باجتماعات مختلفة مع ممثلين عن البلدان المانحة في روما. وينبغي ملاحظة أن في وقت صدور هذا النداء، كان مبلغ 700 000 دولار أمريكي متاحا من منحة إقليمية مقدمة من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لاستخدامه لهذا الغرض.

135- وفي الاجتماع الوزاري للبلدان المتضررة الذي عقد في الجزائر العاصمة في يوليو/تموز 2004، ظهر سيناريو بالحاجات التي تراوحت ما بين 58 مليون دولار أمريكي و83 مليون دولار أمريكي، يعتمد على نمط تتطور حالة الجراد الصحراوي. ونظمت البلدان المتضررة اجتماعات أخرى شملت:

- اجتماع استضافه رئيس السنغال في 31 أغسطس/آب 2004 حيث قدمت طلبات تمويل من بوركينا فاسو والرأس الأخضر وجامبيا بمبلغ 8.2 مليون دولار أمريكي، ومن تشاد وموريتانيا والنيجر والسنغال بمجموع 54,5 مليون دولار أمريكي.

¹⁵ يدير الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليستخدم في تلبية متطلبات النداءات لتمكين الوكالات والمنظمات من الاستجابة بسرعة إلى حالات الطوارئ غير العادية.

- اجتماع استضافته تونس في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 بمشاركة وزراء الزراعة من الجزائر والجمهورية العربية الليبية وموريتانيا والمغرب وتونس والذي قدرت فيه متطلبات التمويل لحمالات الشتاء بمبلغ 97 مليون دولار أمريكي.

136- والسؤال المثار لماذا لم تستجيب معظم الجهات المانحة كما كان متوقعا عند إطلاق النداءات الأولى. ومن الردود المقدمة من خلال الاستبيان الذي أرسله فريق التقييم إليها، يمكن استنتاج أن الإنذارات المبدئية لم توفر تفاصيل كافية تتعلق بالخطط التي يتعين تنفيذها والأنشطة التي يضطلع بها والتكاليف، ولم تتناول الشواغل البيئية والصحة البشرية. ولم يكن من الواضح كيف أن النداء الأول يختلف عن نداءات الجراد الصحراوي في السنوات السابقة التي لم تتناول الأزمات الإنسانية. وساد الاعتقاد بإمكانية تقديم وصف واقعي حول الأثر الممكن على حالة الأمن الغذائي إذا لم تتخذ الإجراءات الملائمة. وأيضاً، كان من الواجب تشجيع الجهات المانحة على اشتراكها على المستوى الميداني من خلال اتصالات أفضل عبر ممثلي منظمة الأغذية والزراعة في البلدان. وذكرت الجهات المانحة أن القرارات المتعلقة بحشد الموارد من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية كانت تتخذ عادة محلياً.

137- واعتبر أن نظام الإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة وإجراءات النداءات أقل من مرضية من قبل 44 في المائة من الجهات المانحة واعتبر 56 في المائة على أنها أكثر من مرضية. ويرد في الجدول 2 تفاصيل تتعلق بالجوانب المختلفة لهذه الأنشطة.

الجدول 2

السؤال	الحكم
توقيت الإنذار	أكثر من مرضية
نوعية المعلومات التقنية المقدمة في الإنذار	أكثر من مرضية
توقيت النداءات	أكثر من مرضية
أسباب طلبات التمويل	أقل من مرضية
فعالية الاتصالات بشأن النداءات	أقل من مرضية
مواصفات الحاجات	أقل من مرضية
مواصفات التكاليف	أقل من مرضية

1-5 = أقل من مرضية ؛ 6-10 = أكثر من مرضية

138- ومن بين الجهات المانحة التي قامت بالرد، اعتبر 50 في المائة أن التأخيرات من الإنذار الأول في أكتوبر/تشرين الأول 2003 إلى بداية عمليات مكافحة على نطاق كبير في أغسطس/آب 2004، زادت من تكاليف عمليات مكافحة زيادة كبيرة ، واعتبر 40 في المائة بعض الشيء و10 في المائة على الإطلاق. وبالنسبة لأضرار الجراد التي تسبب فيها، يعتقد 56 في المائة أن الأضرار زادت نتيجة للتأخيرات.

139- وفضلا عن ذلك، اعتبرت الجهات المانحة أن الإنذارات وتقديم المعلومات خارج روما، مثلا من خلال الفريق العامل للاتصالات الإنسانية أو تنسيق تقديم المعلومات والنداءات والخطط مع شركاء إنسانيين رئيسيين مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومركز الأمم المتحدة المشترك للإمداد والتموين كان يتعين الإشارة إلى تقييم النظام الإنساني للأمم المتحدة، والإخطار بأن هذه كانت استجابة إنسانية. ومع ذلك، فشلت منظمة الأغذية والزراعة في شرح أسباب النداءات التي أطلقتها وزيادة سرعة تقديم المبالغ التي طلبت في النداءات بحيث أعطت الجهات المانحة الإحساس بأنها تقوم بتناول حالة انتهازية، أدت إلى توليد الشكوك ومزيد من التأخير.

140- اعتبر 75 في المائة من الجهات المانحة المعلومات التقنية والاتصالات التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن تطور حالة الجراد خلال الحملات بأنها مرضية. وذكرت إمكانية دعم الاتصالات أكثر من خلال اشتراك أكثر نشاطا لوسائل الإعلام الدولية ومحطات الإذاعة الريفية والتلفزيون في البلدان المتضررة من الجراد الصحراوي، وكذلك تمثيل الجهات المانحة في الميدان. وينبغي أن يتوفر لبلدان الخط الأمامي وسائل ومعدات للقيام بعمليات مسح منتظمة وأن تتمكن من إطلاق إنذارات نفسها في الوقت المناسب. وينبغي تحسين رؤية الجهات المانحة في مشروعات منظمة الأغذية والزراعة.

141- اعتبر 93 في المائة من البلدان المتضررة التي ردت على الاستبيان أن فائدة خدمات المعلومات عن الجراد الصحراوي لمنظمة الأغذية والزراعة أكثر من مرضية؛ ولاحظ 87 في المائة أن خدمات المعلومات عن الجراد الصحراوي قد قدمت معلومات في الوقت المناسب. وكانت المشورة التقنية التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة أكثر من مرضية في 93 في المائة من الحالات. وشعرت غالبية بسيطة من البلدان أن فعالية منظمة الأغذية والزراعة في حشد الموارد كانت متوسطة. واعتبرت الفاعلية الشاملة للمنظمة متوسطة أيضا. ولاحظ حوالي نصف البلدان الأعضاء في الهيئات الإقليمية افتقار هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية إلى الفعالية.

142- في المراحل المبكرة من الفورة، ذكرت الجهات المانحة أنه لم يوجد نظام في منظمة الأغذية والزراعة يمكن من خلاله الحصول على صورة واضحة للاحتياجات الفعلية والمخصصات المتوقعة والحشد الجاري للموارد من أجل مكافحة الجراد. وتم رؤية التحسينات فيما بعد خلال الحملات بالنسبة لوضوح وتواتر نشر المعلومات بما في ذلك الوصول إليها إلكترونيا. وكان من المفروض توفير صور أوضح للأدوار والمسؤوليات المحددة لمختلف العاملين في الحملات. وكان من الواجب تقديم معلومات أكثر عن الحاجات والتبرعات طوال الحملات إلى ممثلي الجهات المانحة في الميدان. وكان تدفق المعلومات من روما غير كاف وغالبا متأخر.

143- من وجهة نظر الجهات المانحة، كانت نشرة الجراد الصحراوي أداة جيدة للاتصالات، وكذلك في توفير المعلومات التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة. ووفر موقع ويب المنظمة أيضا معلومات مفيدة، إلا أن الوصف الواضح لأثر الجراد المحتمل على الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني كان مفقودا. وخلال ذروة نكسة الجراد

الصحراوي، اهتمت وسائل الإعلام بالقضية، وكما هي العادة، تحولت إلى مواضيع أخرى. وكان على منظمة الأغذية والزراعة أن تواصل توفير المواد إلى وسائل الإعلام الدولية طوال الحملات وأن تساعد أيضا سلطات وصحافة البلدان النامية في الوصول إلى المعلومات واستخدامها من أجل القضية. وتم اقتراح دعم خدمات المعلومات عن الجراد الصحراوي.

144- في النصف الثاني من عام 2004، استجابت الجهات المانحة بشكل ايجابي موفرة 46 مشروعا بميزانية مجموعها 74.3 مليون دولار أمريكي إضافة إلى 6.2 مليون دولار أمريكي تمت الموافقة عليها من برنامج التعاون الفني في المنظمة في إطار 22 مشروعا. ولا ينبغي لهذه الاستجابة الايجابية من قبل المانحين أن تؤدي بالمنظمة إلى التقاعس، بل بالأحرى ينبغي أن تكون مذكرا ملحا بالحاجة إلى عمليات نداءات كاملة بطريقة أكثر. وفي نفس الوقت، يمكن للمنظمة أن تذكر الجهات المانحة باستمرار بأنها منظماتهم، ذات الاختصاص التقني الضروري، وأنها على استعداد لمواصلة القيام بالدور التقليدي الحيادي والوسيط الأمين في عمليات مكافحة الجراد الصحراوي.

ومن ثم، يوصى:

1 بأن تحدد منظمة الأغذية والزراعة بشكل واضح الفئات المختلفة لحالات الطوارئ وتضع معايير لتحديد أي منها تستخدم عملية النداءات الموحدة التي وضع مبادئها التوجيهية مكتب تنسيق الشؤون الانسانية. وعندما تعتبر حالة طوارئ غير معقدة، ينبغي على المنظمة أن توضح القواعد المحددة التي تنطبق وأن تعرف بها جميع المعنيين.

جيم - الرصد وعمليات المكافحة

145- بالرغم من حقيقة أن إشارات زيادة نشاط الجراد الصحراوي تمت ملاحظتها في صيف عام 2003، لم تتخذ بلدان الخط الأمامي تدابير كافية للتصدى للمشكلة. ويرجع هذا أساسا إلى:

- غياب هياكل مستقلة مناهضة للجراد في بلدان عديدة رئيسية؛
- عدم كفاية، حتى غياب الوسائل البشرية والمادية والمالية لبدء الحملات؛
- عدم الوصول إلى بعض مناطق التكاثر الموسمي للجراد الصحراوي، الذي يرجع أساسا لانعدام الأمن؛
- الافتقار إلى خطط طوارئ لإدارة المخاطر على المستويات القطرية والإقليمية والدولية؛
- التأخير في تنفيذ برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود في المنطقة الغربية.

146- في بداية حملات الفترة 2003-2005، كان إجمالي 12 فريقا للرصد والمكافحة عاملا في منطقة الساحل كلها، بما في ذلك 6 فرق في موريتانيا، مع قدرة مكافحة قصوى تبلغ 1000 هكتار يوميا. وتمكنت هذه الفرق من تنفيذ الرصد وعمليات المكافحة أساسا بمساعدة مالية من هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنحة من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية التي قدمت عن طريق المنظمة. وفيما بعد، تم

التأكيد على تدهور الحالة وأصبحت الحاجة إلى دعم قدرة المكافحة تتسم بالأولوية. وأصبحت الافتقار الحرج إلى عاملين مؤهلين ومركبات ومعدات رصد ورش ومواد الضخ وأجهزة تحديد المواقع عالميا وخراط وملايس وقائية ومبيدات وطائرات وأموال للتشغيل واضحا.

147- وعندما أصبحت الجهات المانحة مقتنعة بخطورة الحالة وبدأت في المساهمة، أدى في بعض الحالات الافتقار إلى التخطيط والتنسيق الفعال إلى ازدواج الجهود، كما حدث في حالة المبيدات والطائرات. فمثلا في السنغال، وصل عدد الطائرات إلى 20 بحلول منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2004 بينما أهداف الرش كانت قد انخفضت بشكل كبير بسبب أن الأسراب هاجرت إلى موريتانيا والمغرب.

148- تم إنشاء فريق تنسيق الجهات المانحة في 10 بلدان، أو أكثر من 80 في المائة من البلدان المتضررة التي أبلغت عن هذه المسألة. ومع ذلك، اعتبر تنسيق الجهات المانحة ضعيفا في أكثر من 50 في المائة من البلدان. واعتقد 54 في المائة من البلدان أن نكسة الجراد الصحراوي كان من الممكن السيطرة عليها مبكرا، إذا كانت حملات المكافحة الوطنية قد بدأت مبكرا. وكان من الممكن أن تكون الحالة أفضل إذا كانت عمليات المكافحة قد بدأت مبكرا في البلدان المجاورة. وتتفق جميع البلدان في الرأي بأن من الممكن تيسر مكافحة نكسة الجراد الصحراوي مبكرا. وفي 83 في المائة من الحالات، اعتبرت البلدان أن عمليات المكافحة المنفذة كانت في الوقت المناسب في بلدانها وكان من الممكن أن يكون لها أثر ايجابي في البلدان المجاورة. وتؤكد الآراء أن مكافحة الجراد الصحراوي الفعالة ينبغي أن تقوم على أساس منهج إقليمي منسق جيدا.

149- بالرغم من التسليم المتأخر لمساهمات وكالات التمويل فقد قامت بتلبية جزء مهم من الاحتياجات، وجعلت من الممكن دعم قدرات البلدان في مكافحة الغزو. فمثلا، وصل عدد فرق التدخل الأرضية في موريتانيا الحد الأقصى البالغ 32 في أكتوبر/تشرين الأول 2004، وزادت فرق المكافحة الجوية من واحد إلى 6 خلال الحملات أدت إلى تحسين قدرة المعالجة اليومية لتصل إلى 41 000 هكتار يوميا. وجعل هذا من الممكن معالجة ما مجموعه 384 000 1 هكتار، منها 80 في المائة بواسطة الجو.

150- خلال حملتي المكافحة في فترة 2003-2004 وفترة 2004-2005، تم معالجة حوالي 12,9 مليون هكتار تطلبت استخدام كمية مجموعها حوالي 13 مليون لتر من المبيدات في 10 بلدان في المنطقة الغربية. فقد قامت كل من الجزائر والمغرب برش 9 430 404 هكتار أو 75 في المائة من إجمالي المساحة التي تمت معالجتها. وكانت المعالجة الجوية التي استخدمها البلدين عاملا مهما في تجنب أضرار على مساحات محصولية كبيرة. وفي المغرب، غطي 95 في المائة من المساحة التي تمت معالجتها أسطول من 46 طائرة خلال الحملة الأولى و62 خلال الثانية. وحشدت الجزائر 12 طائرة للحملة الأولى 52 للثانية.

151- استلزمت عمليات المكافحة للمنطقة الغربية بكاملها حشد حوالي 280 مليون دولار أمريكي للحصول على مبيدات ووزع الطائرات ومعدات الرش والاتصالات والمركبات والملابس الوقائية وما إلى ذلك.

دال- كفاءة عمليات المكافحة

152- إن أهداف حملات المكافحة هي حماية محاصيل ومراعي المجتمعات المحلية المتضررة من الغزو، ووقف الغزو بواسطة تدمير الجراد الصحراوي بالمبيدات ووسائل أخرى. وعلى مستوى البلدان، تبين المعلومات الرسمية التي تلقاها فريق التقييم من الخدمات الوطنية المسؤولة عن مكافحة الجراد أن الخسائر من غزو الجراد الصحراوي تعتبر محدودة بشكل عام. ومع ذلك، لاحظ الفريق أن بسبب الاستراتيجيات التي اعتمدها البلدان والافتقار إلى وسائل المكافحة الفعالة في بلدان الساحل، حدثت خسائر خطيرة في أماكن مختلفة وكان الأمن الغذائي مضمونا في جزء فقط من المجتمعات المحلية المتضررة في بلدان الساحل.

153- تم تنفيذ استراتيجيتين مختلفتين للمكافحة خلال حملات الفترة 2003-2005:

- لدي بلدان المغرب العربي، وخاصة الجزائر والمغرب، وحدات تشغيلية وطنية فعالة بشكل عام لرصد الجراد ومكافحته. ومن ثم، تقوم بأنشطة رصد منتظمة وفعالة، ولاسيما في الربيع خلال الكمون، وطوال العام خلال حالات الطوارئ. وتزيد الجماهيرية العربية الليبية وتونس من عدد عمليات المسح عندما يكون هناك تهديد بالغزو. وتسمح عمليات المسح لها بتتبع حالة الجراد في منطقة التكاثر الموسمية، وعند الضرورة، بمكافحة الجراد الصحراوي خارج المناطق الزراعية. وكانت حماية المحاصيل في هذه البلدان فعالة وكاملة تقريبا وكانت الخسائر المتكبدة محدودة. إلا أن تجمعات كبيرة من الجراد الصحراوي بقيت في مناطق غير زراعية في الأجزاء الشمالية من هذه البلاد، التي أعادت غزو الساحل خلال يونيه/حزيران إلى أغسطس/آب 2004.
- فمن ناحية، افتقرت فرق المسح والمكافحة في بلدان الساحل موارد كافية ولم تتمكن من تنفيذ رصد وعمليات مكافحة منتظمة. ونتيجة للأسراب الكبيرة الغامرة، اضطروا إلى تركيز تدخلات المكافحة على تدمير الجراد في المناطق المحصولية. وبالرغم من تلقيهم مساعدة خارجية فيما بعد، عانى المزارعون المتضررون من خسائر عالية نسبيا نتيجة الوصول المتأخر للمساعدة.

154- وطبقا للأرقام التي وفرتها السلطات المعنية، سمحت أنشطة المكافحة المضطلع بها من إنقاذ أكثر من 24 000 هكتار من المحاصيل الغذائية وأكثر من 75 000 هكتار من المراعي في تشاد، وحوالي 63 000 هكتار من المحاصيل الغذائية و49 000 هكتار من المراعي في بوركينا فاسو، وحماية حوالي 30 000 هكتار من مزارع الموالح و20 000 هكتار من محاصيل الخضروات في المغرب، كانت مزروعة من أجل التصدير أساسا. ونجحت الجزائر في تجنب خسائر في مناطق الإنتاج الرئيسية في الجزء الشمالي من البلد.

155- ذكرت البلدان المتضررة أن تقديرات أضرار الجراد نفذت في 54 في المائة من البلدان، وخاصة حيث جرى غزو الجراد الصحراوي على مستوى مرتفع. فقد أبلغت غينيا والنيجر والسنگال أن سبل معيشة النساء والأطفال تضررت أكثر من غزو الجراد الصحراوي عن الرجال. وفي 70 في المائة من الحالات، لم يرد رد على هذا السؤال. لقد

أبلغت مالي والمغرب والسنغال فقط أن هذه التقديرات تمت بالنسبة للمحاصيل التي تم إنقاذها نتيجة لعمليات مكافحة. وفي المستقبل، ينبغي أن يتكامل رصد الأضرار التي يتسبب فيها الجراد في خطط الطوارئ الشاملة للبلدان.

156- ومن ثم، يمكن صياغة فرضيات العمل التالية للمحاصيل التي تم إنقاذها في تشاد وبوركينا فاسو:

- إن الذرة والدخن هما أكثر المحاصيل الزراعية في المناطق التي قام بغزوها الجراد الصحراوي، ويقدر مستوى الغلة حوالي 600 كيلوجرام للهكتار: تجنبت حملات الفترة 2003-2005 خسائر تسبب فيها الجراد الصحراوي تقدر بحوالي 14 400 طن من الحبوب في تشاد و37 000 طن من الحبوب في بوركينا فاسو.
- إن قدرة حمل المراعي في المناطق التي تم غزوها هي حوالي حيوان واحد يزن 250 كيلوجرام لكل 5 هكتارات: لقد أنقذت الحملات مراعي لحوالي 15 100 حيوان في تشاد و9 700 حيوان في بوركينا فاسو.

157- وكانت هذه النتائج ممكنة فقط حيث نفذت عمليات مكافحة بطريقة فاعلة وفي الوقت المناسب، فورا في بداية غزو المناطق المعنية. وفي معظم المناطق التي قام بغزوها الجراد الصحراوي، حيث لم يتم تلبية هذه الشروط، أنقذت مكافحة المتأخرة تجنب انتشار الغزو. وفي هذه المناطق، كانت المحاصيل والمراعي غالبا ما تتضرر بشكل خطير. فمثلا، في بعض محافظات منطقة الساحل لبوركينا فاسو، قدرت الخسائر التي تسبب فيها الجراد الصحراوي بحوالي 58 832 طن، بما في ذلك 49 049 طن من الدخن و9 782 طن من الذرة البيضاء و4 325 طن من اللوبيا. وتعزى الخسائر في السنغال لهجوم الجراد إلى ما يقرب من 47 500 طن.

158- وخلال الزيارات إلى الجزائر والمغرب، ناقش فريق التقييم فرص استخدام قدرة مكافحة في هذين البلدين لمساعدة بلدان الخط الأمامي في الساحل بطريقة منظمة وفي الوقت المناسب في حالة طوارئ جديدة. ومثل هذا المنهج يمكن أن يستفيد من الخبرة المكتسبة خلال المساعدة المقدمة خلال نكسة الفترة 2003-2005. وفي كلا البلدين، حظيت الفكرة باستحسان جيد وساد الشعور بأن الاقتراحات تستحق مزيدا من التطوير. وبناء على ذلك، ترد في الفصل الخامس توصية بشأن المساعدة المقدمة من بلدان المغرب العربي.

هاء- الوعي العام والاتصالات والتجارة

الوعي العام والاتصالات

159- لا يمكن أن تنجح مكافحة الجراد الصحراوي دون اشتراك المجتمعات المحلية في الحملات. إن التدريب والوعي والاتصالات هي عناصر ضرورية في هذا، كما أقرت أغلبية البلدان المتضررة من الجراد التي زارها فريق التقييم. وبناء على ذلك، وخلال حملات الفترة 2003-2005، تم الاضطلاع بأنشطة المعلومات/الوعي لفائدة السكان واستهدفت جذب الانتباه إلى المخاطر المتصلة باستخدام المبيدات وتوفير تفاصيل للسكان عن تطور تهديد الجراد وفي المناطق التي تمت معالجتها.

160- وطبقا لردود البلدان على استبيان التقييم، تم إخطار السكان المحليين بالمخاطر البيئية والصحة البشرية في 82 في المائة من 14 بلدا قامت بالرد. واستخدمت الغالبية الإذاعة والتلفزيون، وكذلك الصحافة المطبوعة والملصقات لهذا الغرض. وساد الشعور أنه نتيجة هذه الأنشطة، كان 50-75 في المائة من السكان المعنيين على وعي بالمشاكل المحتملة، واستنتج 12 بلدا أن هذه النتائج كانت أكثر من مرضية.

161- بينما يسلم الجميع بأهمية مشاركة السكان والمجتمعات المحلية في مكافحة الجراد الصحراوي، على العكس، أدى شكل هذه المشاركة إلى اختلاف بين المؤيدين والمعارضين لاشتراك المجتمعات المحلية في عمليات مكافحة الكيمائية. وبالنسبة للأخيرة، ينبغي أن يقتصر اشتراك السكان على مسائل مثل رصد الجراد وإخطار السلطات المعنية، نظرا لأن مكافحة الكيمائية، تعتبر عند تناول المبيدات مسألة خطيرة على الصحة البشرية. وفي عام 2005، وضعت منظمة الأغذية والزراعة سياسة لا تشجع على استخدام المزارعين/القرويين في استعمال المبيدات. ومع ذلك، لم تحظي هذه السياسة على ترويج لها خارج المنتديات المختلفة للجراد.

162- وفي إطار الحملات الإعلامية والوعي، استخدمت وسائل متعددة ومتنوعة، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون (برامج باللغات الوطنية والرسمية) والأئمة في الجوامع والمنادين في الأسواق والمدرسين في المدارس، وكذلك الصحافة والمنشورات المطبوعة وملفات وكتيبات وملصقات. وقام موظفو خدمات وقاية النباتات أو خدمات الإرشاد، وأعداد من فرق الرصد والمكافحة أيضا بتقديم التوجيهات الضرورية مباشرة إلى السكان المحليين. ومن المهم ملاحظة أن في تشاد، من أجل الوصول إلى مجموعات النساء، تلقت قادة النساء بعض التدريب وتم تزويدهن بأجهزة راديو تعمل دون بطاريات، ووزعت أيضا على سكان قري أخرى.

163- بينما تختلف البلدان في طريقة تناولها للمعلومات، فهي تختلف أيضا في طريقة تنفيذ حملات المكافحة. ولتوضيح هذه الفروق، نعرض حالتين: واحدة حيث تم الاحتفاظ بالمعلومات، والأخرى في نهاية السلسلة، نشرت المعلومات على نطاق واسع على الجمهور العام.

مثال تونس، واستراتيجية الحد من المعلومات لتجنب الذعر

164- تتألف هذه الاستراتيجية من العمل في سرية تامة. مع صدور تعليمات صارمة بـ "التزام الهدوء والكتمان وتحري الكفاءة". ولتجنب خلق الذعر والإشاعات غير المبررة وآثارها، تم خفض جهود إعلام السكان (وخاصة مربّي النحل والرعاة) في مناطق الغزو إلى الحد الأدنى الممكن. وفي الحقيقة قام الموظفون الإقليميون بتحذير السكان مباشرة بالآثار الجانبية المحتملة للمعالجة.

165- إن اعتبار مكافحة مسألة تقنية، اقتصرّت المعلومات على خبراء الجراد، وكان توزيعها محدودا على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وبناء على ذلك، لم يتم إخطار منظمة الأغذية والزراعة ببداية تهديد الجراد.

وكانت التعليمات بالاحتفاظ بالصمت بطريقة جعلت الحملات تنتهي في بعض الحالات دون أن يكون سكان مناطق الغزو والعاملين في الوزارات المعنية على علم بالأحداث.

166- قام موظفو خدمات حماية النباتات بمفردهم بمكافحة الجراد، وطبقا لبيانات السلطات المعنية، اتبعوا عن كثب المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة. وكان اشتراك المجتمعات المحلية الريفية مقتصرًا على توفير الجرارات وصهاريج المياه.

مثال مالي واختيار نشر المعلومات على نطاق واسع

167- تألفت الاستراتيجية المعتمدة في مالي من:

- تخصيص مساحة خاصة في مكتب إذاعة وتلفزيون مالي لبث معلومات يومية عن مناطق الغزو والمناطق التي تمت معالجتها ووسائل مكافحة المستخدمة، وأخيرا مساهمات السكان المختلفين في الحملات؛
- تدخلات منتظمة من وزير البيئة والصحة العامة باعتباره المتحدث باسم الحكومة بعد كل اجتماع مشترك بين الوزراء عن الحالة والإعلان عن التدابير الجديدة المتخذة؛
- تنظيم قوافل للصحافة لضمان أن الحقائق التي تمت مواجهتها على مستوى الميدان يجرى شرحها وعرض وجهات نظر متوازنة عن الجهود التي اضطلع بها سكان الريف والجهات المانحة والسلطات.

168- من المثلين اللذان تم عرضهما يمكننا استنتاج أن حملة للوعي والمعلومات مركزة ومحدودة لسكان الريف يمكن أن تكون فاعلة في حالة غزو ذي أهمية محدودة. وعلى العكس، في البلدان التي تمر بمستويات عالية من غزو الجراد ولديها موارد متواضعة، من الضروري إنشاء برامج مكثفة للوعي والاتصالات والتدريب.

169- كانت حملات الوعي/المعلومات التي نفذت في بلدان مختلفة ناجحة وفعالة تقريبا. ومع ذلك، في الحالات التي وضعت فيها استراتيجية إعلامية ودعي فيها الخبراء لتنفيذها كانت نادرة، نتج عنها جزئيا عدم كفاية ما يلي:

- لم يتم الاضطلاع بدراسات الأثر، نظرا للافتقار إلى دراسات المتابعة، وليس من الممكن الحكم على الأثر الحقيقي لطرق الاتصالات المستخدمة خلال الحملات. ومع ذلك، عندما، في بعض الحالات، وزعت ملفات باللغة الفرنسية في أماكن معظم السكان فيها أميون، يتساءل المرء عن مدى التأثير الحقيقي.
- ومنعت مشاكل النقل في بعض الحالات المواد الإعلامية من الوصول إلى مقاصدها.
- وباستثناء حالة تشاد الواردة أعلاه، يبدو عدم وجود حالة تلقت فيها النساء معلومات مباشرة. وكان الاتجاه هو توفيرها للرجال ومن المتوقع أن ينقلوا الرسائل إلى النساء.

170- تتطلب كفاءة حملات الوعي والمعلومات وضع استراتيجية للاتصالات. ويسمح هذا، من بين أمور أخرى، بتحديد أفضل القنوات المتكيفة للوصول إلى المجموعات المستهدفة، والنساء على نحو خاص.

التدريب

171- يشكل توافر موارد بشرية كافية ومدرية تدريباً جيداً شروطاً لا يمكن الجدل فيها للتنفيذ الناجح لأنشطة رصد الجراد ومكافحته. ويتعين على كل وحدة وطنية للجراد أن يكون لديها فريق مؤهل وله خبرة من موظفي الإدارة وموظفين تقنيين ومشغلين ميدانيين لتنفيذ عمليات الرصد والمكافحة الضرورية بانتظام وبطريقة فعالة. وخلال غزوات الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005، أصبح النقص في الموظفين في جميع المجالات، وخاصة خبراء الجراد، على المستويات القطرية والإقليمية والدولية واضحاً. وكانت أسباب هذا هي:

- اهتمام غير كافي من البلدان في دعم التدريب نتيجة لمرور مدد طويلة بين فترات نشاط الجراد المرتفع (10-20 سنة)؛
- غياب استراتيجيات وقائية وطنية لدعم إنشاء وحدات وطنية لمكافحة الجراد فعالة والاحتفاظ بها وتعزيز تنمية موارد بشرية متخصصة؛
- الاهتمام الحالي المحدود للجامعات بهذا النوع من التدريب؛
- الافتقار إلى الموارد المالية.

172- نظمت بلدان قليلة تدريباً لمجموعات القرى وتيسير مشاركتها في عمليات مكافحة الكيمائية، كما فعلت بوركينا فاسو. ففي هذا البلد، تدافع إدارة خدمات وقاية النباتات عن فكرة أنه لا يمكن تنفيذ الحملات بطريقة كافية دون اشتراك مجموعات القرى¹⁶. ومن المهم ملاحظة أن الفريق المسؤول عن الدعم التقني لهذه المجموعات قابل تقنيين من النساء من بين أعضائها. وبعد رد الفعل الأولي من الاندهاش، قبلتهم المجتمعات المحلية دون أي مشاكل.

173- اختار النيجر¹⁷ أيضاً اشتراك مجموعات الصحة النباتية، إلا أن فريق التقييم عند زيارته الميدانية لهذا البلد لم يتمكن من جمع المعلومات الضرورية عن أنشطة التدريب. وفي السنغال، احتفظ مشروع لدعم الإنتاج الحيواني بمبلغ

¹⁶ نظراً لحقيقة أن مسألة مجموعات القروي تؤدي إلى انقسام في الآراء، قامت المفوضية الأوروبية بتنفيذ دراسة في مارس/آذار 2006 عن مجموعات القرى في النيجر، الهدف منها هو تحديد الوسائل المطلوبة لضم الأخيرة في بعض عمليات حماية النباتات، حيث يخطط خصصتها.

¹⁷ تشرف خدمات وقاية النباتات في النيجر على دعم قدرات مجموعات الصحة النباتية منذ إنشائها في عام 1974. وبينما ساهم 300 عضو من المجموعات في حملات مكافحة الجراد في الفترة 2003-2005، حيث يوجد في النيجر ما مجموعه 40 000 عضواً. ويعتبر هؤلاء الأعضاء ذراعاً ممتد لخدمات وقاية النباتات على مستوى القرية. وهم مزارعون مدربون تدريباً خاصاً، وطبقاً لخدمات وقاية النباتات، يتمكنون تماماً من تقنيات مكافحة الكيمائية.

20 000 دولار أمريكي، في مناطق لوجا وسانت لويس وماتام، لتدريب أعضاء اللجان على مكافحة حرائق الغابات، التي تحولت خلال الحملات إلى لجان لمكافحة الجراد. وشجع المشروع أيضا الرعاة على المساهمة في المكافحة وفي إرسال المعلومات الضرورية.

174- وفي المنطقة الغربية، يوجد حاليا حوالي 20 متخصصا في الجراد، لدى نصفهم الخبرة الضرورية. فضلا عن ذلك، يبلغ متوسط عمر كبار الموظفين من ذوى الخبرة حوالي 45 عاما. ومن ثم، خلال الغزو القادم خلال 10-20 سنة، سيكون جميع هؤلاء الموظفين قد تقاعدوا. ولا يمكن ضمان إحلالهم إلا إذا تم دعم أنشطة التدريب فورا. وللتغلب على هذا النقص جزئيا على الأقل، تمول هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية ولجنة مكافحة الجراد الصحراوي منحة سنوية للحصول على درجة الدكتوراه. إلا أن هذا لا يكفي لتغطية جميع الحاجات الحالية. وينبغي وضع برنامج كبير من خلال مشروعات خاصة لتدريب الأخصائيين والموظفين التقنيين العاملين في الرصد وعمليات المكافحة. وسيسمح هذا البرنامج عبر الوقت:

- بتنفيذ الرصد وعمليات المكافحة تمشيا مع الكفاءة المطلوبة ومعايير النوعية والسلامة؛
- بتحديث قدرات الموظفين القائمة على النتائج العلمية والتقدم التقني المتعلق ببيولوجيا الجراد والمبيدات وإرسال البيانات وصور السواتل وتحديد المواقع عالميا؛
- بتطوير شبكة لأخصائيي الجراد في المنطقة للتصدي لمشاكل الجراد من خلال منهج منسق، بينما توضع أولويات عبر الزمن للوقاية كأفضل وسائل المكافحة؛
- بالقيام ببحوث ينتج عنها مكافحة محسنة للجراد الصحراوي؛
- توافر مجموعة من الموظفين لاستخدامهم على المستويين الإقليمي والدولي.

175- ولاكتساب الدروس من حملات مكافحة الجراد الصحراوي في صيف عام 2004، وللاستفادة من مساهمات الجهات المانحة، أعدت منظمة الأغذية والزراعة ونفذت برنامج تدريب كبير للموظفين العاملين في رصد الجراد الصحراوي وعمليات المكافحة في 10 بلدان من بلدان الساحل طبقا للتوصيات التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية (نيامي، النيجر، 16-20 يونيو/حزيران 2004). وتفاصيل هذا البرنامج (انظر الملحق الرابع)، القائمة على برامج التدريب التي وضعها برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود في المنطقة الغربية، قد وضعها خبير استشاري دولي بالتعاون الوثيق مع موظفي منظمة الأغذية والزراعة، وهي تستهدف تدريب المدربين بشكل خاص.

واو- الأدوار والأنشطة التي اضطلعت بها البلدان المتضررة

176- زار فريق التقييم جميع البلدان التي تضررت من الجراد الصحراوي في حملات الفترة 2003-2005. وتم جمع تقارير تفصيلية في وثيقة منفصلة. وترد المعلومات أدناه من الزيارات القطرية واستبيان التقييم إلى البلدان المتضررة.

177- يوجد في جميع بلدان المنطقة الوسطي وحدة وطنية لمكافحة الجراد. ويوجد في المنطقة الغربية 8 من 13 بلدا، بما في ذلك بلدان الخط الأمامي الأربعة. ومع ذلك، وفي معظم الحالات، تشكل هذه الوحدات جزء من هياكل وقاية النباتات الحالية وليس لديها الاستقلال الذاتي التشغيلي والمالي المطلوبين.

178- في جميع بلدان الخط الأمامي تم إنشاء هيكل تنسيق وطني، وفي 90 في المائة منها، تم وضع خطة عمل وطنية. وفي 8 بلدان تم تحديث هذه الخطة كل ثلاثة أشهر وفي بلد واحد كل ستة أشهر على الأقل وفي 5 كل سنة على الأقل.

179- أبلغت 7 بلدان من 16 بأن لديها صناديق طوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي. وكانت هذه الجزائر وإريتريا والمغرب والمملكة العربية السعودية والسودان وتونس واليمن. وطبقا للبعثات الميدانية، سمحت الصناديق بتنفيذ عمليات المكافحة في الوقت المناسب.

180- أبلغت 9 بلدان بأن لديها خطط طوارئ وطنية، بما في ذلك 5 في المنطقة الغربية خبرت غزوات كثيفة من الجراد الصحراوي¹⁸. وهذه الخطط هي أدوات رئيسية في التصدي لغزوات الجراد بفعالية. ومع ذلك، وللاضطلاع بعمليات المكافحة الضرورية بفعالية، تعتبر الإنذارات التي يعتمد عليها لتفشي الجراد الصحراوي والنكسات والغزو شروطا أساسية، مع موارد بشرية وتشغيلية ومالية كافية. ولم تكن هذه هي الحالة في بلدان الساحل.

181- وخلال فترات البعثات في البلدان ذات مناطق تكاثر موسمية في المنطقة الغربية، نفذت عمليات رصد ومكافحة الجراد الصحراوي الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد حيثما وجدت. وقد أنشأت الأخيرة في الجزائر والجمهورية العربية الليبية وموريتانيا والمغرب. وفي تشاد ومالي والنيجر، نشأت هذه الوحدات في إطار خدمات وقاية النباتات ولكن ليس لها استقلال ذاتي كاف.

182- خلال فترات الغزو، يجري غالبا إدارة حملات المكافحة بطريقة مركزية. إن إنشاء "المحطة المركزية للقيادة المركزية" هيكل موجود في بعض البلدان، ولاسيما في المغرب العربي. ولدى محطة القيادة هذه ولاية لإدارة وتنسيق جميع عمليات الرصد والمكافحة، بواسطة توفير الموارد الضرورية واتخاذ التدابير الملائمة للاستخدام الفعال لوسائل مكافحة الجراد الأرضية والجوية. وتعمل محطة القيادة طبقا لجدول محدد بعناية؛ وخلال ذروة الأزمة، غالبا ما يعمل 24 ساعة. وتطلب المساعدة من مختلف الهياكل الحكومية، بما في ذلك إدارات في وزارات الزراعة والداخلية والبيئة والصحة والنقل والأرصاد الجوية وخدمات الاستشعار عن بعد، وكذلك الجيش.

¹⁸ وضع فريق الجراد لمنظمة الأغذية والزراعة فئات للبلدان فيما يتعلق بمستوى الغزو خلال حملات مكافحة الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005 كما يلي: منخفض: الرأس الأخضر وإريتريا وغينيا بيساو واليمن؛ متوسط: بوركينا فاسو وتشاد ومصر وجامبيا وغينيا وليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان وتونس؛ مرتفع: الجزائر ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسنغال.

183- ويتأسس عادة محطة القيادة وزير الزراعة أو أحد ممثليه، ولكن يمكن أيضا أن يكون تحت مسؤولية "الشرطة الملكية"، كما هو الحال في المغرب، أو الوحدة الوطنية لمكافحة الجراد، كما في موريتانيا. ويتم محطة القيادة هذه مراكز مكافحة إقليمية لديها المسؤولية الأولى في تنسيق عمليات مكافحة في مناطق محددة. وفي بعض الأحيان، تنشأ لجان مشتركة بين الوزارات تحت رئاسة رئيس الوزراء، كما في مالي. وقد تنشأ لجان إضافية، مثلا، لضمان تبادل المعلومات الصحيحة بين السلطات الوطنية ومجتمع الجهات المانحة.

184- وعلى المستوى التشغيلي، تقوم وزارة الزراعة ووزارة المالية وفي بعض الأحيان الجيش بتوفير وسائل مكافحة في المقام الأول. ويشترك سكان الريف في جميع البلدان في الإخطار عن وجود الجراد. ويعملون أيضا في عمليات مكافحة الكيمائية باستثناء الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس. وقد ساعدت فرق مكافحة الأرضية والجوية من بلدان المغرب العربي في عمليات مكافحة في بلدان الساحل. وينبغي ملاحظة أن سكان مالي والسنغال تم حشدهم بطريقة استثنائية وقدموا مساعدة مالية ومادية كبيرة للحملات.

زاي - الدعم المقدم إلى الحملات

185- بلغ إجمالي المساعدة متعددة الأطراف المقدمة من خلال منظمة الأغذية والزراعة لحملات مكافحة الجراد في الفترة 2003-2005 حوالي 74.3 مليون دولار أمريكي، منها 50.4 مليون دولار أمريكي وزعت من خلال مشروعات المنظمة بحلول نهاية 2005. بالإضافة إلى موارد المنظمة الخاصة التي بلغت 6.2 مليون دولار أمريكي. وتم تقديم مساهمات تراوحت ما بين 40 000 دولار أمريكي و30 مليون دولار أمريكي، من قبل الجهات المانحة التالية: مصرف التنمية الأفريقي والوكالة الحكومية الدولية الفرنكفونية وأستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والجمهورية التشيكية والمفوضية الأوروبية وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأيرلندا ومصرف التنمية الإسلامي وإيطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وبولندا والمملكة العربية السعودية وأسبانيا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والولايات المتحدة الأمريكية.

186- وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من خلال منظمة الأغذية والزراعة، كانت المفوضية الأوروبية أهم جهة مانحة وحيدة حيث قدمت ميزانية تبلغ 30 مليون دولار أمريكي لمشروعات الطوارئ في 5 بلدان هي تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال، ابتداء من أكتوبر/تشرين الأول 2004. وكانت هذه المساهمة المهمة ممكنة نتيجة لقرار من كل البلدان المتضررة من الجراد الخمسة باستخدام الأموال المخصصة تحت ما يسمى بـ ENVELOPPE B لبرامجها الوطنية الإشارية مع الجماعة الأوروبية، التي يمكن حشدها لعمليات الطوارئ. وبجانب توفير وسائل مكافحة الجراد والمبيدات واستئجار الطائرات، شمل برنامج الجراد للجماعة الأوروبية دعما للأنشطة البيئية والتنسيق.

187- تم توفير مساعدة ثنائية أيضا إلى البلدان المتضررة، بما في ذلك من عدد من البلدان الأفريقية مثل غامبيا وموريتانيا والسنغال. وتشير الردود على استبيان التقييم إلى الجهات المانحة، وكذلك المعلومات التي جمعت في البلدان، إلى أن الجهات المانحة التي قدمت مساعدات ثنائية شملت البرازيل والصين وجمهورية كوريا والمغرب

والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وقدمت المفوضية الأوروبية وفرنسا وهولندا ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف، بينما قدم مصرف التنمية الأفريقي وأستراليا وكندا وفنلندا والمملكة المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي مساهمات بطريقة متعددة الأطراف من خلال منظمة الأغذية والزراعة. ولا توجد تفاصيل عن جهتين مانحتين. وفي عدد من البلدان، قدمت منظمات غير حكومية مختلفة مساهمات لمراقبة العمليات.

188- إن من الصعب التأكد بدقة من مجموع مبلغ المساعدة الثنائية المقدمة إلى البلدان المتضررة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن مبلغ 50 543 838 دولار أمريكي، أو حوالي 60 في المائة من المساعدة متعددة الأطراف التي حشدتها الجهات المانحة من خلال منظمة الأغذية والزراعة، وهو تقريبا نفس المبلغ الذي أنفقته المنظمة في نهاية 2005. وكانت المعونة الثنائية أعلي من الحملات السابقة.

189- قدمت بلدان المغرب العربي، الجزائر (20 مليون دولار أمريكي) والجمهورية العربية الليبية (4 ملايين دولار أمريكي) والمغرب (8 ملايين دولار أمريكي)، ما مجموعه 32 مليون دولار أمريكي كمساعدة ثنائية إلى بلدان الساحل. وسمح هذا بدعم أعمال مكافحة المختلفة من بداية الحملات في خريف عام 2003 حتى نهاية عام 2004 وثبت أنها موارد حرجة قبل وصول المساعدة متعددة الأطراف. وسمحت أيضا بتدريب بعض الفرق.

190- وتألّف تمويل البنك الدولي لحملات الجراد الصحراوي من مساهمتين: "1" مشروع أفريقيا لطوارئ الجراد البالغ 60 مليون دولار أمريكي من المعونة الانمائية الدولية أتيحت في سبتمبر/أيلول عام 2004 إلى 7 بلدان (تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والسنغال وجامبيا) باستخدام السياسة التشغيلية للبنك لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ (OP8.50). وتقدر مساهمة الحكومات في هذا المشروع بحوالي 13 مليون دولار أمريكي. وتم إعداد هذا المشروع في 9 سبتمبر/أيلول 2004، وفي 22 سبتمبر/أيلول أتيحت مبلغ 12,4 مليون دولار أمريكي فوراً لتوزع على البلدان كسلف. وهدف المشروع هو " خفض تعرض البلدان المعنية للتأثر ومنع مزيد من الغزوات بواسطة دعم استراتيجيات محسنة للمنع والإنذار المبكر وخفض الهجرة، على كل من المستويين الوطني والإقليمي". وأتيحت المبالغ لمكافحة طوارئ الجراد والإغاثة من الطوارئ واستعادة الإنتاجية الزراعية للسكان المتضررين وعمليات مكافحة الوقائية، وإدارة المشروع. وقدمت الأموال للسماح بالشراء السريع، بما في ذلك اختيار مصدر واحد والشراء من خلال منظمة الأغذية والزراعة. وأعدت البلدان خطط لإدارة الآفات وتقييمات بيئية وللأثر الاجتماعي كما تتطلب السياسات البيئية والضمان الاجتماعي للبنك الدولي. وكجزء من الاتفاقات القانونية للمشروع، التزمت البلدان بتنفيذ المشروع بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة ونظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتات العابرة للحدود وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، وكذلك بلدان أخرى في المنطقة. وقام البنك بتنسيق مشروع أفريقيا لطوارئ الجراد بالتعاون الوثيق مع المنظمة من أجل احتياجات المشروع الرئيسية، مثل تحديد مقادير المبيدات المطلوبة (في ثلاث مناسبات في فترة 2004-2005، اعترض البنك على شراء مبيدات بسبب أن الحاجات لم تدعمها البلدان بما فيه الكفاية). "2" وفي إطار مشروع منظمات المنتجين الزراعيين في مالي الحالي، تم إعادة تخصيص مبلغ 3,7 مليون دولار أمريكي من أجل مكافحة الجراد في أغسطس/آب 2005.

191- تشير ردود الجهات المانحة على الاستبيان أن اثنين من 12 جهة مانحة اعتبرت أن وكالاتها قد استجابت لطوارئ الجراد الصحراوي بطريقة أقل من مرضية و10 (83 في المائة) بطريقة أكثر من مرضية. (1-5 هو معدل أقل من مرضي، و6-10 أكثر من مرضي). وترد تفاصيل إضافية في الجدول 3.

الجدول 3

متوسط التقديرات		المسألة
عدد الردود	التقدير	
9	جيدة	ملاءمة المساعدة المقدمة
8	مرض	حُسن توقيت الاستجابة
8	مرض	السرعة في إصدار الأموال
8	مرض	نوعية المدخلات
8	مرض	الاهتمام بالجوانب البيئية
8	مرض	الاهتمام بالجوانب المتعلقة بصحة الإنسان
9	مرض	التنسيق مع المانحين الآخرين
9	جيد	الارتباط بالتصدي لطوارئ أخرى من بينها الجفاف

سيئ أو سيئة 1-3، مرض أو مرضية 4-7، جيد أو جيدة 8-10

192 - أظهرت بيانات البلدان المتضررة من خلال استبيان التقييم أن المساعدة الثنائية أُعتبرت أقل من مرضية في 45 في المائة من الحالات، وخصوصاً من جانب البلدان التي تعرضت لمستوى متوسط من غزو الجراد. وفي حالات كثيرة قُدمت المساعدة في وقت متأخر ولم تكن متناسبة مع أولويات البلد. وحدثت المشاكل نفسها فيما يتعلق بالمساعدة التي قدمت من خلال منظمة الأغذية والزراعة، التي كانت متناسبة مع الاحتياجات ذات الأولوية في 23 في المائة فقط من البلدان، ووصلت متأخرة في حالة 45 في المائة منها. وقد حدثت التأخيرات بالذات في توفير مدخلات شتى هي: مبيدات الآفات، ومعدات مكافحة، والطائرات. وفي بضع حالات لم تصل أبداً المدخلات المخططة. وكان من رأي البلدان المتضررة أن المساعدة لو كانت قد جرت عملية ترشيد وتنسيق لها بصورة أفضل لكانت قد تسنت معالجة معظم الأمور التقنية واللوجستية بطريقة أكثر فعالية بكثير.

193 - وكانت التدابير التي اتخذتها بلدان المغرب العربي دعماً لبلدان منطقة الساحل هي تأكيد للعلاقات الفعالة بين الشمال والجنوب وللتضامن الإقليمي، وتتماشى مع أهداف هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية. ويوجد إجماع بين سلطات بلدان المغرب العربي على أن أفضل سبيل لحماية بلدانها من غزوات الجراد المحتملة هي مكافحة الفعالة في بلدان منطقة الساحل الموجودة على الخط الأمامي. وترى تلك السلطات أن معالجة هكتار واحد في الوقت المناسب هناك من شأنها أن تُنقذ 10 هكتارات إلى 15 هكتاراً من المعالجة في بلدانها هي. ومن ثم فإن بلدان المغرب العربي على استعداد لتقديم دعم لبلدان الساحل على شكل إرسال أفرقة ومعدات للتدخل، ومبيدات آفات،

وساعات طيران، كما أنها على استعداد للقيام بعمليات مشتركة في مناطق الحدود أثناء فترات انحسار عمليات الغزو. وقدمت الجزائر أيضا خرائط ملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية، تتيح لبلدان الخط الأمامي التخطيط لحملتها تخطيطاً أفضل.

194 - ولم يتسن دائماً الحصول على عرض عام تفصيلي لتكاليف الحملة الكلية. ويقدم الجدول 4 الأرقام التي جُمعت أثناء الزيارات الميدانية لمعظم البلدان. وقد تُعتبر تلك الأرقام الحد الأدنى من المبالغ المنفقة على عمليات مكافحة وتعزيز التسهيلات الوطنية للمكافحة. وإذا أضفنا إلى هذه الأرقام التكاليف التقريبية للحملات في الجماهيرية العربية الليبية (6 455 380 دولاراً أمريكياً) وتونس (5 527 560 دولاراً أمريكياً)، وهي تكاليف محسوبة على أساس المساحة المعالجة، يبدو أن التكاليف الإجمالية للحملة للمنطقة الغربية بأكملها بلغت حوالي 280 مليون دولار أمريكي. وقد أنفقت أموال إضافية كبيرة من جانب البلدان المعنية والمجتمع الدولي لمساعدة السكان المتضررين عن طريق تقديم معونة غذائية إضافية (أكثر من 90 مليون دولار أمريكي) ومن أجل إعادة تأهيل سُبل المعيشة. ومن ثم فإن التكاليف الكلية للحملة، ومن بينها تكاليف المساعدة الخاصة بإعادة التأهيل/ ما بعد فورة الجراد، تقدّر بمبلغ في حدود 400 مليون دولار أمريكي.

الجدول 4

البلد	المساحة المعالجة (بالهكتار)	مجموع النفقات (بالدولارات الأمريكية)
الجزائر	4 600 000	101 000 000
بوركينا فاسو	24 865	1 621 556
تشاد	27 265	4 700 000
مالي	339 764	10 173 000
المغرب	4 854 211	79 000 000
موريتانيا	1 255 882	18 176 000
النيجر	272 428	7 600 000
السنغال	765 987	42 400 000
المجموع	12 140 402	264 353 496

195 - وحيثما وُجّهت المساعدة المقدمة من المانحين من خلال منظمة الأغذية والزراعة لم تكن للمانحين أي مشاركة مباشرة في النشاطات المضطلع بها. وتولت منظمة الأغذية والزراعة إدارة المشروعات ذات الصلة بالتعاون المباشر مع البلدان المستفيدة. ولاحظت الجهات المانحة بوجه عام أن المنظمة لم تبرز مساهمات كل منها بطريقة ملائمة. وشارك المانحون الثنائيون مشاركة مباشرة بدرجة أكبر في وضع مساعداتهم موضع التطبيق على المستوى القطري، وخصوصاً عند إرسال أفرقة مكافحة الجراد الصحراوي إلى البلدان المستفيدة.

196 - وقد جرى الاضطلاع بقدر كبير من عمليات تقديم المساعدة الثنائية بمعزل عن الجهود الجارية الأخرى. وهذا جعل من الصعوبة بمكان بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة أن تعرف أو تنسق التدابير المتخذة وأن تتجنب، مثلا، تكرار جهود الدعم، وعدم التقيّد بالإجراءات والمنتجات الموحدة قياسيا، وحدوث تراكم في مخزونات مبيدات الآفات بلا داع، وعدم الاستفادة من ساعات الطيران المتعاقد عليها. وفي عدد من الحالات أدى ذلك إلى تكاليف مرتفعة ارتفاعا لا مبرر له. وهذا الأمر جدير باهتمام جدي في المستقبل لكفالة تحسين تدفق المعلومات والتخطيط والتآزر بين النشاطات المضطلع بها على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. وكان من الممكن تفادي ذلك لو كانت هناك لجنة تنسيق/ لجنة توجيهية مؤلفة من البلدان (المانحة)، تؤدي مهامها على النحو الواجب، فتنسق المساعدة الخارجية بما يتماشى مع احتياجات كل بلد متضرر. وفي حالة عمليات مكافحة الجراد الصحراوي، يشترك عادة البلد المضيف والمنظمة في إنشاء هذا النوع من اللجان.

197 - ومرة أخرى، يتضح من الردود على استبيان المانحين أن بعض المانحين يرون أنه كان من الممكن أن تكون هناك استجابة أفضل للحملة لو كان قد أنشئ صندوق للطوارئ يغطي مجموعة واسعة النطاق من الكوارث الزراعية. كما أن تعزيز الشبكات القائمة فيما بين المانحين ومختلف الشركاء وتحسين التنسيق على الصعيد الإقليمي كان يمكن أن تكون لهما أهمية في هذا الصدد. فعدم توافر بيانات ومعلومات موثوقة أدى إلى الحد من الاستجابة في الوقت المناسب. وفي 50 في المائة من الحالات استعان المانحون بخبراء لديهم لتقديم المشورة بشأن الأمور التقنية المتعلقة بمكافحة الجراد الصحراوي.

198 - وبالنظر إلى الاهتمام القوي والإيجابي المثبت من جانب المانحين الثنائيين والبلدان الأفريقية بتقديم المساعدة في حملة مكافحة الجراد الصحراوي خلال الفترة 2003-2005،

يُوصى بأن:

- 1 - يُكفل تبادل المعلومات تبادلا فعالا بين مختلف الجهات المعنية في الحملات التي تُشن مستقبلا في البلدان المتضررة من خلال اللجان المناسبة، وذلك تجنباً لازدواجية الجهود وارتفاع التكاليف بلا داع.

199 - ويرد في الملحق الخامس المزيد من التفاصيل عن المساعدة المقدمة للحملة.

حاء - دور منظمة الأغذية والزراعة ونشاطاتها

إدارة المشروعات والعمليات

اتفاقات المانحين

200 - كما هو مبين في القائمة الواردة أعلاه شارك ما مجموعه 27 مانحا في حملة مكافحة الجراد الصحراوي عن طريق منظمة الأغذية والزراعة ودعموا معا 46 مشروعا بميزانية إجمالية قدرها 74.3 مليون دولار أمريكي لصالح 18

بلدا مستفيدا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي. واستتبع ذلك وضع اتفاقات مانحين منفصلة لكل مشروع من المشروعات الستة والأربعين. وفي عدد من الحالات لجأ المانحون إلى الاتفاقات العامة القائمة مع المنظمة كسبيل لصرف الأموال. وكانت هذه هي أكفأ آلية. وفي مجموعة أخرى وُضعت اتفاقات مانحين محددة من أجل تولّي المسؤولية عن الموارد المصروفة من أجل طوارئ الجراد الصحراوي. وأبرمت فئة ثالثة من المانحين اتفاقات تمويل مع منظمة الأغذية والزراعة لأول مرة. واستتبع ذلك الحصول على مجموعة كاملة من الموافقات تشمل الجوانب القانونية والتطبيقية والمالية وما يصاحب ذلك من وقت تمهيدي لازم لوضع تلك الاتفاقات في صيغتها النهائية. وحالما وُقعت اتفاقات المانحين مع منظمة الأغذية والزراعة كانت المرحلة التالية هي ترجمتها إلى وثائق تنفيذية على شكل وثائق مشروعات وخطة للعمليات.

وثائق المشروعات

201 - اشترط بعض المانحين أن تكون طلبات الحصول على تمويل مصحوبة باقتراح مشروع، يتضمن تفاصيل كافية لإتاحة إجراء تمحيص تقني، وتنفيذي إلى حد ما. ولم تكن ثمة حاجة إلى توقيع المانحين على وثائق المشروع التي تنجم عن ذلك إذا كانت نابعة من اتفاق موقع عليه فعلا منهم. ولكن كان من الضروري، مع ذلك، الموافقة على تلك الوثائق حرصا على الاتساق التنفيذي والمالي داخل منظمة الأغذية والزراعة، ثم توقيعها مع سلطات البلدان المستفيدة، قبل إعلان وضعها موضع التنفيذ. ولكن في حالات كثيرة كان تنفيذ المشروع قد بدأ بمدة قبل إنجاز وثيقته وكان النهج الذي اتبع في تلك الحالة هو استخدام تمويل المانحين فور استلام موافقة خطية منهم.

202 - وقسم عمليات الطوارئ والإحياء هو القسم التنفيذي لمشروعات الطوارئ عند إعلان تنفيذها، وحائز ميزانيتها. وهذا القسم مسؤول لهذا السبب عن القيام، بالتعاون الوثيق مع الوحدات الأخرى في مقر منظمة الأغذية والزراعة وفي المكاتب الميدانية، بتقديم المدخلات المتوقعة وتحقيق أهداف المشروعات بفعالية.

203 - ولم تر إدارة عمليات الطوارئ، وهي الوحدة الموجودة داخل قسم عمليات الطوارئ والإحياء ومركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي المسؤولة عن إعداد وثائق المشروعات وعرضها بعد ذلك للموافقة عليها، أن هناك أي دليل على حدوث تأخيرات غير عادية في إعداد وثائق المشروعات والموافقة عليها. وتحققت مكاسب كبيرة من حيث مدة إعداد وثائق المشروعات والموافقة عليها، وذلك بإعداد نماذج موحدة لتناسب شروط كل مانح. وبمجرد أن أصبح الموظفون الضالعون في عملية بدء إعداد وثائق المشروعات والحصول على الموافقات اللازمة عليها على دراية بمختلف هذه النماذج أصبح هناك تدفق سلس نسبيا لوثائق المشروعات.

204 - ووثائق المشروعات تُوقّع، من حيث المبدأ، بين منظمة الأغذية والزراعة والبلد المستفيد المعني بعد عملية تشاور واجبة مع البلد عند صياغة الوثيقة وذلك للتشديد على مبدأ ملكية البلد للنشاطات المتوخاة. ولم يُطبق بانتظام شرط الحصول على موافقة المستفيدين فيما يتعلق بوثائق المشروعات التي أُعدت من أجل المشروعات الإقليمية أو

الأقاليمية لمكافحة الجراد الصحراوي. وهذه الممارسة يمكن أن يطعن فيها المستفيدون، وطعنوا فيها فعلا، عندما أدركوا الآثار المترتبة عليها بالنسبة إلى ملكية النشاطات المتوخاة والتزامهم بتحقيقها.

205 – وقد كان من الممكن تحاشي قدر كبير من العمل لو كان قد تسنى العمل في إطار بيئة مشروعات متعددة المانحين، بدلا من مشروع واحد لكل مانح مثلما حدث. ولو كان المانحون قد أبلغوا بفوائد المساهمة في مشروع متعدد المانحين للاستجابة للطوارئ، عند إرسال خطابات النداء، لربما كانوا قد استجابوا استجابة إيجابية.

206 – ورأى 75 في المائة من المانحين أن وثائق المشروعات أعدت بطريقة مُرضية عموما. ولكن تقديراتهم الجيدة والسيئة كانت متدنية فيما يتعلق بهذه المسألة. ويُعرض في الجدول 5 تقييم لمختلف تفاصيل المشروعات؛ ومما يدعو للدهشة أن التقدير الذي نالته التفاصيل جميعها كان أقل من مُرض. وقد عُلّق على هذه المسائل أقل من نصف المانحين.

الجدول 5

المسألة	التقدير
نوعية وثائق المشروعات	أقل من مُرضية
حُسن توقيت صياغة المشروعات	أقل من مُرض
مستوى التفصيل	أقل من مُرض
تفاصيل المدخلات	أقل من مُرضية
تفاصيل الميزانية	أقل من مُرضية
مرونة المدخلات	أقل من مُرضية
مرونة المدة	أقل من مُرضية

1-5 = أقل من مُرض أو أقل من مُرضية؛ 6-10 = أحسن من مُرض أو أحسن من مُرضية

207 – وأوضح أربعة من المانحين أنهم خصصوا أموالا للطوارئ بناء على فهمهم لخطورة الحالة، وأن وجود وثيقة مشروعات مفصلة لم يكن يمثل أولوية بالنسبة لهم. ورأى باقي المانحين أن نوعية وثائق المشروعات ينبغي تحسينها وخصوصا بواسطة معلومات إضافية عن استراتيجيات مكافحة المعتمدة. وأشار أيضا إلى أن وثائق المشروعات ينبغي أن تستند إلى الاحتياجات الحقيقية للبلدان. وذكر ما يقرب من نصف المانحين (44 في المائة) أنهم على استعداد للمساهمة في برنامج مكافحة إقليمي بدون وجود وثائق مشروعات منفصلة لكل مساهمة من مساهمات المانحين.

208 – وذكر أحد المانحين أن تحديد استراتيجيات، وطرق المكافحة، وأدواتها، يبدو أهم من التخطيط التفصيلي في بداية المشروع في أي حالة طوارئ تتعامل مع "أهداف متحركة" ومع وضع يتغير باستمرار. ورأى أن الجوانب التي لم تُؤخذ في الاعتبار بدرجة كافية هي قضايا صحة الإنسان والتدريب والبيئة، التي تبين أنها تمثل مشاكل أثناء تنفيذ مختلف النشاطات. وكان من الممكن إعداد وثيقة مشروع طوارئ لكل بلد متضرر، بحيث يكون هناك مدير للمشروع من منظمة الأغذية والزراعة، بدلا من تصميم مشروع لكل مساهمة تُستلم.

209 - وينبغي تحديد أهداف المشروعات، وكذلك الاحتياجات الحقيقية، تحديداً أفضل. وينبغي أن تتبع وثائق المشروعات نهجاً قائماً على تحقيق نتائج وأن يكون لها إطار منطقي ذو مؤشرات يمكن قياسها كمياً. وأشار أحد المانحين إلى أن انطباعه هو أنه لم يتلق حقاً وثيقة مشروع تستند إلى الدراسات التحضيرية المفصلة التي أُجريت التقييمات المالية اللاحقة للتنفيذ بناءً عليها. ولكن هذا المانح نفسه ذكر أن ذلك ليس أمراً غير شائع في تمويل الطوارئ الذي تكون المتطلبات المعتادة فيما يتعلق بمشروعات المانحين غير ملائمة بالنسبة له.

210 - ولكسب وقت في التعامل مع اتفاقات التمويل من المانحين وإعداد وثيقة المشروع/خطة العمليات/مذكرة التفاهم ذات الصلة من أجل عمليات الطوارئ،

يُوصى بأن:

- 2 - تبدأ منظمة الأغذية والزراعة مناقشات مع المانحين للتوصل إلى شكل موحد لكل من اتفاقات التمويل ووثيقة المشروع التي تُعد لاحقاً. وينبغي أن يكون هذا الشكل بسيطاً وسهلاً بالنسبة للمستخدم قدر الإمكان، ولكنه مفصل بدرجة تكفل وجود فهم واضح من جانب جميع الأطراف المعنية لما ينطوي عليه الأمر؛
- 3 - تبدأ منظمة الأغذية والزراعة مناقشات مع المانحين، بشأن إمكانية وجود مشروع واحد فقط أو مشروعين من المشروعات المتعددة المانحين، واعتبار تلك المشروعات ذات تغطية إقليمية تيسيراً للتعامل مع آفة لا تعرف حدوداً وطنية. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب أثناء المفاوضات لكيفية مراعاة بروز المانحين وأفضليتهم، فضلاً عن السياسة المنطبقة والمتطلبات التنظيمية، كعوامل في أي ترتيب متعدد المانحين يتم التوصل إليه.

تخطيط العمل وتقديم المدخلات

211 - إن وثيقة المشروع هي الأداة العامة التي تحكم تنفيذ المشروع وتحدد أهداف أي مشروع والنتائج المتوقعة في نهايته. وتشمل كل وثيقة مشروع عادة خطة عمل أولية تفصل تفصيلاً أكبر بعد الحصول على الموافقة التنفيذية عليها.

212 - ومع أن المسؤولية الإدارية عن حملة مكافحة الجراد الصحراوي قد أُسندت، من خلال مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي، بصفة مشتركة إلى مديري قسم عمليات الطوارئ والإحياء وقسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات، فإن منظمة الأغذية والزراعة، عندما كان عليها أن تعيّن حائزاً لميزانية وأن تُسند مسؤوليات تنفيذية عن المشروعات ذات الصلة، أسندت كلتا المسؤوليتين إلى مدير قسم عمليات الطوارئ والإحياء. ولذا، فإن ما يستنتجه المرء هو أن ذلك القسم سيكون له الدور القيادي في عملية إعداد وتحديث خطط العمل التفصيلية، ولكن بحكم الوضع الخاص الممنوح لعمليات طوارئ مكافحة الجراد الصحراوي بإنشاء مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي فإن العملية أصبحت جهداً مشتركاً بين قسم عمليات الطوارئ والإحياء وقسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات.

213 - وينبغي أن تتوفر في الحساب المصرفي لمنظمة الأغذية والزراعة الأموال التي يوافق عليها المانح المعني لكي يتسنى تنفيذ المشروعات الموافق عليها. ولكن في حالات شتى كانت الفترة الفاصلة بين وقت التوقيع على المشروع ووقت إيداع الأموال في حساب المنظمة طويلة للغاية بالنسبة لأي حالة طوارئ. ويتضح من تحليل لـ 44 مشروعا وُوفق عليها قبل 10 آذار/مارس 2005 أن متوسط تلك الفترة الفاصلة كان يبلغ 58 يوما من تاريخ الموافقة على المشروع حتى تاريخ استلام الأموال في الحساب المصرفي للمنظمة. وفيما يتعلق بـ 22 مشروعا كانت تلك الفترة الفاصلة أقل من 30 يوما، بينما كانت تتجاوز 100 يوم في حالة 8 مشروعات.

214 - وتنفيذ المشروعات في سياق حالات الطوارئ يكون إلى حد كبير عملية تحركها الأحداث. وفي حالة مكافحة الجراد الصحراوي تتأثر تلك العملية دائما بسرعة تغير الأحوال بحيث يكون تبني نهج استجابة يقتصر على تقديم مدخلات بدون دعم تقني مناسب مآله حدوث كارثة. والحاجة إلى الجمع بين السرعة وحسن التوقيت واللوجستيات والمرونة والجودة التقنية تجعل عمليات مكافحة الجراد معقدة إلى حد لا يُستهان به، وإن كانت تستتبع في المقام الأول تقديم مدخلات؛ ولذا فإنها تستحق التخطيط لها بعناية.

215 - وعلى الصعيد الميداني، كانت ممثلات منظمة الأغذية والزراعة تفتقر عموما إلى القدرة التقنية الضرورية للقيام بدور قوي فيما يتعلق بتنسيق الحملة وتقديم الدعم التقني لها. فقد كان تنفيذ المشروعات متركزا تماما في مقر المنظمة. وتم التغلب على ذلك بتعيين المنظمة أثناء الحملة لخبراء استشاريين دوليين في الجراد/اللوجستيات لمساعدة البلدان المتضررة ودعم ممثلات المنظمة. وأشير مرارا في سياق مختلف المناقشات مع السلطات الوطنية وممثلي المانحين إلى أوجه القصور في النهج المركزي الذي تتبعه المنظمة. وفيما يتعلق بتنفيذ عمليات مكافحة الجراد الصحراوي ذكر 62 في المائة من المانحين من خلال الاستبيانات أن مشاركة المنظمة ينبغي أن تكون قاصرة أساسا على نشاطات التنسيق والمعلومات. ورأي مانح واحد فقط أن المنظمة ينبغي أن تشارك أساسا في تنفيذ المشروعات؛ بينما كان 31 في المائة من المانحين يحبذون قيام المنظمة بكلا النوعين من النشاطات.

216 - ومع ذلك ثمة شعور داخل مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي بأن الاستثمار في التخطيط أو البرمجة بطريقة تفصيلية لتدابير المكافحة المقابلة لن يجدي كثيرا، وذلك لأن خطر الجراد الصحراوي يتطور بسرعة وبطريقة لا يمكن التكهّن بها في الغالب. ويتعارض قرار منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي مع ذلك التصور، ويشير بدلا من ذلك إلى الحاجة إلى وجود كيان لديه صلاحيات وموارد كافية لتمكينه من إتباع نهج استراتيجي ومخطط فيما يتعلق بعمليات مكافحة الجراد الصحراوي.

217 - وعلى الرغم من هذا الافتراض الأساسي لا يبدو أن مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي قد تصرف بناء عليه. وكانت النتيجة أن الحملة شُنت باستخدام طريقة تنطبق على أي مشروع طوارئ آخر يتولاه قسم عمليات الطوارئ والإحياء. وحتى على الرغم من أن قسم عمليات الطوارئ والإحياء أدرك تماما أن الحالة الخاصة المتعلقة بعمليات مكافحة الجراد الصحراوي تستلزم استراتيجية تنفيذ موحدة وبرنامجا وخططا تنفيذية مفصلة، كانت هناك باستمرار صعوبات أساسية في التوصل إلى القرارات التقنية بسرعة من جانب قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات

بحيث يتيح ذلك لقسم عمليات الطوارئ والإحياء البدء في تنفيذ المشروعات. ويبدو أن إدارة مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي كانت قانعة بوجود الكيانيين اللذين ضمتها معا تحت مظلتها من الجماعة المعنية بالجراد الصحراوي في قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات ووحدة عمليات الطوارئ في قسم عمليات الطوارئ والإحياء جنبا إلى جنب، مع قيام كل كيان منهما بمهمته الخاصة به. وكون مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد هو إلى حد كبير كيان متمركز في المقر ولا يوجد له سوى تمثيل ميداني ضئيل أو لا يوجد له أي تمثيل من هذا القبيل قد ساهم مساهمة كبيرة في عدم القدرة على تقديم استجابة سريعة واتخاذ تدابير على وجه السرعة.

218 - ويبدو أن النتائج الإيجابية التي حققها مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي أثناء هذه الحملة ترجع إلى تفاني وجهود جميع الموظفين الضالعين فيها أكثر مما ترجع إلى طريقة تصميمها. بل إن المركز قد يصعب عليه، في حالة تحديه، أن يبين الخطة الأساسية التي اعتمدها لكي يحقق النتائج، والأهم من ذلك أن يبين الدروس المستفادة والكيفية التي يمكن استخدامها بها في تعزيز التدابير الرامية إلى منع حدوث عمليات غزو للجراد وحدوث نكسات في ذلك الغزو مستقبلا وللتصدي لذلك.

219 - وبالنظر إلى عدم وجود خطط عمل مفصلة للمشروعات فإن أغلبية الوحدات المتعاونة كانت لديها إما نسخة من وثيقة المشروع أو الاستثمار الإدارية التي تطلب اتخاذ إجراءات، لكي تتقيد بها. ولم يُبذل مزيد من الجهد لتحديد خصوصية التدابير اللازمة والوقت التمهيدي المتوقع اللازم لإنجازها إلا بعد أن ازداد الوضع وضوحا. وفي تلك المرحلة كانت الجهة المبادرة قد أصبحت فعلا على الأرجح في حالة ذعر وتستخلص استنتاجات مفادها أن إجراءات المنظمة فيما يتعلق بالمسألة شاقة وليست سهلة بالنسبة للمستخدم.

المشتريات

220 - أشير إلى أن الإسراع بالمشتريات اللازمة للطوارئ يتطلب من منظمة الأغذية والزراعة قبول التعرض لمخاطر بعد أن تدرس بعناية شديدة مستويات المخاطر/الفائدة التي تكون على استعداد لقبولها. ووجود ثقافة أكثر تبصرا تتمثل في محاولة كفالة الحصول على قيمة مقابل النقود على العكس من التقيّد تقيدا صارما بقواعد منصوص عليها في أدلة المنظمة من شأنه أن يحقق الكثير من حيث جعل عملية المشتريات استباقية بدرجة أكبر.

221 - وفيما يتعلق بـ 29 مشروعا جُمعت بيانات لتحديد الوقت الذي انقضى ما بين استلام منظمة الأغذية والزراعة للأموال وتسليم المدخلات إلى البلد المستفيد. وفي حالة هذه المشروعات استغرق توريد المدخلات 48 يوما في المتوسط، وفي حالة خمسة مشروعات نُفّذت في نهاية سنة 2005 لم تكن المدخلات قد تم توريدها بعد انقضاء 125 يوما أو أكثر. وفيما يتعلق بمشروعات الطوارئ تبدو هذه التأخيرات طويلة طولا مفرطا.

222 - وهذه التأخيرات ترجع بقدر ما إلى عدم وجود خطة عامة للنشاطات التي سيجري الاضطلاع بها. وعلاوة على ذلك، كان لا بد من تمويل بعض عمليات الشراء من خلال أكثر من مشروع واحد، مما اقتضى وجود إدارة

مالية معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً. ولم يكن هناك تشجيع على الشراء محلياً، وهو ما كان يمكن القيام به فيما يتعلق ببعض المواد، وذلك نتيجة جزئياً للنهج الصارم الذي تتبعه مصلحة وقاية النباتات فيما يتعلق بالمواصفات التقنية.

يُوصى بأن:

4 - تحوّل منظمة الأغذية والزراعة شروط الشراء المخصصة نوعاً ما إلى نُظم وطرائق خاصة بمكافحة الجراد الصحراوي وخاصة بعمليات الطوارئ المماثلة التي تشارك فيها منظمة الأغذية والزراعة، مثلما أوصت الجماعة التقنية التابعة للجنة مكافحة الجراد الصحراوي في أوائل مايو/أيار 2005 في حلقة عملها المعنية بالتخطيط للطوارئ من أجل مكافحة الجراد الصحراوي.

الموظفون (العمليات)

223 - كان بدء الفورة المتعلقة بالجراد معناه بالنسبة لقسم عمليات الطوارئ والإحياء ضرورة حشد موارد إضافية، أساساً عن طريق توظيف استشاريين وموظفين لأجل قصير لمواجهة المتطلبات التنفيذية الجديدة. ومع أن هذا اقترن بقدر ما من عمليات تنقل الموظفين داخل القسم، فإنه أدى حتماً إلى حدوث تغييرات مرتفعة للموظفين وإلى وجود فريق لم يكن على دراية تامة بطبيعة وتعقّد عمليات مكافحة الجراد.

الموظفون (التقنيون)

224 - فيما يتعلق بالدعم التقني والمهني فإن الفريق الأساسي ضمن الجماعة المعنية بالجراد والآفات المتنقلة التابع لقسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات كان موجهاً نحو التعامل مع مستويات من النشاطات أثناء فترات الانحسار بدلاً من التعامل مع حدوث فورة الجراد. وعند حدوث فورة يُلمس الحصول على قوى بشرية تقنية إضافية من أماكن أخرى عن طريق توظيف استشاريين، وتوظيف خبراء لآجال محددة في الحالات النادرة، من خارج منظمة الأغذية والزراعة.

225 - وبالنظر إلى طابع مكافحة الجراد والعمليات المتعلقة به، وهو طابع شديد التخصص وفريد نوعاً ما ومتقطع، فإن عدد الخبراء في هذا الموضوع يقتصر على دائرة من بضعة أفراد. وينبغي لقسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات أن يحاول اتباع نهج استباقي للقضاء على هذه الورطة وذلك عن طريق القيام، قبل تحديد الاحتياجات وبالتعاون الوثيق مع قسم عمليات الطوارئ والإحياء، بوضع قائمة حديثة بالخبراء المحتملين والتأكد من توافرهم ومن شروطهم. وإذا كانت شروطهم تختلف عن الإجراءات الحالية المتعلقة بالموظفين والإجراءات الإدارية، ينبغي الشروع في إجراء مفاوضات في البداية للتوصل إلى أسلوب للتعامل وللحصول، عند الاقتضاء، على أي تنازلات لازمة من أجلهم قبل الوقت الذي يُرجح إرسالهم فيه إلى الميدان بوقت غير قليل.

يُوصى بأن:

5 - يخطط قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات مسبقا ويضع قائمة، تستند إلى بحوث جيدة، بالمرشحين المتمرسين والمؤهلين الذين يمكن الاعتماد عليهم ملء وظائف الخبراء المتعلقة بمكافحة الجراد الصحراوي خصوصا في الميدان، ويحاول كفالة معرفة شروطهم وكون تلك الشروط مقبولة بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة.

التدريب

226 - إن حدوث نكسات غير عادية فيما يتعلق بالجراد الصحراوي على النحو المبرز أعلاه يشير إلى أن الذاكرة المؤسسية داخل منظمة الأغذية والزراعة وأوساط المانحين وعلى الصعيد القطري بشأن كيفية معالجة هذه النكسات من الأرجح أيضا أن تكون محدودة خصوصا على المستويات التنفيذية. ولذا، من الحتمي أن يُكفل من البداية اطلاع المعنيين والضالعين في العمليات اطلاعا جيدا على أحدث تقانات مكافحة هذا الخطر وتمأثل تفكيرهم بشأن الموضوع. ومن المهم الإشارة إلى الاستثمار المستمر من جانب الجماعة المعنية بالجراد في مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي في تدريب مدربين على الصعيد القطري، وكذلك الجهود الرامية إلى تنظيم اجتماع لممثلي منظمة الأغذية والزراعة في البلدان المنكوبة بالجراد، في داكار، وإن كان ذلك قد حدث في وقت متأخر إلى حد ما أثناء الأزمة.

يُوصى بأن:

6 - تؤخذ احتياجات عمليات مكافحة الجراد الصحراوي من حيث التدريب والتوعية كعوامل وتُعرض كجزء أساسي من عمليات المكافحة من جانب منظمة الأغذية والزراعة وذلك ضمانا لفعالية مشاركة جميع الجهات المعنية في الحملة.

الطابع العملي للإجراءات والنظم

227 - لقد قيل الكثير بشأن ما إذا كانت منظمة الأغذية والزراعة لديها ميزة نسبية في القيام بعملية توريد مدخلات في أثناء عمليات الطوارئ، خصوصا اللوجستيات المتعلقة بخطر من قبيل الخطر الذي يشكله الجراد الصحراوي والذي يحدث بطريقة متكررة يكاد لا يمكن التكهن بها. وهذا يشمل الحاجة إلى تغيير قواعد المنظمة وأنظمتها وإجراءاتها الإدارية والمتعلقة بالموظفين، من أجل زيادة تحقيق الاتساق بينها ومتطلبات تنفيذ مشروعات الطوارئ. وفي أثناء مناقشات جرت وجها لوجه مع الموظفين الضالعين في نشاطات مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي كان من الصعب على أولئك الذين جرى الاتصال بهم أن يسيروا إلى اختناقات تنفيذية أو إجرائية أو تنظيمية محددة يلزم إيجاد حل لها. وكانت القضايا التي غالبا ما يتكرر ذكرها هي الوقت الذي يستغرقه أي إجراء من بدايته إلى نهايته بسبب كثرة عدد الموافقات اللازمة، والتأخيرات التي تُواجه في بعض الخطوات.

228 - وأغلبية الإجراءات تتطلب وقتا، وهو وقت قد يكون من الصعب ضغطه بما يتجاوز حدا أدنى حرجا معينا. والمهم هو كفالة ألا تعوق تدفق العملية خطوات كثيرة للغاية أو مواجهة اختناقات. ومع التطور التكنولوجي الحالي

وبالنظر إلى أن جميع الموظفين في المقر يوجد بينهم تواصل شبكي، ينبغي أن يتسنى إيجاد طرائق لتسريع العملية والحد من تنقيل نُسخ مكتوبة من خلال عملية الحصول على الموافقات اللازمة. فعلى سبيل المثال، كانت ست موافقات لازمة في إدارة عمليات الطوارئ لتمديد مهمة استشاري في الميدان، بينما كانت وثائق مشروعات قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات تتطلب موافقة رئيس وحدة الجراد، ورئيس مصلحة وقاية النباتات، ومدير القسم.

229 - وفيما يتعلق بالتأخيرات يبدو أن بعضها لا يرجع إلى مواطن ضعف إجرائية أو نظامية بل يرجع بالأحرى إلى نقص الموارد البشرية والمالية. غير أن منظمة الأغذية والزراعة لديها آلية لتوفير تمويل مسبق تيسيرا لبدء عمليات مشروعات ممولة من حسابات أمانة ريثما يودع المانحون الأموال في الحساب. وحشدت أموال السلف عن طريق الصندوق المركزي، كما ذكر آنفا.

230 - وقد جرت عملية شراء مبيدات الآفات بطريقة أكثر فعالية عندما أُجريت عمليات مسح للأسواق لتحديد الجهة المقدّمة القادرة على توريد مبيدات الآفات اللازمة لمكافحة الجراد الصحراوي في الوقت المناسب وبتكلفة مقبولة، وذلك قبل إصدار أوامر الشراء.

231 - وربما كان تحديد الأولويات تحديدا جيدا هو إحدى وسائل الحد من التأخيرات. فبينما يعرف الموظفون العاملون مباشرة في مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي ما هي مجالات أولوياتهم، لا يمكن أن يُقال نفس الشيء عن الوحدات الأخرى في منظمة الأغذية والزراعة المشاركة في الحملة بصفة ثانوية. وفي أي حالة طوارئ يجب أن يكون إدراك المعنيين في سلسلة العمليات للأمور إدراكا متماثلا ومن ثم يعملوا على تحقيق الاتساق بين أولوياتهم وحالة الطوارئ الجارية. وعندما استُفسر من هذه الوحدات الإدارية عن السبب في عدم استجابتها استجابة أسرع للطلبات الواردة إليها من مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي كانت الإجابة هي أنها لم يكن لديها عدد كاف من الموظفين. ومع ذلك أكدت الوحدات أنها فور إدراكها تقديم طلب إليها تلزم معالجته ويتعلق بعمليات طوارئ، فإنها تمنحه أولوية على حساب أعمالها اليومية تقريبا.

232 - وتفويض السلطة عنصر أساس آخر لازم لسرعة صنع القرار ومن ثم لازم لفعالية التخطيط. فكلما كان من الممكن صنع القرار على مستويات أدنى كلما كان ذلك أفضل، خصوصا في حالة العمل بطريقة طارئة. وفي حالة الجراد الصحراوي كان وجود الدائرة المحدودة من الخبراء، ودوران عمليات توريد المدخلات حول شراء طائفة ضيقة من مبيدات الآفات، ومعدات الرش، والأدوات والملابس الوقائية، فضلا عن تركيز عملية التعاقد على استئجار طائرات ومروحيات، من شأنه أن ييسر إلى حد كبير تحديد إطار محدد لتفويض السلطة في هذه المجالات.

يُوصى بأن:

7 - بتفويض السلطة للأنشطة التنفيذية طوال مدة حملة الجراد الصحراوي على أدنى مستوى ممكن.

مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي ككيان تنفيذي

233 - عندما أنشأت منظمة الأغذية والزراعة مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي في عام 1986 كان المقصود أن يتولى مسؤولية المنظمة في الحملة التي كانت جارية وقتئذ لمكافحة فورة الجراد الصحراوي. وكان الهدف من المركز في عام 2004 هو تعزيز استجابة المنظمة لحالة استثنائية. وربما كانت الظلال بين الهدفين هي التي أدت إلى وضع المركز الأخير تحت توجيه ثنائي وعدم منحه "سلطة مفوضة واسعة النطاق من أجل إتاحة اتخاذ قرارات بسرعة وتسريع العمليات بما في ذلك شراء اللوازم" كالسلطة التي كانت متوخاة في المركز السابق.

234 - ولا يبدو أن مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي قد استغل فرصة العمل ككيان موحد ومتكامل، وهو أمر كان سيصبح صعبا بأي حال في ظل التوجيه الثنائي (من قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات ومن قسم عمليات الطوارئ والإحياء). وبينما كان موظفو قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات الضالعون مباشرة في عمليات مكافحة الجراد وغيره من الآفات المتنقلة مكلفين بالعمل في المركز، لم يكن من المفترض، حسب المصطلحات المستخدمة في نشرة المدير العام المنشئة للمركز، سوى أن يدعمه موظفون تنفيذيون من قسم عمليات الطوارئ والإحياء. ومع ذلك، فإن موظفي قسم عمليات الطوارئ والإحياء أبلوا بلاء حسنا في الاحتشاد، وفي استغلال المبالغ الكبيرة من الأموال التي أُتيحت لشن حملة مكافحة الجراد الصحراوي في نهاية الأمر.

235 - ولا ريب في أن مديرية مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي لو كانت فردية بدلا من كونها ثنائية ولو كان لديها مطلق حرية مماثل من حيث تفويض السلطة كما كان الحال في الفترة 1986-1989، لاستغرقت المسائل التنفيذية المتعلقة بتوظيف الأفراد والشراء والتعاقد على وسائل المكافحة مثلا وقتا أقل.

236 - وكان ذلك من شأنه أيضا أن يُسفر عن تحسُّن في تدفق عملية بعض المعاملات التي يبادر إليها موظفو العمليات وذلك لأنهم كانوا سيتجهون إلى مركز واحد للحصول على الموافقة اللازمة بدلا من الاتجاه إلى مركزين. وكون مدير قسم عمليات الطوارئ والإحياء كحائز ميزانية مشروعات مكافحة الجراد الصحراوي لا يستطيع أن يدخل في أي التزامات بدون الحصول على موافقة تقنية من قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات يشكّل عبئا مفرطا ولا داعي له. كما أنه أدى إلى وجود ميل نحو حماية مجالات اختصاصات كل طرف.

يُوصى بأن:

8 - يُمنح مركز طوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي يُنشأ مستقبلا قيادة موحدة منفردة وسلطة مفوضة واسعة، ويُعترف به ككيان تنفيذي، له رمزه المحاسبي الخاص به بدلا من رمز مكتب عمليات الإغاثة الخاصة، وذلك لتيسير تحديد الاعتمادات البرنامجية العادية والخارجة عن الميزانية الموضوعة تحت تصرف المنظمة.

الرصد والإبلاغ

237 - بعد إنشاء مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي في شهر أغسطس/آب 2004، تم تكييف نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية في المنظمة، بحيث يفي بمتطلبات إعداد التقارير المحددة فيما يتعلق بنشاطات مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي من أجل الإدارة العليا للمنظمة والممثلات وموظفي المركز. وكانت تتاح بانتظام للجمهور معلومات عن التمويل فيما يتعلق بالجهات المانحة وعبر موقع المنظمة على شبكة الويب. ثم جرى توسيع نطاق الوصول إلى مشاريع مكافحة الجراد التابعة لنظام معلومات إدارة البرامج الميدانية ليشمل أيضا البلدان المتضررة من الجراد الصحراوي والجهات المانحة.

238 - وقد اقتبس عن مانحين كثيرين، في سياق سعيهم إلى البروز والاعتراف بمساهماتهم في حملة مكافحة الجراد الصحراوي، قولهم في وسائل الإعلام إنهم قدموا مساهمات مالية من أجل المساعدة، ولكن كان هناك في حالات كثيرة للغاية فارق بين الإعلان عن مساهماتهم والاتفاق الخطي الموقع بين المانح والمنظمة وما تم إيداعه من أموال بعد ذلك. وأظهرت البيانات المستخلصة يدويا أن جانبا كبيرا من المساعدة قُدم عندما كانت فورة الجراد قد بلغت مرحلة متقدمة للغاية مما يشير إلى أن المساعدة لو كانت قد قُدمت في وقت أسبق لربما كان من الممكن احتواء الفورة بحيث تنخفض نسب حدوثها.

239 - والمجال الآخر من مجالات الرصد الذي كان يجب أن يتولاه أساسا المقر هو قياس معدل إنجاز المشروعات مقابل الميزانيات المعتمدة، والمدخلات الموصوفة، وحُسن توقيت التدابير المتخذة فيما يتعلق بمواعيد بدء المشروعات الموافق عليها ومواعيد انتهائها.

240 - وكان من المتوقع أيضا أن يُتابع هذا الرصد طريقة تلبية الاحتياجات مع تقدم عملية إنجاز المشروعات، والتنبيه بالاحتياجات في المستقبل وبالتعديلات اللازم إدخالها على خطط الإنجاز باعتبارها ضرورية لتجنب تراكم مبيدات الآفات و/أو مدخلات أخرى من قبيل ساعات تحليق الطائرات، وذلك استنادا إلى تقدير للاحتياجات يُعد في بداية العمليات. غير أن هذا التوقع لم يتسن ترجمته إلى واقع بالنظر إلى عدم وجود خطة عمل للحملة بأكملها وخطط عمل مفصلة للمشروعات.

241 - وقد وردت التعليقات التالية من المانحين بشأن تنفيذ المشروعات والإبلاغ عنها. ورأى 60 في المائة من المانحين أن تنفيذ مشروعات منظمة الأغذية والزراعة والإبلاغ عنها كان أقل من مُرضي. كما أن حُسن توقيت المدخلات، ونوعية الإبلاغ، وحُسن توقيت الإبلاغ، وبروز مساهمة الوكالات المانحة، اعتُبرت جميعها أقل من مرضية أو سيئة. وكان من الممكن تحسين تنفيذ المشروعات من خلال تعزيز الاتصالات مع الميدان، وتفويض سلطة اتخاذ القرارات التنفيذية على المستوى القطري، وتبسيط إجراءات المنظمة.

242 - ورأى معظم المانحين أن الإبلاغ ضعيف. وينبغي تحسينه بواسطة التقيد بمواعيد الإبلاغ وبإعطاء صورة أفضل بشأن جميع العناصر الفاعلة. وينبغي زيادة إشراك البلدان المتضررة في عملية الإبلاغ. وأشار أحد المانحين إلى أن الإبلاغ بشأن العملية كان ضئيلاً للغاية، وحتى عندما طُلب إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تؤكد أن مساهمتها قد استُخدمت استخداماً جيداً، لم تقدم أي معلومات، حتى بطريقة غير رسمية. وكانت المنظمة قد وعدت في أوائل عام 2005 بتقديم تلك المعلومات، ولكنها لم تصل حتى أكتوبر/ تشرين الأول 2005. وأشار مانح آخر إلى أن رصده الميداني أفاد بأن توريد المدخلات، وكذلك توريد الدعم التقني، كان أقل من الأمثل. ولم يتلق ذلك المانح أي تقارير رسمية عن المشروع من المنظمة ولذا كان من الصعب بالنسبة له أن يحكم بالتحديد على كيفية تحسينه.

243 - وأشار إلى أن نوعية الإبلاغ في مجالات من قبيل عمليات مكافحة الآفات الطارئة كثيراً ما تفتقر إلى تفسيرات تحليلية للتأثيرات و/أو الانعكاسات على الأمن الغذائي، وصحة الإنسان، والبيئة، والبلد المضيف، والقدرات الإقليمية، وغير ذلك من الجوانب حسب الانطباق. وهذا يؤثر على نوعية التقارير، وخصوصاً في المجالات التي كان يمكن فيها أن يحدث تحقيق نتائج فعلية قابلة للقياس وفقاً لمؤشرات محددة فارقاً كبيراً.

244 - وثمة جانب آخر يستلزم اهتماماً أوثق هو بروز مساهمات المانحين. فليس من غير الشائع أن نسمع من مستفيد وطني و/أو إقليمي أن مساهمات المانحين إما لا وجود لها أو تكاد لا تذكر وأن معظم المساعدة تأتي مباشرة من منظمة الأغذية والزراعة. وقد أثبتت هذه المسألة ونوقشت في محافل شتى ولكن المانحين ما زالوا يحتاجون إلى نصيبهم من الاعتراف.

تنقيحات المشروعات

245 - ينبغي دائماً إيراد نص في اتفاقات المانحين أثناء المفاوضات لمراعاة حدوث تغييرات محتملة في السيناريو الأصلي، وذلك إقراراً بأن الطوارئ المعقدة وخصوصاً تلك المتعلقة بالظواهر البيولوجية تتطور بسرعة بالغة ولذا تؤدي إلى تغيير الاحتياجات بسرعة. وينبغي أن يتيح هذا أيضاً مرونة بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لهذه التغييرات مثلاً عن طريق تبادل بسيط للرسالة بالبريد الإلكتروني مع المانح بدلاً من إجراء مفاوضات مطولة.

246 - إلا أن هذه الخطوة مرهونة بإبقاء المانحين على إطلاع جيد على تطور السيناريوهات حتى لا تحدث مباغتة لهم عند انتهاء المشروع أو بالقرب من موعد انتهائه. ومقترحات إجراء تنقيح لأي مشروع ينبغي أن يعتبرها المانحون استجابة حقا لتغير الظروف لا كمراجعة للتفكير تنشأ لأن المنظمة تجد لديها بعض الأموال غير المنفقة.

247 - وقد أدى وجود مزيج من عمليات مكافحة فعالة وظروف جوية غير مواتية في شمال غرب أفريقيا أثناء شتاء 2004/2005 إلى إخماد فورة الجراد إخماداً سريعاً. وأسفر ذلك عن وجود مبلغ غير منفق قدره 25 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2005 وذلك من مبلغ إجمالي قدره 74 160 068 دولاراً أمريكياً كان متاحاً. وهذا المبلغ غير المنفق موزع على نحو 30 مشروعاً. وتجري الآن مفاوضات مع المانحين للحصول على موافقتهم على مواصلة صرف هذه الأموال تأميناً لعناصر من قبيل تعزيز قدرة الأفرقة الوطنية على القيام بعمليات مسح أثناء فترة الانحسار، والتصرف

السليم في عبوات مبيدات الآفات، ومواصلة تقدير الأثر السلبي المحتمل لاستخدام الكيماويات على البيئة، وتعزيز البحوث بشأن التوصل إلى تدابير للمكافحة تكون أيسر بالنسبة للمستخدم ويمكن تطبيقها في أي فورات تحدث مستقبلاً.

248 - وأعرب عن القلق بشأن قلة الاهتمام بفرصة استخدام الأموال غير المنفقة لتحسين سُبل معيشة الرعاة والفلاحين بإعادة قدراتهم الإنتاجية التي دمرها غزو الجراد. وقد يؤدي عدم كون النداءات المتعلقة بمكافحة الجراد شاملة بدرجة كافية ومنسقة مع الجوانب الأخرى لاستراتيجيات الاستمرارية ما بين الإغاثة والتأهيل والتنمية إلى جعل التدليل بالنسبة للمانحين على وجود حاجة إلى الاستفادة من الأموال غير المنفقة لمعالجة ذلك الجانب أثناء التنقيحات الجارية للمشاريع أمراً صعباً الآن.

يُوصى بأن:

9- تسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى عرض استراتيجية واضحة على المانحين وقت توجيه النداءات تكون جزءاً من الاستمرارية ما بين الإغاثة والتأهيل والتنمية، وذلك بالتركيز ليس فحسب على المشكلة المباشرة المتعلقة بالقضاء على الجراد الصحراوي بل أيضاً على ما يتصل بذلك من القضايا الإنسانية وقضايا حماية سُبل المعيشة.

طاء- القضايا الأساسية بالنسبة للبلدان المتضررة وللمانحين

249 - تُبين الردود الواردة من خلال الاستبيان الموجه إلى البلدان المتضررة ما يلي باعتباره قضايا أساسية لتحسين مكافحة الجراد الصحراوي:

- إنشاء صندوق طوارئ؛
- تعبئة الموارد في الوقت المناسب؛
- تحسين التنسيق الإقليمي؛
- تدريب الموظفين في البلدان التي تكون ضمن منطقة يحدث فيها انحسار للجراد؛
- إعداد خطط عمل وطنية.

250 - ومن الناحية الأخرى رأى المانحون أن المجالات التالية ذات أولوية عالية لتحسين نشاطات رصد الجراد الصحراوي ومكافحته:

- تعزيز رصد الجراد الصحراوي على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛
- تعزيز القدرة على مكافحة الجراد الصحراوي وطنياً وإقليمياً؛
- تحسين التخطيط للطوارئ؛
- وجود إطار منسق للاستجابة السريعة، بما يشمل المانحين؛
- إيلاء اهتمام أكبر للبيئة؛

- إيلاء اهتمام أكبر لصحة الإنسان؛
- إيلاء اهتمام أكبر لتأثيرات الضرر الناجم عن الجراد على سبل معيشة الإنسان ولأي احتياجات أخرى للتأهيل؛
- زيادة توضيح تحديد الأدوار المؤسسية؛
- تجنب وجود معروض من مبيدات الآفات أكثر مما يجب؛
- إتباع إجراءات أكثر فعالية في مجال المشتريات في البلدان المتضررة.

251 - وذكر المانحون أيضا وجوب إجراء مزيد من البحوث فيما يتعلق بمراقبة الجراد الصحراوي، والعوامل الدينامية المتعلقة بتجمعاته والسيطرة على تلك التجمعات، وحماية البيئة والصحة العامة، والأثر الاجتماعي - الاقتصادي، والمكافحة البيولوجية، والآليات المؤسسية، والتدخلات في مجال المكافحة.

252 - وعلاوة على ذلك، أثير عدد من الأسئلة الختامية في الاستبيان الموجه إلى المانحين بشأن قضايا أساسية لتحسين الترتيبات المتعلقة بعمليات مكافحة الجراد الصحراوي في المستقبل. ويرد أدناه تلخيص للأجوبة الواردة.

253 - هل هناك وضوح كاف فيما يتعلق بوجود استراتيجية فعالة لمكافحة الجراد الصحراوي؟

(أ) إن استراتيجية المكافحة الوقائية هي الاستراتيجية الوحيدة التي يمكن من خلالها تجنب غزو الجراد الصحراوي. وهذه الاستراتيجية اعتمدتها كافة البلدان المعنية أثناء اجتماعات لجنة مكافحة الجراد الصحراوي واعتمدها مجلس منظمة الأغذية والزراعة من خلال برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود. ومن الممكن تحقيق مكافحة منسقة جيدا وفعالة من خلال هذا البرنامج الأخير.

(ب) ينبغي توضيح استراتيجية التغلب على غزوات الجراد الصحراوي لكل من المانحين والبلدان المستفيدة. واستراتيجية المكافحة الوقائية محددة جيدا ولكن ينبغي تنفيذها. ومن الضروري كفالة توافر أساس تنفيذي أفضل لاستراتيجية المنظمة لمكافحة الجراد الصحراوي. وينبغي زيادة توضيح الأوجه الثلاثة المتمثلة في أنشطة المكافحة الوقائية وأنشطة مكافحة الغزو وأنشطة ما بعد الغزو، وكذلك دور مختلف الشركاء على كل من الصعيد الوطني وشبه الإقليمي/الإقليمي والدولي.

(ج) أشار بعض المانحين إلى ضرورة أن يكون في أي استراتيجية للمكافحة مزيد من الوضوح بشأن كيفية معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبشأن الكيفية التي يمكن بها للخيارات المختلفة أن تحد من أثر عمليات المكافحة في هذه المجالات.

(د) غالبا ما يكون من الصعب تنفيذ الاستراتيجيات المنشودة بشدة ومن بينها استراتيجية الإدارة المتكاملة للآفات، فيما يتعلق بآفة مثل الجراد الصحراوي والمناطق الشاسعة التي يحتلها. ومع أن مختلف عناصر هذه الاستراتيجية قد ثبتت فعاليتها وقابليتها للتطبيق إلى حد ما، فإن النهج الكلي أبعد ما يكون عن كونه نهجا تطبيقيا. ومن المرجح أن هذا سيستمر بعض الوقت. والجهود التي بذلها نظام

الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ومشروع المساعدة الخاصة بطوارئ الجراد والجنادب في أفريقيا (المعروف سابقا باسم مشروع المساعدة من أجل الحد من طوارئ الجراد والجنادب)، والوحدات الوطنية في منطقة الساحل، ومنطقة المغرب العربي، وغير ذلك، قد أسفرت عن نتائج واعدة ومن اللازم تشجيعها ودعمها.

254 - الجراد الصحراوي يمكن أن ينتقل بسرعة من بلد أو إقليم إلى آخر. وبناء على ذلك، تلزم نهج مرنة للمكافحة. فما هو أفضل سبيل لتحقيق ذلك في ضوء الإجراءات الإدارية المتعلقة بتخصيص الموارد المالية؟

(أ) يتضح من الأجوبة إمكانية توافر مزيد من المرونة عند التبكير بتقديم طلبات موثقة جيدا للحصول على تمويل وميزانيات. وينبغي النظر في إيجاد شكل ما لصندوق لحالات الطوارئ مع ما يلزم من إجراءات مرنة للمكافحة. وهذا ليس مسألة تتعلق بالمعوقات الإدارية فحسب، بل هو أيضا مسألة تتعلق بالأولويات التي يمنحها المانحون لبلدان ومناطق جغرافية معينة. ومن الصعوبة بمكان، إداريا، إعادة تخصيص الأموال من برنامج قطري إلى آخر. ولذا ينبغي التخطيط لحملات مكافحة الجراد الصحراوي من البداية على أساس برامج إقليمية، بدلا من تخطيطها على أساس برامج خاصة ببلد محدد.

(ب) المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية (هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية التي لديها روابط جيدة على الصعيد الوطني وعلاقات مؤسسية فعالة هي أفضل إطار لتنسيق الجوانب العابرة للحدود من جوانب مكافحة الجراد وللقيام بعمليات المكافحة بطريقة فعالة وتتسم بالإحساس بالمسؤولية.

255 - ما هي الأسباب الرئيسية للتأخيرات في رد فعل المانحين بخصوص طلب دعم لحملة المكافحة وما هي الطريقة التي يمكن بها زيادة توافر التمويل؟

(أ) مما لا شك فيه أنه لم يكن هناك وعي كاف، عند بداية فورة الجراد الصحراوي، بخطورة الحالة وباحتمال انتشار المخاطر. ويميل المانحون عادة، عندما يواجهون طلبات كثيرة، إلى عدم الاستجابة إلا عندما تكون الأزمة موجودة حقا وعندما يكون الرأي العام لديهم قد أصبح واعيا بالمشكلة من خلال وسائل الإعلام الدولية. ومن بين الأسباب الرئيسية أيضا الإجراءات الموجودة لدى المانحين فيما يتعلق بصنع القرارات والإفراج عن الأموال. وينبغي تغيير قواعد منظمة الأغذية والزراعة لإتاحة اتخاذ بعض التدابير استنادا إلى التعهدات، وعدم الانتظار لحين صرف الأموال فعلا.

(ب) في البداية لم تكن هناك دعاية كافية بشأن نكسة الجراد الصحراوي. وقُدمت في الوثائق التي أُرسلت إلى المانحين معلومات وتفسيرات غير كافية. وينبغي أن تعرض هذه الوثائق معلومات تتجاوب مع سياسات المانحين الإنمائية. ومن الممكن، في حقيقة الأمر، اعتبار ذلك مسألة تتعلق بمدى الإقناع الذي تتسم به المعلومات وما إذا كانت 'الصورة الأوسع نطاقا' واضحة. وفي حالة عدم وجود تنسيق

وطني/إقليمي/دولي مدقق جيدا، كثيرا ما يقدم المانحون مساهماتهم على صعيد ثنائي. وقد يختار المانحون أيضا الطريق الثنائي لأسباب سياسية.

256 - كيف يمكن زيادة القدرة زيادة سريعة استجابةً لأزمة؟

- (أ) من الممكن زيادة القدرة على الاستجابة زيادة سريعة بوضع خطط سليمة للطوارئ وإنشاء مصرف لمبيدات الآفات. وينبغي أيضا أن تنشئ منظمة الأغذية والزراعة صندوقا للتدخل الموجه، مع خطوط توجيهية واضحة لتشغيله، لكي يضطلع على وجه السرعة بالتدابير اللازمة. وينبغي أن يلتزم هذا الصندوق تجديد الأموال من المانحين عند تقديمه المبررات اللازمة.
- (ب) التخطيط المسبق وبناء القدرات في البلدان المتضررة أمر أساس في هذا الصدد. وينبغي تعزيز الجوانب المؤسسية وزيادة الاستثمار في البحوث والرصد لكفالة التنبؤ بعمليات تفشي الجراد في الوقت المناسب. وينبغي أن يستند ذلك إلى حوار مستمر بين الأوساط البحثية والمستخدمين النهائيين. وينبغي أيضا إجراء اختبار لطرق المكافحة الجديدة بين فترات تفشي الجراد.
- (ج) من اللازم إنشاء آليات احتياطية تكون حساسة لنوع المخاطر، بما في ذلك تحديد الخبراء اللازمين. وينبغي استخدام الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ استخداما يتسم بالفعالية والكفاءة. ومن الممكن تعزيز القدرة التنفيذية لمنظمة الأغذية والزراعة على الاضطلاع ببرامج تدريبية لكي تتواجد القدرات اللازمة عند الحاجة إليها.
- (د) من الممكن معالجة مسألة زيادة القدرة معالجة تففي بالمراد لو كانت جزءا من نهج أكثر واقعية واستدامة في إطار استراتيجية الإدارة المتكاملة للآفات. وينبغي أن ينصب التركيز هنا على تنمية القدرة اللازمة لاستراتيجية وقائية يمكن أن تحد بدرجة كبيرة من الحاجة إلى عمليات طوارئ متأخرة. ووجود استراتيجية إدارة متكاملة للآفات مدروسة جيدا يمكن، من حيث المبدأ، لا أن يساهم فحسب في هذا الصدد بل يمكن أن يعزز قدرة استجابة سريعة لدى البلدان المتضررة.
- (هـ) من اللازم أيضا أن يكون المرء أكثر واقعية عند صياغة استراتيجيات استجابة على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل. وفي معظم بلدان منطقة الساحل حيث كثيرا ما تكون الموارد التقنية أو المادية أو المالية شحيحة، سيظل احتمال الحاجة إلى استجابات للطوارئ احتمالا أكثر شيوعا. ومن الواضح أن هذا سيتطلب نوعا من خطة طوارئ لإيجاد قدرة زائدة إلى حد كبير داخل البلدان المتضررة.

257- إن التوصيات التسع الموجودة في هذا الفصل تتطلب إجراءات مناسبة من قبل المنظمة لضمان استعدادها جيدا لمواجهة طوارئ الجراد الصحراوي في المستقبل، وينبغي إعداد الاقتراحات الضرورية من قبل كلا الوحدتين الفنية والإدارية في المنظمة، بالتشاور مع أصحاب الشأن المعنيين.

رابعاً- تحليل حملة المكافحة

ألف- أثر الحملة على حالة الأمن الغذائي للمجتمعات المتضررة وعلى سُبل معيشتها

258 - ترى السلطات الوطنية، رسمياً، أن أثر غزو الجراد الصحراوي محدود للغاية في البلدان المتضررة جميعها تقريباً. إلا أن البيانات التي جمعها فريق التقييم تشير إلى أن عمليات الغزو كان لها أثر كبير على حالة الأمن الغذائي للمجتمعات المتضررة وعلى سُبل معيشتها. وقد يفسر عاملان رئيسيان هذه التناقض البادي.

259 - أولاً، كانت حملات المكافحة معنية بقدر محدود فقط بالمناطق التي لديها قدرة منخفضة على إنتاج المحاصيل والتي تحتلها عادة مجتمعات ريفية ضعيفة تعيش على مستوى الكفاف. وكانت الحملات منصبة بالذات على حماية المناطق التي لديها قدرة إنتاج عالية من قبيل وادي سوس في المغرب، الذي يشغل مساحة تبلغ نحو 200 000 هكتار وتُزرع فيه الحمضيات والخضر لأغراض التصدير؛ والجزء الشمالي من الجزائر الذي يمثل زهاء 30 في المائة من مساحة البلد الكلية والذي يُعتبر منطقة الإنتاج الزراعي الرئيسية في البلد؛ ووادي نهر السنغال حيث الزراعة المروية هي الشائعة.

260 - ثانياً، لم تجر عملية تقييم منهجية للمقدار الكلي للخسائر التي ألحقها الجراد الصحراوي بالمحاصيل وأراضي الرعي. وهذا يرجع إلى عدم وجود منهجية مقبولة عموماً لتحديد قيمة الخسائر حسب وعند الحاجة إليها، وعدم كفاية مشاركة الهياكل الوطنية ذات الصلة في رصد وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتغذوية.

261 - وقد عانت المناطق ذات القدرة الزراعية المنخفضة معاناة متفاوتة الدرجة من خسائر في المحاصيل والمراعي مما أسفر عن (1) حالات عجز هامة نسبياً في الأغذية، (2) تقلبات قوية في الأسعار الموجودة في الأسواق، (3) عدم كفاية توافر مناطق للرعي، (4) بيع الحيوانات بأسعار متدنية للغاية، من أجل تلبية الاحتياجات الكافية للأسر المعيشية ومن أجل شراء العلف لبقية الحيوانات، (5) إنتاج القطعان مبكراً، (6) حدوث توترات شديدة بين الرعاة الذين يقومون بالانتجاع والمزارعين المحليين، ووجود ضغوط شديدة من الحيوانات على مناطق الإنتاج، (7) الهجرة على نطاق واسع إلى مناطق حضرية.

262 - واستناداً إلى مختلف البيانات التي جُمعت من مصادر شتى في أثناء الزيارات للبلدان المتضررة، انتهى فريق التقييم إلى أن عدد الأشخاص في منطقة الساحل الذين تضرروا بدرجات متفاوتة نتيجة لغزو الجراد الصحراوي ربما كان يُقدَّر بما يتجاوز ثمانية ملايين شخص، موزعين على النحو التالي.

الجدول 6

500 000

بوركينافاسو

مالي	1 000 000
موريتانيا	1 300 000
النيجر	3 000 000
السنغال	1 580 000
تشاد	1 000 000
المجموع	8 380 000

263 - وقد أدت غزوات الجراد الصحراوي إلى زيادة حالة السكان المحليين الغذائية سوءاً، وذلك بتسببها في تفاقم فقر وضعف الأسر المعيشية التي تعيش أصلاً في ظل ظروف مزعزعة إلى حد شديد. ولقد أبرز الجراد، في حقيقة الأمر، من نواح عدة إبرازاً كبيراً أوجه القصور المزمنة، بل والهيكليّة، في معظم المناطق.

264 - ولم تؤدّ غزوات الجراد الصحراوي فحسب إلى زيادة الصعوبات التي تواجهها الأسر المعيشية فيما يتعلق بتلبية احتياجاتها الغذائية بل أوجدت أيضاً جيوب مجاعة في جميع بلدان منطقة الساحل، مما يقتضي تدخلات طارئة. ويظهر عدد من الأمثلة انتشار هذه الظاهرة. فوفقاً لتقرير لبعثة تقييم مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة اضطلع بها في عام 2004 كان حوالي 124 300 أسرة ريفية في السنغال، تمثل 20 في المائة من مجموع السكان، بحاجة إلى مساعدة طارئة زراعية. وخلال الفترة نفسها وفي أعقاب دراسة لبرنامج الأغذية العالمي في موريتانيا، كانت نسبة تقرب من 60 في المائة من الأسر المعيشية التي أُجريت مقابلات معها إما في حالة انعدام أمن غذائي أو أصبحت عرضة بدرجة متزايدة لانعدام الأمن الغذائي؛ وكان عدد الناس الذين حصلوا على شكل من أشكال المساعدة يصل إلى 400 000 شخص، أي حوالي سُبُع سكان البلد.

265 - وكانت الأسر المعيشية التي تضررت أشد التضرر بغزو الجراد هي في معظم الحالات تلك التي يوجد لديها ضعف مزمن. وبينما لم تُتَحَ لفريق التقييم فرصة لإجراء مقابلات مع الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، لا شك في أن هذه الأسر المعيشية، التي تعاني من درجة فقر أعلى، تجد نفسها في وضع أشد حرجاً بالمقارنة بالأسر المعيشية التي يعيلها رجال. ودرجة الفقر الأعلى هذه ترجع إلى انعدام السيطرة على موارد الإنتاج وعلى الفوائد التي تنجم عن تلك الموارد.

266 - وأثر غزوات الجراد الصحراوي على المحاصيل بوجه خاص قد ازداد سوءاً لقلّة هطول الأمطار وعدم انتظام توزيع ذلك الهطول في سنة 2004. فقد أدى تفشي الجراد المقرون بهذا الخطر المناخي، في نُظُم الإنتاج الزراعي هذه البعلية أساساً، إلى عواقب كبيرة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب الغذائية والبقليات والخضر. وبعد مرور الجراد ازدادت الحالة سوءاً بحيث حلّ دمار كامل بعد أن كانت المشكلة هي حدوث خسائر محدودة في المحاصيل ناجمة عن نقص الأمطار. وفي حالات كثيرة تراوحت نسبة خسائر المحاصيل الغذائية الرئيسية، وهي الدُّخْن والسرغوم واللوبياء، من 60 في المائة إلى 90 في المائة، بل وبلغت 100 في المائة. ومع أن الأضرار والخسائر متواضعة نسبياً في إطار الاقتصاد الوطني بوجه عام فقد تبين أنها على مستوى المجتمعات المتضررة كارثية في حالات كثيرة.

267 - وهذا تبينه بوضوح الأمثلة التالية. فمقارنة بعام 2003، تعرّض الإنتاج في مقاطعات بوركينا فاسو بمنطقة الساحل في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2004 لانخفاض بنسبة 90 في المائة في أودالان، وبنسبة 78 في المائة في سينو، وبنسبة 74 في المائة في مقاطعة سوم، أساسا نتيجة لتفشي الجراد الصحراوي تفشيا شديدا. وقُدّرت خسائر الإنتاج الكلية الناجمة عن الجراد الصحراوي بمقدار 58 832 طنا (49 049 طنا من الدُّخن، و 9 782 طنا من السرغوم الأبيض، و 4 325 طنا من اللوبيا¹⁹).

268 - و في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من مالي، أُضيرت المحاصيل الغذائية الرئيسية وهي اللوبيا والدُّخن والسرغوم ضرراً شديداً: فعلى سبيل المثال، في منطقة نارا قُدّرت الخسائر بنسبة 75 في المائة من الإنتاج الكلي. وفيما يتعلق باللوبيا، وهي أهم محصول في فترة الجوع، بلغت نسبة الخسائر 100 في المائة، بينما تراوحت الخسائر من 50 في المائة إلى 80 في المائة فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية الأساسية الأخرى.

269 - وفي موريتانيا، لم تفلت أي منطقة من غزوات الجراد الصحراوي، مما أسفر عن حدوث عجز في الحبوب الغذائية قدره 187 000 طن. وبينما كان توزيع الخسائر متفاوتا، فقد عانى من ذلك الغزو جميع المحاصيل بما فيها الحبوب الغذائية والخضر والتمور. وقُدّرت نسبة الخسائر التي لحقت بالمحاصيل البعلية بأكثر من 70 في المائة. وفيما يتعلق بإنتاج التمور، نجم انخفاض في الغلة بنسبة 80 في المائة بالمقارنة بالسنوات المعتادة عن غزو الجراد الصحراوي في مناطق كثيرة (أدرار، وإنشيري، وتيريز زيمور، وتاغانت).

270 - وفي النيجر، تسببت تأثيرات الجفاف وغزوات الجراد الصحراوي معا في حدوث حالات نقص في الأغذية في 3 755 قرية توجد أساسا في مناطق تيلابيروي وميرادي وزيندر وتاهوا الشمالية. وقُدّر العجز في الحبوب الغذائية في سنة 2004 بنسبة قدرها 27 في المائة، أي حوالي 223 487 طنا. وأصبح أكثر من ثلاثة ملايين شخص في حوالي 3 000 قرية موجودة في مناطق وسط البلد وشماله الزراعية الرعوية في حالة انعدام أمن غذائي.

271 - وفي السنغال، كانت الأضرار والخسائر التي ألحقها الجراد بالمحاصيل البعلية، وخصوصا الدُّخن والسرغوم، وأحيانا اللوبيا والبقول السوداني، خطيرا ولكنه موضعي وتراوح من 30 في المائة إلى 70 في المائة، خصوصا في المناطق الزراعية - الرعوية الموجودة في شمال ووسط البلد. وكانت أشد المناطق تضررا هي لوجا وماتام وداكار وتيبس وديوربيل. ومن حُسن الحظ أن مناطق حوض البقول السوداني، وكولاك، وكوندا، وزيجينكور، وتامباكوندا، وكذلك منطقة وادي نهر السنغال الحاسمة الأهمية لإنتاج الأرز والخضر، قد أفلتت من الغزو، مما أدى إلى تجنّب أزمة غذائية كبيرة في البلد. ووفقا لتقرير للنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة، كان إنتاج الحبوب الغذائية في المناطق التي دمرها الجراد الصحراوي لا يمثل سوى 20 في المائة من إنتاج البلد.

¹⁹ Direction Générale pour la Provision de la Sécurité Alimentaire, Enquête dans les zones touchées par le Criquet pèlerin du 5 au 14 novembre 2004.

272 - وأفلتت أيضا من الجراد الصحراوي نظم إنتاج أخرى ومحاصيل موسم الجفاف، وخصوصا إنتاج الفاكهة والخضر الذي تمارسه النساء بالذات. ودُمرت محاصيل كاملة، مما حرم المنتجين في غضون بضع ساعات من دخل كبير وأدى إلى تفاقم وضعهم الغذائي المزعزع. وتشكل محاصيل الخضروات، بوجه عام، ثاني مصدر للدخل بالنسبة لكل من سكان المناطق المحيطة بالحضر وسكان الريف.

273 - وتوجد أمثلة كثيرة للحالات المفجعة الناجمة عن غزو الجراد للمحاصيل، ولكننا سنذكر على وجه الخصوص مثلا واحدا هو مجموعة نساء منتجات في موريتانيا التقى بهن فريق التقييم. فقد كانت الخسائر التي لحقت بحقول إنتاجهن الصغيرة للخضروات (زهاء 50 مترا مربعا) في حدود 200-300 دولار أمريكي، مما أدى إلى حدوث انخفاض كبير في مواردهن المالية. وإدراكا لوجود نزوع قوي للغاية لدى النساء لاستخدام دخلهن في تحسين تغذية ورفاه الأسرة، وخصوصا الأطفال، فإن عواقب خسارة الدخل هذه واضحة على المستوى التغذوي بالذات.

274 - وكانت عواقب غزو الجراد الصحراوي بالنسبة للإنتاج الحيواني مشؤومة بنفس القدر، بحيث تسببت في دمار المراعي، فضلا عن حدوث انخفاض في مخلفات المحاصيل التي تُستخدم كعلف. فعلى سبيل المثال، سُجِّل في المناطق الموبوءة بالجراد انخفاض في إنتاج العلف قدره 4 460 000 طن. وقرب منتصف سبتمبر/أيلول 2004، قُدِّر أن ثلثي الخسائر قد نجم عن الجفاف بينما نجم الثلث عن الجراد الصحراوي، وكان هذا التقدير هو تقدير بعثات تقييم خسائر المحاصيل. والأثر السلبي الإضافي لغزو أسراب الجراد لأراضي الرعي هو رفض الماشية أن تأكل خضرة ملوثة بشدة ببراز الجراد.

275 - ولجأ الرُّحْل إلى حل الانتجاع المبكر استجابة لهذه الحالة، وخوفا في بعض الحالات من تسمم حيواناتهم بفعل مبيدات الآفات. إلا أن هذا أدى إلى إفراط في الرعي، وأوجد وفاقم صراعات بين الرعاة والمزارعين المستقرين المحليين الذين لم يكونوا قد انتهوا بعد من جمع محاصيلهم. وأدى ذلك أيضا إلى صراعات بين الرعاة في التنافس على استخدام ثقبوب المياه وأراضي الرعي ومخلفات المحاصيل.

276 - وكان لفقدان الموارد الطبيعية للغابات، وخصوصا تدمير أشجار البلانيت والأكاسيا واليزفون التي تستهلكها النساء والأطفال على نطاق واسع، أثر كبير على الوضع التغذوي للنساء والأطفال. فانخفاض إمكانية الحصول على النباتات والفواكه والأوراق وغيرها من المنتجات الغذائية البرية التي تشكل مصدرا لا يُستهان به للحصول على الفيتامينات والأدوية يمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على الحالة التغذوية والصحية.

277 - واستكمالا للأعمال التي اضطلع بها فريق التقييم أُجري مسح في بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا في فبراير/شباط - مارس/آذار 2006 لتحديد أثر غزو الجراد الصحراوي على الأمن الغذائي وسُبل المعيشة الكفافية لدى سكان الريف. وفي بوركينا فاسو ومالي اختيرت ثلاث مناطق بينما اختيرت أربع مناطق في موريتانيا، وشمل المسح في كل بلد ما مجموعه 30 قرية. وأدى ذلك إلى الاستنتاجات التالية.

الخسائر الناجمة عن غزو الجراد الصحراوي

278 - لقد قُدرت الخسائر الناجمة عن غزو الجراد الصحراوي في سنة 2004 بنسبة 80 في المائة من إنتاج الحبوب الغذائية المتوقع في سنة 2004 في المناطق التي شملها البحث في بوركينا فاسو، وبنسبة 90 في المائة في مالي، وبنسبة تتراوح من 90 إلى 100 في المائة في موريتانيا. وفيما يتعلق بالمحاصيل البقلية الأساسية (اللوبياء والفول السوداني)، تقرب الخسائر من نسبة تتراوح من 85 إلى 90 في المائة من الإنتاج المتوقع في سنة 2004 في البلدان الثلاثة، وفُقد ثلث المراعي في المناطق المتضررة في مالي وبوركينا فاسو. ولوحظت أهم الخسائر في موريتانيا، إذ كانت في حدود 85 في المائة من إنتاج العلف. وفيما يتعلق بأشجار العلف والمنتجات التي تُجمع من أجل الاستهلاك البشري، كانت الخسائر تقرب من نسبة 50 في المائة في مالي وبوركينا فاسو، وإن كانت أعلى من 80 في المائة في موريتانيا.

279 - وعلاوة على ذلك، تُعاني المناطق المتضررة بغزو الجراد الصحراوي معاناة مزمنة من نقص هطول الأمطار وسوء توزيعه. وخلال سنة 2004، لوحظ وجود جيوب جفاف في شمال موريتانيا. وكان توزيع هطول الأمطار غير منتظم إلى حد كبير جغرافيا في بوركينا فاسو. وفي مالي، أعاق نقص هطول الأمطار الموسم الزراعي. وفي عدد من الحالات أدى ذلك إلى الحاجة إلى إعادة بذر حبوب المحاصيل. ولكن الخسائر التي تُعزى إلى مشاكل هطول الأمطار كانت محدودة من حيث حيزها (الواحات في موريتانيا، ومنطقة غاو في مالي). وفي أكثر من 80 في المائة القرى التي شملها المسح كان الجراد الصحراوي هو السبب الرئيسي لخسائر المحاصيل وللأزمة الغذائية في سنة 2004.

280 - وغالبية الأشخاص الذين جرت مقابلات معهم كانوا ينتقدون نوعا ما مدى كفاءة حملة مكافحة الجراد. وكانت المشاكل التي تُذكر أكثر من غيرها هي التأخيرات في تعبئة الموارد من جانب السلطات والمنظمات المعنية، وتأخر عمليات المعالجة بمبيدات الحشرات، التي غالبا ما كانت تحدث بعد حدوث الخسائر، ونقص مبيدات الآفات وضعف فعالية المبيدات المستخدمة، ونقص معدات الرش المتاحة للسكان. وكثيرا ما كان يُرى أن المعالجة بواسطة معدات تُمسك باليد من جانب السكان المحليين غير مناسبة بالنظر إلى مدى الغزو، ولكن باستثناء المعالجة التي تجري على هذا النحو في مناطق صغيرة، من قبيل واحة أطار في موريتانيا أو مناطق زراعة الخضروات في دوغون في مالي.

حالة الأمن الغذائي

281 - في سنة 2004، بلغ العجز في الحبوب الغذائية نسبة قدرها 80 في المائة من استهلاك القرى التي شملها المسح في بوركينا فاسو، ونسبة قدرها 85 في المائة في مالي، ونسبة قدرها 95 في المائة في موريتانيا. وفيما يتعلق أيضا بالمحصولين البقليين الأساسيين، وهما الفول السوداني واللوبياء، تراوحت نسبة العجز من 80 إلى 95 في المائة من الاحتياجات الاستهلاكية. وأدى نقص المنتجات الغذائية إلى حدوث زيادات كبيرة في الأسعار في سنة 2004 وإلى حدوث نقص مزمن في منتجات أساسية معينة في الأسواق المحلية.

282 - واضطرت غالبية الأسر المعيشية إلى خفض استهلاكها من الأغذية. وانخفض حجم وعدد الوجبات اليومية، ولم تعد تُقدم أطباق تقليدية معينة أساسها هو الدُخن في مالي وبوركينا فاسو. وفي سنة 2004 انخفض استهلاك الحبوب الغذائية انخفاضاً عاماً بنسبة تتراوح من 15 إلى 17 في المائة في البلدان التي شملتها الدراسة. ونتيجة لهذه القيود انخفض استهلاك الفرد للحبوب الغذائية سنوياً إلى 145 كيلوغراماً في مالي، وإلى 155 كيلوغراماً في موريتانيا، وإلى 160 كيلوغراماً في بوركينا فاسو. وهذه المقادير لا تفي بالاحتياجات الأساسية من السعرات الحرارية في بلدان منطقة الساحل، حيث تشكل الحبوب الغذائية أساس الغذاء المتناول.

283 - وارتبط عدم التوازن الشديد في حصص الأغذية بحدوث انخفاض كمي في الوجبات. فقد انخفض استهلاك الأسر المعيشية للقول السوداني بنسبة 67 في المائة في بوركينا فاسو، وانخفض استهلاك اللوبيا بنسبة 35 في المائة في مالي وبنسبة 20 في المائة في موريتانيا. وفي أكثر من نصف الأسر المعيشية في البلدان الثلاثة التي شملتها الدراسة كان لزاماً تخصيص مواد غذائية معينة أو عدم تناولها. وكان هذا هو الحال بالذات فيما يتعلق باللحوم والأسماك وأنواع السلطة والخضروات، فضلاً عن مواد غذائية معينة تعتبر من الكماليات من قبيل البن والشاي والبهارات. واضطرت بعض الأسر المعيشية إلى التوقف عن استهلاك الحليب ومنتجات أغذية الرضع والزيت والدقيق المضافة إليها فيتامينات ومعادن.

284 - وقد قُدمت معونة خارجية في المناطق التي شملها المسح، أساساً على شكل مساعدات غذائية، في سنة 2004 في بوركينا فاسو لـ 90 في المائة من الأسر المعيشية التي جرى الاتصال بها، والتي تلقت كل أسرة منها 140 كيلوغراماً في المتوسط من الحبوب الغذائية في سنة 2004، تغطي 8 في المائة من عجزها الغذائي. وفي مالي تلقت 75 في المائة من الأسر المعيشية 300 كيلوغرام في المتوسط من الحبوب الغذائية، تغطي 15 في المائة من عجزها الغذائي. وفي موريتانيا تلقت 65 في المائة من الأسر المعيشية 130 كيلوغراماً في المتوسط من الحبوب الغذائية، تغطي 10 في المائة من عجزها الغذائي. وساعدت التضامنيات الاجتماعية (بأشكال مختلفة) أقل من 10 في المائة من الأسر المعيشية في بوركينا فاسو وموريتانيا، بينما ساعدت نسبة قدرها 20 في المائة من الأسر المعيشية في مالي. وكانت التضامنيات الأسرية نشطة للغاية في بوركينا فاسو ونشطة بالذات في مالي، حيث أفادت نصف الأسر المعيشية تقريباً على شكل هبات غذائية أو نقدية. وقد جمع فريق التقييم أدلة أيضاً على أن التحويلات المالية من الأقارب الموجودين في أوروبا كانت هي المصدر الرئيسي للإغاثة في كثير من مناطق مالي والسنغال الريفية.

285 - ومع أن الموسم الزراعي في سنة 2005 كان مرضياً نسبياً، فإن الاستهلاك الغذائي لم يبلغ مرة أخرى في سنة 2005 المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. فقد ظل استهلاك الحبوب والبقول الغذائية سنة 2005 أقل بحوالي 10 في المائة من المستوى الذي كان عليه في سنة 2003 في بوركينا فاسو وموريتانيا. واستمر انخفاض متوسط استهلاك الحبوب الغذائية في المناطق المتضررة في مالي، بحيث أصبح أقل بنسبة 20 في المائة من المستوى الذي كان عليه في سنة 2003.

فقدان الأسر المعيشية لرأس مالها وتحملها عبء ديون

286 - في سنة 2004 كان لا بد من أن يزيد متوسط نفقات الأسر المعيشية لشراء الأغذية بمقدار ثلاث أو أربع مرات، تبعا للمنطقة التي تعيش فيها. ولمواجهة هذه الأزمة كان لا بد بالنسبة لأرباب الأسر المعيشية من خفض النفقات غير الغذائية، وهي النفقات على: الملابس والنفقات الاجتماعية والسفر وأحيانا الصحة والتعليم المدرسي. وفي الوقت ذاته سعوا إلى الحصول على دخل نقدي تكميلي من خلال الرحيل إلى المناطق الحضرية التماسا لفرص العمل أو ممارسة أنشطة غير زراعية، من قبيل غسل الذهب في بوركيينا فاسو.

287 - وعندما وجد أرباب الأسر المعيشية أن هذه الاستراتيجيات قد ثبتت عدم كفايتها لتغطية العجز الغذائي فإنهم اضطروا إلى بيع جزء من رأسمالهم من قبيل ثروتهم الحيوانية. وبوركيينا فاسو، التي كان عدد الحيوانات لكل أسرة معيشية فيها هو الأعلى في سنة 2003، هي التي حدث فيها أكبر نسبة من تصفية أرصدها من الحيوانات. فقد حدثت عمليات بيع الحيوانات، وهي عمليات بدأت في سنة 2004 واستمرت في سنة 2005، لدى 85 في المائة من الأسر المعيشية. فقد بيع، في المتوسط، أكثر من نصف مجموع الماشية والمعر والأغنام والجمال والدواجن. وفي مالي باعت نسبة قدرها 70 في المائة من الأسر المعيشية حيواناتها، وكان ذلك البيع يتمثل على وجه الخصوص في الحيوانات المجترّة الصغيرة والدواجن، التي انخفضت أعدادها بنسبة تتراوح من حوالي 35 إلى 40 في المائة. وانخفض عدد رؤوس الماشية والجمال بنسبة بلغت حوالي 20 في المائة. وفي موريتانيا تبدو الحالة غير واضحة. فقد حدثت عمليات بيع على نطاق كبير للماشية والماعز والأغنام والجمال والدواجن في ثلاث فقط من المناطق التي تناولتها الدراسة، بينما انخفضت الأعداد الإجمالية بنسبة تتراوح من 40 إلى 55 في المائة. ولكن يبدو أن رعاة زراعيين معينين في المنطقة الرابعة (تيمبيدرا) استطاعوا أن يستفيدوا من الأزمة الغذائية بشراء الحيوانات بسعر منخفض.

288 - وللتصدي للعجز الغذائي اضطر أيضا أرباب أسر معيشية كثيرون إلى الاستدانة. وموريتانيا هي التي يوجد فيها أعلى نسبة استدانة بين الأسر المعيشية إذ تبلغ 60 في المائة، تليها مالي (45 في المائة)، ثم بوركيينا فاسو (33 في المائة).

الفئات الضعيفة: النساء والأطفال

289 - مثلما تباينت درجة الضعف حسب الوضع الجنساني والاجتماعي والاقتصادي، اختلفت أيضا استراتيجيات البقاء على قيد الحياة والهوامش العملية من فئة إلى أخرى. فبينما كان رد فعل الرجال في أغلب الأحيان هو الرحيل، استعانت النساء بطائفة متنوعة من الاستراتيجيات. ويشير المسح إلى حدوث ذلك على الأغلب في بوركيينا فاسو ومالي، حيث تتزايد أهمية مكانة المرأة في إدارة الأسرة المعيشية. فقد باعت النساء حيواناتهن، وخصوصا الدواجن والحيوانات المجترّة الصغيرة؛ كما قمن ببيع أشياءهن الشخصية، وخصوصا الحلي؛ وغالبا ما لجأن إلى الاستدانة من خلال الرابطات النسائية؛ ومارسن نشاطات زراعية إضافية؛ كما مارسن غسل الذهب في بوركيينا فاسو، والحرف اليدوية في مالي؛ واتجهن إلى جمع المنتجات الغذائية البرية لإقامة أود الأسرة (بوركيينا فاسو).

290 - وقد كانت لحالات نقص الأغذية التي حدثت في سنتي 2004 و 2005 عواقب هامة بالنسبة لصحة أولئك النساء وصحة أطفالهن؛ فقد شكت 80 في المائة من النساء اللائي جرت مقابلات معهن في موريتانيا، و 40 في المائة في بوركيينا فاسو وكذلك في مالي، من انخفاض أوزانهن، وإصابتهن بحالة ضعف نتيجة لسوء التغذية، وإحساسهن

بالإرهاق نتيجة عملهم الزائد، كما شكّين من مشاكل الحمل والإنجاب في سنة 2004. وتبعاً للمناطق والبلدان، تعرضت نسبة تتراوح من 40 إلى 70 في المائة من الأطفال لانخفاض في أوزانهم وللإصابة بمشاكل صحية مرتبطة بسوء التغذية. وتفاقمت هذه التأثيرات باضطراب 20 في المائة من الأسر المعيشية في بوركينا فاسو و 25 في المائة من الأسر المعيشية في مالي و 12 في المائة من الأسر المعيشية في موريتانيا إلى اللجوء في الوقت ذاته إلى خفض نفقاتها الصحية لكي تتمكن من شراء الأغذية.

أثر غزو الجراد على المدى الطويل

291- كانت تأثيرات غزو الجراد على المدى الطويل متماثلة في المناطق المختلفة التي جرت مقابلات مع سكانها: وكان من بين هذه التأثيرات رحيل الشباب وتزايد فقر الأسر المعيشية وانخفاض القوى العاملة الزراعية وزيادة انعدام الأمن الغذائي. وتتباين الأهمية النسبية لمختلف أنواع التأثيرات في البلدان والمناطق التي شملها المسح.

292- فقد حفزت أزمة سنة 2004 على رحيل الشباب رحيلاً دائماً وبأعداد كبيرة، بحثاً عن سبل للعيش في المناطق الحضرية، وهرباً من النشاطات الزراعية التي أصبحت نتائجها غير مضمونة. ورثي في جميع القرى أن رحيل الشباب هذا هو أخطر أثر من آثار أزمة سنة 2004.

293- وفي هذا الصدد، تشير مصادر أخرى إلى وجود ظاهرة جديدة فيما يتعلق ببوركينا فاسو هي: أن أسراً بأكملها رحلت على نطاق كبير نحو المدن أثناء سنة 2004. وقد ثبت أن هذا كان أمراً مهلكاً في عدد من الحالات بالنسبة لمن هم في سن متقدمة، وبالنسبة للضعفاء ولصغار الأطفال. وعلاوة على ذلك، تؤدي هذه التحركات السكانية إلى خطر تفريغ المناطق الزراعية من سكانها وتفاقم مشاكل التحضر.

294- وحدث إفقار نتيجة لانخفاض العام في رأسمال الأسر المعيشية بسبب استخدام كل مدخراتها، وبيع ممتلكاتها وحيواناتها. وبوجه عام كانت نسبة تقل عن 10 في المائة من الأسر المعيشية قد أعادت تكوين ثروتها الحيوانية في بداية سنة 2006. ولم تستطع نسبة تتجاوز 50 في المائة من الأسر المعيشية في بوركينا فاسو، و 30 في المائة من الأسر المعيشية في مالي، و 40 في المائة من الأسر المعيشية في موريتانيا، أن تُسدّد المبالغ التي استدانته في سنة 2004.

295- والانخفاض الذي حدث في قدرة الإنتاج الزراعي لدى أسر معيشية شتى كان في المقام الأول نتيجة لحدوث انخفاض في القوى العاملة، بسبب رحيل أفراد الأسر، وخصوصاً الشباب، فضلاً عن استمرار تأثير المجاعة على القدرة على العمل. ومحلياً، يتفاقم انخفاض المناطق المزروعة بسبب الافتقار إلى بذور أو وسائل إنتاج أو مياه للري. وإجمالاً، خفضت نسبة تبلغ 40 في المائة من الأسر المعيشية المساحات المزروعة في بوركينا فاسو في سنة 2005، وخفضت نسبة تبلغ 25 في المائة من الأسر المعيشية في مالي المساحات المزروعة في تلك السنة، وخفضت نسبة تبلغ 15 في المائة من الأسر المعيشية في موريتانيا المساحات المزروعة في تلك السنة أيضاً.

296- وكان انخفاض الطاقة الإنتاجية ناجما أيضا عن إفقار المراعي وتدهور مناطق الغابات، اللذين نجما في البداية عن غزو الجراد ثم زاد تفاقمهما نتيجة لما تلى ذلك من إفراط في استغلال هذه الموارد.

297- وحتى الآن لم تستطع سوى نسبة تتراوح من 10 إلى 20 في المائة من الأسر المعيشية أن تعيد تكوين احتياطياتها من الحبوب الغذائية. ولم يبلغ الاستهلاك الغذائي للأسر المعيشية في أي مكان المستوى الذي كان عليه قبل غزو الجراد. واستمرار المجاعة هذا في سنة 2005 عانت منه نسبة تبلغ 30 في المائة من الأسر المعيشية في مالي ونسبة تبلغ 40 في المائة من الأسر المعيشية في بوركينا فاسو، بينما كان هناك اتجاه في الوقت ذاته إلى سحب المعونة الغذائية الخارجية من القرى، بالنظر إلى أن الأزمة كان يُنظر إليها على أنها قد انتهت. وانخفض انخفاضاً شديداً الأمن الذي توفره الثروة الحيوانية في حالة المشاكل الكبرى، مما ترك الأسر المعيشية أكثر عُرضة لمواجهة أزمات في المستقبل.

298- وفيما يتعلق بأثر غزو الجراد الصحراوي على الأسواق فقد تبين لفريق التقييم أن نقص الحبوب الغذائية كانت له انعكاسات هامة على مستويات الأسعار، بحيث تسبب في زيادتها إلى حد كبير، مما جعلها بعيدا عن متناول الغالبية الكبيرة من الأسر المعيشية. ووفقا لبعثة تقييم مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في إقليم كاواك في السنغال، ارتفع سعر الكيلوغرام الواحد من الدُّخن من 0.15 دولار أمريكي في سبتمبر/أيلول 2004 إلى 0.23 دولار أمريكي في أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام، وارتفع سعر الذرة الصفراء مما يتراوح ما بين 0.14 و 0.16 إلى 0.20 دولار أمريكي.

299- وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية حدث تغيير عكسي في الأسعار: فالخراف التي كان متوسط أسعارها يتراوح من 60 إلى 80 دولارا أمريكيا في سنة 2003 أصبحت تُباع بسعر يبلغ في المتوسط 30 دولارا أمريكيا. وأدى انخفاض أسعار الحيوانات في الأسواق إلى انخفاض شديد في قيمة القطعان وفي القوة الشرائية للمنتجين، وإلى استحالة شراء السلع الاستهلاكية الضرورية. والمجاعة التي حدثت في منطقة الرعي في النيجر في سنة 2005 هي أحد أبرز الأمثلة على الصلة بين انخفاض سعر الماشية وتأثيره على دخل الأسر المعيشية وعلى توافر الأغذية لها.

300- وعلى الرغم من اتباع استراتيجيات متعددة للبقاء على قيد الحياة، فإنها لم تكن كافية لإعادة حالة الأمن الغذائي، حتى ولو تدريجيا وببطء. فقد اقتضت الحالة، لشدة حرجها، مساعدة خارجية، قُدمت إلى البلدان من جانب شركاء تقنيين وماليين متعددين، خصوصا من خلال المعونات الغذائية الطارئة أو مشروعات التأهيل. ومن دواعي الأسف أن البذور التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة في بعض هذه المشروعات كانت سيئة وخاصة بأنواع غير المطلوبة.

301- وبالنظر إلى أن عواقب الأزمة ما زالت مرئية في سنة 2006، فإن استمرار تقديم المساعدة هو وحده الذي يمكن أن يُبطئ تدهور الوضع الاجتماعي - الاقتصادي لأسر معيشية كثيرة. ولكن، كما ذكر فريق التقييم، بالنظر إلى قلة

الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية لأثر حملة مكافحة الجراد الصحراوي، لم تكن المساعدة المقدمة حتى الآن موجهة دائما توجيهها يفي بالمراد ومرضيا.

302- وبناء على ما سلف ذكره،

يُوصى فريق التقييم بأن:

10 - تتبنى البلدان المتضررة استراتيجيات تكفل تنفيذ عمليات مكافحة الجراد في المناطق التي توجد فيها إمكانات إنتاجية عالية وكذلك في المناطق التي توجد فيها إمكانات إنتاجية منخفضة، حيث يمارس الزراعة عادة مزارعون مواردهم محدودة للغاية.

باء- الفوائد والتكاليف الاقتصادية

303- لم تكن تتوافر لدى فريق التقييم سبل إجراء تقدير لأثر نكسة الجراد الصحراوي على الاقتصاد الكلي. وكما نوقش أعلاه ركّز الفريق على الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية ولكن من المعتقد عموما بأي حال أن الجراد الصحراوي الذي يتجمع على شكل أسراب تلزم مكافحته بالرغم من عدم القيام بطريقة منهجية بجمع بيانات دقيقة عن الضرر الذي يمكن أن يتسبب فيه. ومن ثم، تظل عملية تقدير نسب الفوائد إلى التكاليف الخاصة بعمليات مكافحة عملية قائمة على التكهن. وتشير ورقة مناقشة أعدها البنك الدولي بشأن إدارة الجراد الصحراوي (JOFFE, 1995)²⁰ إلى أن الجراد ليس آفة خطيرة خطيرة خاصة على وجه الإجمال، وأن الجراد الصحراوي ليس من المرجح في العصور الحديثة أن يتسبب في انعدام أمن غذائي على نطاق واسع.

304- وقد خلصت دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة إلى أن الاستراتيجيات الحالية لمكافحة الجراد الصحراوي تنأى عن المخاطرة وأن البلدان المتضررة ومجموعة المانحين الدوليين تستوعب تكاليف اقتصادية صافية كبيرة. وقد وُجهت انتقادات لهذه الدراسة، لأسباب من بينها أنها استبعدت البُعد الاجتماعي لخطر الجراد (منظمة الأغذية والزراعة، 2000)²¹، ولكن في الوقت ذاته كانت هناك بيانات قليلة للغاية عن هذا الجانب. ورأت دراسة أُجريت مؤخرا لتحديد التكاليف والفوائد الاقتصادية لمكافحة الجراد في شرق أستراليا أن الإنتاج الزراعي كان معرضا للخطر لو لم تجر عمليات مكافحة الجراد. وأظهرت هذه الدراسة أن نسبة الفائدة إلى التكلفة تبلغ 6.5²².

²⁰ Joffe, S.R. 1995. Desert Locust Management. A Time for Change. ورقات مناقشة البنك الدولي، البنك الدولي، واشنطن، العاصمة.

²¹ منظمة الأغذية والزراعة، 2000. تقرير عن الاجتماع المعني باقتصاديات الجراد الصحراوي. منظمة الأغذية والزراعة، روما، 28-30 يونيو/حزيران 2000. برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (EMPRES) المنطقة الوسطى. منظمة الأغذية والزراعة، روما.

²² Love, G. and D. Riwoe. 2005. التكاليف والفوائد الاقتصادية لمكافحة الجراد الصحراوي في شرق أستراليا. تقرير المكتب الاسترالي للاقتصاد الزراعي واقتصاد الموارد، أعد من أجل اللجنة الاسترالية المعنية بآفة الجراد، كانبرا.

305- ولم يُسفر عدد من الدراسات الإضافية بشأن أثر غزوات الجراد الصحراوي عن نتائج حاسمة. إلا أن البيانات التي جُمعت في أثناء هذا التقييم تبين أن نسبة تتراوح من 10 إلى 50 في المائة من مجموع السكان في بلدان منطقة الساحل التي أصابها غزو الجراد مؤخرا عانت من خسائر شديدة، إما مباشرة أو بطريق غير مباشر.

306- ومع ذلك، بينما تظل هناك تساؤلات بشأن الأثر الاقتصادي لغزوات الجراد الصحراوي، ينبثق اتفاق على أن آليات المراقبة والمكافحة الفعالة يمكن أن تحول دون حدوث غزوات جديدة للجراد وأن تخفّض بالتالي تخفيضاً هائلاً تكاليف المكافحة. ولذا، سيكون للاستثمار في صيانة نُظم فعالة للإنذار المبكر والمكافحة مردود مرتفع بالمقارنة بتكلفة مكافحة حدوث نكسات وأوبئة جراد جديدة.

307- وقد كان ذلك هو الدافع إلى المبادرة في سنة 1994 إلى إقامة عنصر خاص بالجراد الصحراوي في إطار نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود التابع لمنظمة الأغذية والزراعة. وهذا النظام أصبح نظاماً عاملاً تماماً في المنطقة الوسطى، كما وُفق مؤخراً على تنفيذه في المنطقة الغربية. ويرمي البرنامج إلى تعزيز قدرات وطاقات العناصر الوطنية والإقليمية والدولية لنظام إدارة الجراد الصحراوي في المنطقة لتنفيذ استراتيجيات مكافحة وقائية تتسم بالفعالية والكفاءة استناداً إلى الإنذار المبكر والقيام بتدخلات في الوقت المناسب وسليمة بيئياً للمكافحة.

308- وفي المنطقة الوسطى، وبالرغم من حدوث نشاط كبير للجراد في سنة 2003 وأوائل سنة 2004، تم تجنّب حدوث فورة. ومن الممكن اعتبار ذلك دليلاً على فعالية برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، ولكن يجب أن يُقال أيضاً إن هطول الأمطار في المنطقة الوسطى كان موزعاً على نطاق أقل انتشاراً إلى حد كبير ومحدوداً بدرجة أكبر مما كان في المنطقة الغربية. وكانت الفوائد المحتملة تحققها من خلال نظم الإنذار المبكر هي أيضاً أحد العوامل التي استُخدمت في تنفيذ مشروع طوارئ الجراد في أفريقيا الممول من البنك الدولي في سبعة بلدان بغرب أفريقيا بدءاً من عام 2004 فصاعداً.

309- ولم تُجمع بيانات بطريقة منهجية في أي من البلدان المتضررة عن المحاصيل والمراعي التي أنقذتها عمليات مكافحة الجراد أثناء حملة 2003-2005. ومن ثم، لم يتسن سوى استخدام حالتين محددين فقط لتحديد نسب الفوائد/التكاليف، وهما معروضتان في الملحق السادس.

310 - ولتحديد نسب الفوائد/التكاليف الخاصة بحملات مكافحة الجراد مستقبلاً،

يُوصى بأن:

- 11- توجد آليات في البلدان المعنية لتقدير الفوائد الكلية لحملة مكافحة (قيمة الإنتاج الذي يُنقذ والفوائد الإضافية).
- 12- تُشرك الهياكل الوطنية المختصة (إدارات الإحصاءات الزراعية، وما إليها) في جمع البيانات اللازمة وفي إعداد هذه التقديرات للفوائد.

جيم- الأثر على صحة الإنسان والبيئة

311- مثلما حدث في الحملات السابقة لمكافحة الجراد الصحراوي، ظلت مكافحة الكيماوية هي الأكثر استخداماً، إن لم تكن النهج الوحيد، أثناء حملة 2003-2005 للتصدي لغزوات الجراد. وكانت كمية مبيدات الآفات التي استُخدمت في جميع البلدان المتضررة في حدود 13 مليون لتر، جرى رشها فوق مساحة كلية بلغت حوالي 12.9 مليون هكتار.

312- وحالياً لا توجد في المنطقة سبل أخرى للمكافحة تتسم بالكفاءة والفعالية لكي تحل محل مبيدات الآفات التركيبية من أجل القيام بعمليات مكافحة للجراد الصحراوي على نطاق كبير. ويُنظر أحياناً في فكرة القيام بعمليات مكافحة معينة باستخدام وسائل بديلة وبتكاليف بيئية أقل. إلا أن مكافحة البيولوجية لا يبدو أنها خيار صالح. فالجراد لا يموت إلا بعد انقضاء أكثر من عشرة أيام على معالجته بوسائل مكافحة البيولوجية البديلة المتاحة حالياً. وبعض هذه الوسائل جرت عمليات تجريب إضافية له في سياق حملة 2003-2005 والأمل معقود على أن توفر هذه التجارب مزيداً من الفهم المستبصر للظروف التي قد تثبت فيها فعالية هذه المنتجات.

313- ووفقاً للردود على استبيان التقييم الموجه إلى البلدان المتضررة، وُضعت في 12 بلداً خطط توجيهية وطنية لاستخدام مبيدات الآفات استخداماً مأموناً وفعالاً لمكافحة الجراد الصحراوي. وقدمت البلدان جميعها تدريباً أثناء الخدمة لموظفيها لتعزيز رصد الجراد الصحراوي وتعزيز قدراتهم على مكافحته. وأفاد نصف البلدان بأن أكثر من 75 في المائة من الموظفين تلقوا تدريباً كل عام. وكان التقدير الذي ناله التدريب عموماً هو أنه فعال.

314- وقد رُصدت المؤشرات البيئية والصحية في 64 في المائة من البلدان؛ وبلغ هذا الرصد 100 في المائة في البلدان التي يوجد فيها مستوى مرتفع من التفشي. ووفقاً للردود الواردة كان عدد حالات التلوث بمبيدات الآفات هزيباً. وكانت الأسباب الرئيسية لعدم الرصد البيئي هو عدم وجود قواعد وإجراءات، وعدم وجود خطط عمل، ونقص الموارد المالية/اللوجستية والخبرة الفنية. وأفادت ثمانية بلدان بأنها تقيدت بالإجراءات الضرورية لسلامة مبيدات الآفات. وراقبت ستة بلدان حالات حدوث تعرض لمبيدات الآفات واستخدمت لهذا الغرض اختبارات إنزيم الكولينستراز (CHOLINESTERASE). ورأى 13 بلداً (87 في المائة) أن استخدام الملابس الواقية كان أفضل من مرض. وبُذلت جهود

لإيجاد وعي بشأن المخاطر البيئية والصحية، ولوضع خطوط توجيهية لعمليات مكافحة. ويرى فريق التقييم أن البلدان ينبغي أن تسعى في المستقبل إلى التقيد بالقواعد والأنظمة الموضوعة وإلى تطبيقها.

315- وكانت هناك مراقبة لمعدلات استخدام مبيدات الآفات في 11 بلدا، بينما رُصد في 12 بلدا التخزين السليم لمبيدات الآفات، وبقيت مخزونات من مبيدات الآفات في 12 بلدا، ورُصدت نوعية مبيدات الآفات في ثمانية بلدان. وما زال التخزين السليم لمبيدات الآفات يمثل مشكلة، خصوصا في بعض بلدان منطقة الساحل. ففي أربعة من أحد عشر بلدا قدمت معلومات عن هذا الموضوع، تُخزن المبيدات في مناطق سكنية. وأوضح عدد مماثل من البلدان أن مبيدات الآفات تُخزن في الهواء الطلق. وتوجد كمية كبيرة من مخلفات مبيدات الآفات في البلدان المتضررة يمكن أن تشكل خطرا محتملا.

316- وقدم نصف البلدان تفاصيل عن جمع العبوات؛ وقد جُمعت نسبة قدرها 70 في المائة من العبوات في المتوسط. وفي 30 في المائة من الحالات جرى تخزين هذه العبوات بدون توافر أمن كامل. وأفادت أربعة بلدان بأن العبوات الفارغة للمبيدات قد أُتلفت؛ بينما أُعيد تدويرها جزئيا في ثلاثة بلدان.

317- وبالمقارنة بالحملات السابقة تحقق قدر كبير من التقدم أثناء حملة 2003-2005 فيما يتعلق بصحة الإنسان والحيوان والمسائل البيئية. ففي أعقاب إنشاء وزارات للبيئة أثناء تسعينات القرن العشرين، وُضعت، أو يجري وضع، استراتيجيات لتحسين حماية الصحة وإدارة البيئة في كثير من البلدان المتضررة. وبدأ وضع أُطر لاستراتيجيات الامتثال وبرامج الإنفاذ (خطط عمل وطنية بشأن البيئة، ومدونات بيئية، ومدونات للمياه، وما إلى ذلك). وأثناء حملة 2003-2005 اعتمدت قواعد وأنظمة تقنية، تستند في العادة إلى الخطوط التوجيهية المتعلقة بالجراد الصحراوي التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة ووافقت عليها لجنة مكافحة الجراد الصحراوي. وكان يوجد في جميع المشروعات التي نفذتها منظمة الأغذية والزراعة عنصر يتعلق بصحة الإنسان والبيئة.

318- وفي حقيقة الأمر أصبحت هناك حاليا إجراءات وقواعد موجودة في البلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل لتسجيل مبيدات الآفات التي تُستخدم في مكافحة الجراد. ومع أن هذه الإجراءات والقواعد تمثل إطارا جوهريا للمبادئ الأساسية لوضع استراتيجيات ناجحة لإدارة صحة البيئة والصحة العامة، فإنها مجرد خطوة أولى فقط.

319- وفي بعض البلدان لم توضع الأنظمة والقواعد المتعلقة بمبيدات الآفات من خلال عملية شملت جميع الوزارات الحكومية المسؤولة والمعنية (الزراعة والبيئة والصحة وما إليها). ولهذا السبب فإن هذه الأنظمة والقواعد غالبا ما تكون غير متسقة أو حتى متعارضة، مما يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل تطبيقها. وعلاوة على ذلك، تعتمد بعض التدابير التنظيمية التقنية على وجود تقانات باهظة التكلفة أو غير متوافرة، مما يجعل تبنيها وتطبيقها صعبا.

320- والخطوة الجوهرية الثانية تتعلق بالامتثال بصدد تنفيذ مجموعة من الشروط. والامتثال يتحقق عندما تُستوفى الشروط المسبقة الضرورية وتتحقق النتائج الصحية والبيئية المرغوبة.

321- وأثناء حملة مكافحة الجراد الصحراوي التي جرت في الفترة 2003-2005، بذلت أغلبية البلدان جهدا للتغلب على بعض العقبات التي تحول دون الامتثال وذلك من خلال اتباع نهج مختلفة. وقد قدمت تلك البلدان عادة تدريباً لتعزيز القدرات البشرية. وقُدمت أيضاً مساعدة تقنية للبلدان ذات الموارد المحدودة في مجال إدارة الصحة العامة ونوعية البيئة. واستُعين بوسائل الإعلام الجماهيرية لتوعية الجمهور بالتهديد المحتمل الذي تمثله بالنسبة لصحة الإنسان وللبيئة مبيدات الآفات التي تُستخدم في مكافحة الجراد الصحراوي. وفي النيجر حيث جُمعت نسبة مئوية منخفضة من العبوات الفارغة، قُدمت حوافز مالية لتشجيعاً للفرق المعنية بالصحة النباتية على الامتثال لمتطلبات خفض أو إزالة الأثر السلبي المحتمل لهذه العبوات داخل المجتمعات المحلية.

322- ووضعت بعض بلدان منطقة المغرب العربي (الجزائر والمغرب) ونفذت خطة امتثال تتضمن الرصد، ولكن أغلبية البلدان لم تُنشئ بعد نظاماً لتعزيز قدراتها في مجال الإدارة الصحية والبيئية تعزيزاً فعالاً ولوضع خطة شاملة للرصد/التقييم كجزء لا يتجزأ من الممارسات السليمة لمكافحة الجراد الصحراوي. وعلاوة على ذلك، أظهرت الخبرة المكتسبة في البلدان المتضررة أن التشجيع على الامتثال وحده لا يحقق حماية فعالة للصحة العامة وللبيئة، بالنظر إلى أن استراتيجيات الامتثال تتطلب وجود مزيج من التشجيع والإنفاذ.

323- والإنفاذ هو ثالث وآخر خطوة نحو الإدارة الصحية والبيئية المستدامة ويتكون من مجموعة من ممارسات وإجراءات محددة يقتضيها القانون للحد، إما مباشرة أو بطريق غير مباشر، من المخاطر على الصحة والبيئة أو للوقاية من تلك المخاطر. وهي تشمل اتخاذ تدابير (1) لتحقيق الامتثال من جانب منتجي مبيدات الآفات والقائمين على تنفيذ عمليات مكافحة الكيماوية و (2) لتصحيح أو وقف النشاطات التي تعرّض البيئة والصحة العامة للخطر. وبوجه عام لم تبلغ بعد تماماً البلدان المعنية بمكافحة الجراد، ومن بينها معظم بلدان منطقة المغرب العربي، تلك المرحلة.

324- وقد أبلغ سكان محليون في البلدان المعنية، وخصوصاً بلدان منطقة الساحل، عن حالات تسمم وتلوث بمبيدات الآفات. ولم يكن من السهل دائماً إظهار العواقب السلبية لمبيدات الآفات المستخدمة. وتوجد فروق بين الأرقام الرسمية والمعلومات التي جُمعت في المساحات التي عولجت، ولكن بالنظر إلى عدم رصد هذه التأثيرات بطريقة منتظمة وفي الوقت المناسب، لم يتسن الحصول على بيانات موثوقة. وعلى الاختلاف من بلدان المغرب العربي، لا توجد لدى عدد لا يستهان به من بلدان منطقة الساحل استراتيجية مناسبة لتقييم الأثر البيئي، كما أن تلك البلدان تفتقر إلى مختبرات متخصصة وموظفين مؤهلين تأهيلاً جيداً.

325- وفي بعض البلدان المتضررة من قبيل بوركينا فاسو والنيجر، يُعتبر الجراد الصحراوي مصدراً هاماً للبروتين، ويُباع بسعر مرتفع بالمقارنة بالمنتجات الغذائية الأساسية، من قبيل الأرز والدخن ولكن بالنظر إلى عدم وجود ضوابط

سليمة نتيجة لعدم وجود مختبرات تُجري تقديرات لنسبة مخلفات مبيدات الآفات لدى الإنسان، لا توجد وسيلة لتحديد ما إذا كان الجراد الذي يُباع في الأسواق المحلية خالياً من مبيدات الآفات.

326- واعتباراً للمذكور آنفاً، وسعيًا إلى الحد إلى أدنى درجة من المخاطر بالنسبة لسلامة ورفاه السكان، وسعيًا إلى كفاءة حماية البيئة حماية فعالة،

يُوصى بأن يجري في البلدان المعنية:

- 13- تعزيز قدرة المهنيين العاملين في مجال البيئة والصحة وذلك من خلال التدريب الموجه إلى فهم واحترام القواعد ومعايير الجودة، والإجراءات والأنظمة البيئية، والتدابير الاحترازية والتخفيفية والتخفيفية؛ تزويد أولئك المهنيين باللوجستيات والإمكانات المالية اللازمة لإجراء اختبارات للجودة وتفتيشات ميدانية؛
- 14- تدريب مَنْ يستخدمون مبيدات الآفات وتوعيتهم لكفاءة فهمهم تمامًا وإتباعهم للقواعد والأنظمة المتعلقة باستخدام مبيدات الآفات.

327- وغالبًا ما كان هناك افتقار عند بداية عمليات مكافحة الجراد، وخصوصًا في بلدان منطقة الساحل، إلى مشاركة جميع السلطات المعنية في تخطيط وتنظيم الحملة وإعداد خطط للطوارئ. ولو كان الأخصائيين البيئيون وكذلك المعنيون بتسجيل مبيدات الآفات واستخدامها الآمن، فضلًا عن خبراء الاتصال وغيرهم من الأشخاص المتمرسين، قد خططوا للأعمال معًا قبل بدء الحملة لكانوا قد تمكنوا من إدماج الشواغل البيئية والصحية في مرحلة أبكر من مراحل صياغة مختلف البرامج.

328- ولقد كانت الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد في بلدان المغرب العربي قادرة عادة على كفاءة الحماية الطبية ورصد الموظفين المهنيين الضالعين في عمليات مكافحة الجراد الصحراوي. وكانت هذه هي الحالة، مثلاً، فيما يتعلق بالوحدة الموجودة في المغرب التي تستعين بطبيب متفرغ لديها، على اتصال بخبراء وزارة الصحة على المستوى الميداني في الولايات (المقاطعات) لكفاءة الإشراف الطبي على الموظفين العاملين في مراكز القيادة الإقليمية لعمليات مكافحة الجراد. وفي الجزائر يتولى المركز القومي لعلم السموم المسؤولية عن اختبار مستويات إنزيم الكولينستراز لدى الموظفين المهنيين.

329- وفي غالبية بلدان الساحل أُجريت لقلة قليلة للغاية من موظفي خدمات وقاية النباتات الذين شاركوا في عمليات مكافحة الجراد الصحراوي اختبارات إنزيم الكولينستراز قبل بدء الحملة، وإن كان قد حدث عادة فيما بعد. ولكن، بدون توافر إحالة قبل العلاج، يُصبح تحديد وجود تأثير محتمل على مستوى إنزيم الكولينستراز غير مضمون. ففرق مكافحة في القرى كانت تعمل في ظل وقاية هزيلة وإشراف طبي هزيل وذلك بسبب أعدادها وانتشارها في البلد.

330- وحرصاً على مراعاة سلامة الموظفين الضالعين في عمليات مكافحة الكيماوية مراعاة جيدة،

يُوصى بأن:

- 15- يُكفل الإشراف الطبي على الموظفين المتخصصين الضالعين في عمليات مكافحة الكيماوية، بما في ذلك بتزويدهم بمعدات الوقاية الكافية؛
- 16- تُوقف مشاركة الفرق القروية للصحة النباتية في عمليات حملة مكافحة الكيماوية للجراد حرصا على سلامة العاملين فيها، ولكن يُوصى بتعزيز قدرات تلك الفرق على رصد الجراد.

331 - وما زالت توجد كميات كبيرة من مبيدات الآفات في البلدان التي تتعرض لغزو الجراد الصحراوي. إذ يقدر وجود 6.2 مليون لتر إما باقية من حملة 2003-2005 أو مصدرها هو المشتريات التي حدثت بعد الحملة للتهيؤ لغزو جديد محتمل. وغالبا ما تُخزن هذه الأرصدة في ظل ظروف أقل من مثلى، خصوصا في بلدان الساحل، مما قد يكون له أثر سلبي على تاريخ انتهاء صلاحيتها. ومن ثم من الممكن أن تؤدي هذه المنتجات إلى زيادة المخزونات الموجودة من مبيدات الآفات التي عفى عليها الزمن، والتي تمثل بالفعل تحديا من حيث إدارتها والتخلص منها في البلدان المعنية. وتوجد مخزونة في مالي والنيجر كميات تبلغ حوالي 20 000 لتر من الديفلوبنزورون المقدم لهما من منظمة الأغذية والزراعة. ولا يمكن استخدام هذه الكميات لأنها تؤدي إلى تآكل معدات الرش بواسطة الطائرات.

332 - وفي بلدان معينة، مثل النيجر والسنغال، لوحظ حدوث انخفاض في كمية مخلفات مبيدات الآفات منذ انتهاء الحملة. وفي السنغال انخفض المخزون من 877 700 لتر إلى 672 760 لترا خلال الفترة من أبريل/ أيار 2005 إلى ديسمبر/ كانون الأول 2005، وانخفض في النيجر من 232 495 لترا إلى 187 590 لترا. وقُدِّم تفسير لذلك إلى بعثة التقييم.

333 - وتجنباً لتراكم مخزونات كبيرة نوقشت في مناسبات شتى فكرة إنشاء مصرف لمبيدات الآفات لصالح عمليات الجراد الصحراوي. ويمكن أن يأخذ ذلك شكل ترتيبات تعاقدية مع منتجي مبيدات الآفات لكفالة توافر مبيدات الآفات بسرعة وتوريدها متى وحيثما كانت هناك حاجة إليها. ومن الممكن أيضا أن يتضمن ذلك التشجيع على ترتيبات ثلاثية تيسر بها، مثلا، منظمة الأغذية والزراعة نقل كمية معينة من مبيدات الآفات من بلد إلى آخر. وهذه الترتيبات، إذا ثبت نجاحها، من شأنها أن تُعيد طمأنة البلدان المتضررة إلى أن الإمدادات من مبيدات الآفات ستتوافر في الوقت المناسب وأنها ستتجنب بذلك تراكم كميات كبيرة من المبيدات لديها قد تصبح بعد ذلك غير صالحة للاستعمال. وثمة خيار آخر هو إنشاء صندوق خاص وإجراءات خاصة يتيحان شراء مبيدات الآفات على وجه السرعة.

334 - ووفقا للمعلومات الواردة من البلدان لم يُجمع إلا نسبة تتراوح من 30 إلى 80 في المائة من عبوات مبيدات الآفات الفارغة. وتحققت أعلى مستويات جمع تلك العبوات بجمع العبوات التي تحوي كميات تتراوح من 100 إلى 200 لتر في البلدان التي لم يبق فيها بعمليات مكافحة سوى أشخاص فنيين فقط. وفي بلدان منطقة الساحل حيث كانت الفرق القروية جزءا رئيسيا من عمليات مكافحة الكيماوية، قُدمت عبوات بلاستيكية لا تحوي سوى كميات

تتراوح من لتر واحد إلى 5 لترات تيسيرا للتعامل مع المبيدات. وكثيرا ما كان يُعاد استخدام هذه العبوات لأغراض منزلية وغالبا ما كان يحدث ذلك عند مصدر التلوث. وكان للجهود المبذولة في مجال توعية السكان بأخطار هذه العبوات ودعوة المزارعين إلى إعادتها بعض الأثر، ولكنها لم تحقق النتائج المتوقعة.

335 - وكان التصرف في العبوات الفارغة شاغلا أيضا للبلدان المعنية. فتخزين عبوات فارغة يتطلب وجود حيز كبير. وبصرف النظر عن كيفية تخزين هذه العبوات، فإنها تصبح على المدى الطويل مصدرا للتلوث. وقد وُجد حل فعال للعبوات التي تحوي 200 لتر، من خلال استخدام جراثيم دارية. وحصلت بضعة بلدان من البلدان التي تتعرض لغزو الجراد الصحراوي على جراثيم تغسل الأوعية المعدنية وتطهرها وتضعها، لكي يُعاد تدويرها بعد ذلك في مسابك. ولكن هذه التقنية الجديدة لا يمكن استخدامها في حالة الأوعية البلاستيكية ذات أي سعة.

336 - وبالنظر إلى الجوانب المذكورة آنفا،

يُوصى بأن:

- 17- يتجنب جميع الأطراف المعنية طلب وتوزيع مبيدات آفات في عبوات سعتها أقل من 50 لترا وبأن تشتري تلك الأطراف مبيدات الآفات التي تكون داخل عبوات معدنية ذات سعة كبيرة، تتراوح من 100 إلى 200 لتر.
- 18 - تُستخدم جراثيم دارية لإبادة العبوات المعدنية في جميع البلدان التي تتعرض لغزو الجراد الصحراوي، وتشجع الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد على إعادة تدوير المسابك للعبوات المجروشة.
- 19 - يوضع، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والبلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، اتفاق مع الشركات المعنية لصناعة مبيدات الآفات لكي تسترد عبواتها.

دال- الجوانب المؤسسية والتنظيمية

337 - أيد الشركاء جميعهم، إما مباشرة أو بطريق غير مباشر، الاستراتيجية العامة لمكافحة الجراد أثناء الحملة. ولكن نقص الخبرة والوسائل لم يُتاح لمعظم البلدان أن تقوم بما يلزم من عمليات رصد ومكافحة بطريقة فعالة. وكان هناك اختلاف كبير بين البلدان فيما يتعلق بنوع الأفراد الضالعين في عمليات المكافحة. فقد قام بتلك العمليات حصرا في بعض البلدان فنيون مدربون تدريباً جيداً، بينما شاركت في القيام بتلك العمليات في بلدان أخرى طائفة واسعة من أفراد لديهم خبرة محدودة للغاية أو لا توجد لديهم أي خبرة على الإطلاق. ويرى فريق التقييم أن حملات مكافحة الجراد الصحراوي ينبغي أن يضطلع بها موظفون مؤهلون تأهيلاً مناسباً.

338 - وتباين تباينا كبيرا تنسيق مختلف النشاطات على الصعيد الوطني، بحيث لم تكن هناك تقريبا أية ترتيبات محددة في بعض البلدان بينما أنشئت في بلدان أخرى مجموعة واسعة من اللجان على مستويات تقنية وسياسية

مختلفة. وقد تكون لدى البلدان متطلبات مختلفة في هذا الصدد، ولكن ينبغي كحد أدنى إنشاء لجنة تنسيق وطنية، يفضل أن تكون برئاسة وزير الزراعة، إلى جانب إنشاء لجنة مشتركة بين الحكومة والجهة المانحة.

339 - وقد طُلب إلى المانحين، من خلال الاستبيانات، أن يبينوا ما يرون أنه يمثل مواطن القوة ومواطن الضعف الرئيسية في التنسيق الدولي لحملة مكافحة الجراد وفي الدعم المقدم لها، بما في ذلك التنسيق بين مختلف المانحين والبلدان المتضررة. وتشير ردودهم إلى ما يلي.

340 - ويتمثل دور منظمة الأغذية والزراعة في مكافحة الجراد، المسند إليها من جانب البلدان الأعضاء فيها، في تنسيق المكافحة وتعزيز نظم المعلومات على الصعيد الدولي. وقد أصبحت المنظمة تشارك في تنفيذ المشروعات لعدم وجود آليات بديلة. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية ينبغي أن تضطلع بذلك هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة العربية، بشرط أن تصبح هيئة تنفيذية فعالة، تدير مع الهيئات الوطنية عمليات مكافحة الجراد.

341 - وليس بمقدور معظم البلدان المتضررة، وبخاصة في منطقة الساحل، أن تنظم وتنفذ بفعالية عمليات مكافحة للجراد على نطاق كبير وما يرتبط بذلك من لوجستيات، سواء كانت وقائية أو لمكافحة الغزو. وعلاوة على ذلك لا تنفذ بالكامل برامج منظمة الأغذية والزراعة للوقاية من الجراد الصحراوي وللتنسيق في هذا الصدد، فعلى سبيل المثال لا يُنفذ بالكامل نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (EMPRES)، في إحدى المنطقتين اللتين بدأ تنفيذه فيهما. ومن ثم، من المرجح في كثير من الأحيان أن تكون هناك ثغرة ينبغي سدها. وإذا كان المراد أن تشارك منظمة الأغذية والزراعة في التنسيق، وهو ما يوجد لديها قدرات فيه تفتقر إليها هيئات أخرى كثيرة، أو في تنفيذ المشروعات فقط، فإن هذه الثغرات يجب سدها بطرق أخرى. وينبغي أن يكون الهدف على المدى الطويل هو أن تصبح لدى البلدان ذاتها ولدى منظماتها الإقليمية القدرة على تولي المسؤولية عن تنفيذ المشروعات.

342 - والجراد مشكلة إقليمية، ومن ثم من حُسن الحظ وجود منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات إقليمية للتعامل مع هذه الجوانب. ومن مواطن الضعف عدم وجود وضوح بشأن الأدوار المختلفة للعناصر الفاعلة المختلفة، وكيفية الارتباط فيما بينها. وقد يؤدي ذلك إلى ازدواجية الجهود وإهدار الوقت والموارد. وعلاوة على ذلك، لا يكون مستوى ونوعية المعلومات كافيين دائما. ومن بين نقاط الضعف أيضا الافتقار إلى موظفين مؤهلين، والافتقار إلى معدات للوحدات الوطنية لمكافحة الجراد في بلدان الخط الأمامي، وعدم وجود ميزانية سنوية لمكافحة الجراد في البلدان المعنية لكفالة وجود عمليات رصد وقائي وعمليات مكافحة. وينبغي أن يُذكر، كمواطن من مواطن القوة، تداول المعلومات المتعلقة بالجراد بين البلدان.

343 - ولم يرق بعض المانحين بدور التنسيق: فقد كان قدر قليل من النقود يمر عبر منظمة الأغذية والزراعة وكان قدر ضئيل من المعلومات يقدم بشأن ما يقوم المانحون بتمويله. ولم تقم بهذا الدور أيضا في بعض الأحيان البلدان المتضررة؛ فقد اختارت أن يكون هناك مانحون متعددون، بحيث تجتمع مع المانحين واحدا تلو الآخر بدون تقديم

معلومات عما ناقشته مع الآخر، وكثيرا ما كانت تفضل التمويل المباشر حرصا على وضوح أكبر بالنسبة للرأي العام، أو لأسباب أخرى.

344 - والمنظمة الأغذية والزراعة هنا دور كبير يجب أن تقوم به وينبغي أن تكون قادرة بشكل ما على تعزيز دورها التنسيق فيما بين أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ولو استطاعت المنظمة أن تركز تركيزا أكبر على التنسيق وتترك التنفيذ حيثما كان ذلك ممكنا لمنظمات أخرى، فإنها يمكن أن تزيد من مصداقيتها كوسيط اتصال وكموزع للمعلومات. وفي هذه الحالة ستعتمد البلدان المتضررة اعتمادا أكبر على المنظمة وستبلغها بجميع الترتيبات الثنائية، وسينطبق ذلك أيضا على البلدان المانحة وعلى المنظمات الدولية.

345 - وبالنظر إلى النتائج العامة المتعلقة بمكافحة الجراد أثناء الحملة الأخيرة، فقد أدت استجابة المجتمع الدولي إلى الحد من الضرر، وإن كانت قد جاءت متأخرة نوعا ما. ولم يكن التنسيق على الصعيد الميداني سهلا وذلك لوجود شركاء كثيرين ضالعين وللافتقار إلى إطار للتدخلات. ولم تعد وثائق نداءات مناسبة من أجل المانحين. وكانت قدرة منظمة الأغذية والزراعة على الصعيد الميداني ووجودها التنفيذي محدودين.

346 - والتنسيق بحد ذاته مهمة شاقة فيما يتعلق بالجراد الصحراوي بالنظر إلى المساحات التي يغطيها وتلقائيتها. وليس من الواقعي الاعتماد المطلق على وجود تنسيق مركزي للتصدي للجراد الصحراوي. فمن المهم إدراك أن التنسيق المركزي قد يصلح للاتصال بالمثلين الميدانيين ولكن توجد حاجة مبررة إلى بدء جهود تنسيقية على الصعيدين الإقليمي والوطني. والجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية في تنظيم لجان تنسيق قطرية/إقليمية هي أداة يلزم تعزيزها باعتبارها خط الاتصال الأول مع المانحين في المناطق التي يمكن فيها وصف المشكلة الحقيقية.

347 - ويعتقد فريق التقييم أن منظمة الأغذية والزراعة ينبغي أن تظل الاختيار المنطقي لتنفيذ المشروعات المتعددة الأطراف لمكافحة الجراد الصحراوي. ولكنها ينبغي أن تحاول القيام بذلك بطريقة غير مركزية إلى حد أكبر كثيرا مع السماح للموظفين المسؤولين عن مختلف نشاطات المشاريع باتخاذ قرارات والقيام بمسؤولياتهم على وجه السرعة.

الترتيبات المؤسسية

348 - يلزم وجود فهم أفضل كثيرا لدور ومسؤوليات جميع الجهات المعنية، والبلدان المتضررة، والمانحين، ومنظمة الأغذية والزراعة، والطريقة التي تشجع بها وتكفل لجنة مكافحة الجراد الصحراوي والهيئات الإقليمية رصد ومكافحة الجراد الصحراوي بفعالية. فعلى سبيل المثال، كان الانطباع الذي تولد لدى فريق التقييم هو أن بعض البلدان المتضررة ترى، فيما يتعلق بطوارئ الجراد الصحراوي، أن التدابير التي يجب الاضطلاع بها هي في المقام الأول من مسؤوليات منظمة الأغذية والزراعة والهيئات الإقليمية. كذلك يرى المانحون وترى البلدان المتضررة أن طوارئ الجراد الصحراوي هي طوارئ فريدة وقائمة بذاتها. ومن الضروري إدراك وجود متوالية تبدأ من الانحسار وتمر عبر مرحلة ما قبل الطوارئ وتنتهي بوجود حالة طوارئ.

349- والحد من تواتر وأهمية تفشيات الجراد الصحراوي وحدوث فورات في أعداده يتطلب مشاركة ودعمًا للسلسلة الكاملة للنشاطات المرتبطة بهذه المراحل الثلاث. فإبرام عقد تأمين عندما يكون المنزل مشتعلًا فعلاً ليس نهجاً واقعياً ولا فعالاً من حيث التكلفة. وينبغي أن يكفل وجود التزام أكثر جدية بالتطورات المختلفة من قِبَل مختلف الجهات المعنية وجود استعداد أفضل عند نشوء طوارئ، وأن يحد من نوع العواقب المالية والاجتماعية - الاقتصادية كتلك التي حدثت أثناء حملة 2003-2005.

350- والجراد الصحراوي هو تهديد دائم، وسيظل كذلك، بالنسبة للأمن الغذائي وسبل معيشة السكان الريفيين الذين يعيشون في مناطق قاحلة وشبه قاحلة صعبة. وعلى مدى السنوات الـ 50 الماضية استُحدثت وسائل للرصد والمكافحة تتيح متابعة التطورات المتعلقة بالجراد الصحراوي متابعة أفضل وتتيح مكافحة ذلك الجراد مكافحة أكثر فعالية. ومن ثم فإن أهمية هذا التهديد يمكن الحد منها بدرجة كبيرة، بشرط تهيئة الظروف اللازمة لاستخدام هذه الوسائل بطريقة مثلى وفعالة. وتحقيقاً لذلك يجب أن تتابع البلدان المعنية ويتابع المجتمع الدولي هذا التهديد بصفة منتظمة.

351- وكما نوقش في هذا التقرير، ثمة حاجة إلى دعم وتنفيذ استراتيجيات وخطط تنفيذية واضحة. وهذا يتحقق إلى حد كبير في المنطقة الغربية على المدى القصير من خلال برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود. ولكن ينبغي كفالة تقديم دعم كاف على المدى الأطول للترتيبات الموجودة. وينبغي أيضاً تعهد برنامج النظام للمنطقة الغربية تعهداً وافياً.

352- ويجب أن تكفل البلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية وجود دعم جيد على الصعيدين الوطني والإقليمي لعمليات رصد ومكافحة فعالة. والفعالية التنفيذية لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية، والهيئات الإقليمية الأخرى، يحددها التزام ومشاركة البلدان الأعضاء فيها. وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي في منطقة الساحل فإن المانحين ينبغي أن يكونوا مستعدين لتقديم دعم تكميلي للمدخلات المقدمة من البلدان أنفسهم.

353- ومن الضروري (1) الإقرار إقراراً أفضل بأن الجراد الصحراوي يشكل تهديداً كبيراً دائماً بالنسبة للأمن الغذائي وسبل معيشة أعداد كبيرة من الناس في البلدان التي تحتاج أصلاً إلى مساعدة إنمائية دولية كبيرة للغاية؛ (2) تقديم البلدان المعنية والمجتمع الدولي دعماً قوياً للقيام على نحو فعال بما يلزم من نشاطات رصد ومكافحة الجراد الصحراوي أثناء مرحلة انحساره ومرحلة ما قبل طواره ومرحلة طواره؛ و (3) إقامة شراكة مثمرة مع وجود دعم نشط وثقة من جانب جميع المعنيين.

354 - وترد في جزء لاحق من التقرير توصيات محددة بشأن هذه المسألة

هاء- النوعية والكفاية التقنيتان

355- من أهم المعوقات التي لوحظت أثناء حملة مكافحة الجراد الصحراوي عدم كفاية توافر موارد بشرية مؤهلة جيدا في معظم البلدان المعنية، خصوصا بلدان منطقة الساحل. ففي حالة نشوء أزمة يجري تعزيز الموظفين الذين يمثلون عصب هياكل المكافحة في هذه البلدان بواسطة أشخاص من إدارات مختلفة لا تتوافر لديهم عموما دراية كافية تمكنهم من القيام بنشاطات الرصد والمكافحة بطريقة مناسبة. وقد استُشفت من خلال نوعية المعلومات التي جُمعت عواقب ذلك على وجه الخصوص في أثناء الجزء الأول من الحملة. وأدى ذلك في بعض الأحيان إلى قصور شديد، وخصوصا فيما يتعلق بالمساحات الموبوءة والمعالجة، وفيما يتعلق بتفاصيل كفاءة عمليات المعالجة التي لم يضطلع بها دائما بطريقة فعالة. ولم يُتاح سوء حالة المعدات، لاسيما الوسائل المستخدمة في عمليات المكافحة الأرضية وأحيانا حتى المكافحة الجوية (حالة النيجر)، تحقيق النتائج المتوقعة.

356 - وأتاحت الدروس المستفادة أثناء الجزء الأول من الحملة اتخاذ سلسلة من التدابير لتحسين النوعية التقنية للتدخلات من خلال برامج تدريبية تنظمها البلدان أنفسها في حالة المغرب العربي، وتنظمها منظمة الأغذية والزراعة في حالة معظم بلدان منطقة الساحل. وقد شملت نشاطات التدريب هذه مواضيع شتى مرتبطة بمكافحة الجراد، ومن بينها جوانب الرصد البيئي.

357 - ولمساعدة بلدان الساحل على إدارة أزمة الجراد الصحراوي إدارة أفضل، استعانت منظمة الأغذية والزراعة، بدعم مالي من المانحين، بخدمات 22 استشاريا دوليا، وُظف تسعة منهم في بلدان الخط الأمامي لكي يقدموا المشورة والمساعدة التقنيتين. وتعاقدت منظمة الأغذية والزراعة أيضا على 14 طائرة مزودة بنظام لتوجيه مسار النظام العالمي المتميز لتحديد الموضع لتحسين رصد نوعية عمليات المكافحة الكيميائية. وعلاوة على توفير 50 مركبة ذات دفع رباعي العجلات، جرى تركيب عدد كبير من أنواع جديدة من الرشاشات، المهيأة بطريقة أفضل لمكافحة الجراد، على المركبات. وقُدِّمت إلى البلدان كمية كبيرة من معدات الاتصال الفائقة الأداء. وأدى ذلك إلى حدوث تحسُّن كبير للغاية في جمع ونقل البيانات الميدانية المتعلقة بالجراد الصحراوي.

358 - ومن دواعي الأسف أن غالبية البلدان التي شملتها نكسة الجراد الصحراوي لم تكن لديها خطة فعالة طارئة من أجل الحملة. وكانت لجنة مكافحة الجراد الصحراوي قد أصرت في اجتماعها غير العادي، الذي عُقد في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2004، على أهمية وجود خطط من هذا القبيل لتكون قادرة على الاستجابة بدقة على مختلف المستويات للتهديد الذي يمثله الجراد. ونظمت جماعتها التقنية في نواكشوط بموريتانيا حلقة عمل بشأن هذا الموضوع لمساعدة البلدان في وضع هذه الخطط. وجرت زيادة بلورة هذه الخطط فيما يتعلق ببلدان الخط الأمامي في اجتماع اشتركت في تنظيمه منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي في باماكو، مالي، في أبريل/نيسان 2005.

359 - وفيما يتعلق بمبيدات الآفات، كان ما يقرب من جميع المبيدات التي استُخدمت أثناء حملة مكافحة الجراد الصحراوي جزءا من قائمة المنتجات التي أوصت بها الجماعة المرجعية بشأن مبيدات الآفات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وكان الكلوروبيريغوس والملاثيون والديلتاميثرين هي المبيدات الأكثر شيوعا. وللدلتاميثرين تأثير فتاك

وسرعة تحليل مثيران للاهتمام بدرجة أكبر، ولكن سعره المرتفع نسبياً يقصر استخدامه على حالات محاصيل خاصة، كما هو الحال في المغرب.

360 - وبينما اشترت بلدان المغرب العربي من مواردها هي تقريباً جميع مبيدات الآفات اللازمة لها، فإن بلدان منطقة الساحل حصلت على معظم تلك المبيدات من خلال الهبات، إما من خلال منظمة الأغذية والزراعة أو ثنائياً. وتأكدت المنظمة من إتباع القواعد والأنظمة المتعلقة باستخدام منتجات الصحة النباتية في البلدان المعنية ولم تقدم منتجات لم يُوافق عليها رسمياً. ولم تكن هذه هي الحالة دائماً فيما يتعلق ببعض الهبات الواردة من مصادر محلية.

361 - وقد أصبحت إدارة مخزونات مبيدات الآفات شاغلاً رئيسياً بالنسبة لسلطات مكافحة الجراد، التي حاولت من خلال تدابير مختلفة أن تكفل تخزين تلك المبيدات تخزيناً أفضل على أساس الوسائل المتاحة، بينما كانت تنتظر بناء المخازن الملائمة. وأفضل مثال هو المغرب التي توجد لديها ظروف تخزين تستوفي المعايير الدولية المتفق عليها.

362 - وفعالية وكفاءة عمليات مكافحة المضطلع بها في مختلف البلدان تعبر عنها إلى حد كبير تكاليف عمليات مكافحة لكل هكتار. ومن دواعي الأسف أن فريق التقييم لم يتمكن من الحصول على فكرة عامة مفصلة عن جميع النفقات في جميع البلدان، خصوصاً تلك المتعلقة بالتكاليف الرأسمالية. ومع ذلك، واستناداً إلى البيانات التي استطاع الفريق أن يجمعها، فقد أُعد الجدول التالي بالنسبة لمعظم البلدان المتضررة. وينبغي أن تعتبر التقديرات الواردة فيه تقديرات أولية، تقارن الأرقام القطرية التي قد تشمل أو لا تشمل التكاليف الرأسمالية و/أو تكاليف الرهن. وتكاليف عمليات مكافحة تتوقف إلى حد كبير على التخطيط الفعال للحملة وتقديم مختلف مدخلات الحملة في الوقت المناسب، وخصوصاً المدخلات اللازمة للمعالجات الجوية، ولكنها تتوقف أيضاً على البنية التحتية المتوفرة من قبيل المسافة بين المطارات والمناطق التي ستعالج. ويبين الجدول 8 وجود مجال كبير للتحسين في عدد من البلدان.

الجدول 7 - التكاليف التقريبية بالدولارات الأمريكية لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي التي نُفذت في أثناء حملة 2003-2005

تكاليف المكافحة	المساحة المعالجة	النفقات الكلية	(بالدولارات الأمريكية لكل هكتار)
البلد	(بالهكتار)	(بالدولارات الأمريكية)	
الجزائر	4 518 842	101 000 000	22,35
بوركينافاسو	27 159	1 621 556	59,71
تشاد	22 816	4 700 000	206,00
مالي	385 591	10 173 000	26,38
المغرب	4 854 211	79 000 000	16,27
موريتانيا	1 383 499	18 176 000	13,14
النيجر	224 604	7 600 000	33,84
السنغال	774 591	42 400 000	54,74
المجموع/المتوسط	12 191 313	264 670 556	21,71

363 - ومن الممكن أيضا زيادة تحسين عمليات مكافحة والحد من تكاليفها من خلال البحوث. ويرى فريق التقييم أن مواضيع البحوث الرئيسية المنبثقة من حملة 2003-2005 تتعلق بما يلي.

- تحسين استخدام الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية لتحديد مناطق تكاثر الجراد الصحراوي، لكي تكون المكافحة الوقائية فعالة.
- تحديد إمكانات تكاثر الجراد الصحراوي في ظل الظروف الطوعية وعدد الأجيال التي يمكن أن تنتج عنه على وجه الدقة في ظل الظروف المثلى.
- فهم سلوك الجراد الصحراوي أثناء مرحلة الانعزال، والعوامل الدينامية لأعداد، والعوامل التي تُفضي إلى تجمعه.
- تحسين تقانات رش مبيدات الآفات، بما في ذلك الحد من الجرعات.
- تحسين كفاءة مبيدات الآفات البيولوجية وتحديد أثرها على الصحة العام وعلى البيئة.
- الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لغزوات الجراد الصحراوي.
- أسباب الإجهاد لدى الماشية بعد استهلاك براز الجراد الصحراوي.

364 - وبالنظر إلى وجود مجموعة واسعة من تكاليف عمليات مكافحة الجراد الصحراوي في البلدان المتضررة أثناء حملة 2003-2005،

يُوصى بأن:

30- تجري دراسة مشتركة من قِبَل منظمة الأغذية والزراعة والبلدان المعنية لتحديد أسباب ارتفاع تكاليف عمليات مكافحة الجراد الصحراوي في بعض البلدان المتضررة، وذلك لكي تكون أساسا لوضع خطط توجيهية من أجل مكافحة الجراد مكافحة أكثر كفاءة.

واو- تأثير وأثر حملة المكافحة

365- تنبع الانطباعات التالية أساسا من زيارات فريق التقييم القطرية. ويوجد إجماع في الرأي بين المانحين والبلدان المتضررة والسكان فيما يتعلق بأهمية تأثير غزوات الجراد الصحراوي الذي يمكن أن يكون مدمرا وما ينجم عنها من عواقب سلبية، مع عواقب الجفاف، على نشاطات الإنتاج وعلى الأمن الغذائي للأسر المعيشية. وتخلص أيضا جميع هذه الأطراف إلى استنتاج واحد هو أن تكاليف عمليات مكافحة كانت ستصبح أقل وأن أثر الغزو كان سيصبح محدودا بدرجة أكبر لو كانت وسائل المكافحة قد توافرت في وقت أبكر. وتود هذه الأطراف، في النهاية، أن ترى في حالة حدوث فورة أخرى تهيؤ البلدان تهيؤا أفضل في ظل ظروف أفضل للقيام بحملات مكافحة الجراد الصحراوي.

المجتمعات الريفية المتضررة

366 - كما ذكر آنفاً، بينما اعتبرت السلطات الوطنية أن خسائر المحاصيل على مستوى الاقتصاد الكلي وخسائر المراعي كانت محدودة، فقد لحقت أضرار بالغة على مستوى الاقتصاد الجزئي بقدرات السكان المحليين الإنتاجية.

367 - وعلى الرغم من وجود حتمية متأصلة، يوجد اقتناع قوي بين السكان المحليين بأن الكارثة ربما لم يكن من الممكن تجنبها ولكن كان من الممكن الحد منها بدرجة كبيرة لو كانت المساعدة قد قُدمت في اللحظة المناسبة. ويوجد لدى هذه الفئات والمجتمعات، التي لم يُستمع إلى نداءاتها، انطباع بأن السلطات قد تخلت عنها.

368 - والآراء بشأن نتائج الحملة على الصعيد المحلي آراء متفاوتة: فبينما يُقر السكان المحليون بأن عمليات مكافحة كان لها أثر لا يمكن دحضه، فإنها ليست سعيدة بتأخر البدء مما أسفر عن عواقب وخيمة. إذ فقد البعض في غضون ساعتين من الغزو جانباً كبيراً من رأسماله. ومما له دلالة في هذا الصدد مثال خسائر الحيوانات التي لحقت بنساء كثيرات في قرية (داماني) الكائنة في منطقة إنشيري في موريتانيا؛ فقد فقدت أولئك النساء أكثر من ثلث أغنامهن. ويمكن أن يتخيل المرء بسهولة عواقب أحداث من هذا القبيل على أولئك الناس المعوزين وأسرهم.

369 - والسكان لم يتقبلوا الأمور كما هي بل استغلوا كل الوسائل الممكنة في متناولهم (ومنها مثلاً حفر خنادق لكي تتجمع فيها الجنادب، واستخدام النار لقتلها)، كما أن أولئك الذين كانت لديهم موارد مالية استثمروا في بعض الأحيان مبالغ كبيرة من أموالهم لشراء مبيدات آفات خاصة بهم. وعلى سبيل المثال، أنفق مُزارع في منطقة لوجا في السنغال 500 دولار أمريكي لكي يعالج 79 هكتاراً دون أن يحقق نتائج مُرضية. وسافر بعض المنتجين لكي يطلبوا المساعدة من هيئات الخدمات الزراعية في منطقتهم، ولكن دون أن يحصلوا على المساعدة اللازمة.

370 - كما أن نوعية المساعدة التي قُدمت بعد الغزو تبرر شكاوى السكان المحليين: فأكثر من نصف الأسر المعيشية التي حُدد أنها كان يجب أن تحصل على مساعدة غذائية ما زالت في انتظار تلك المساعدة. كما أن توزيع البذور غير المعدلة وفقاً للظروف المحلية وغير المطابقة لاحتياجات المستفيدين هو مثال آخر لعدم ملاءمة الدعم المقدم. وفيما يتعلق بمعونات الطوارئ الزراعية، أثار فريق التقييم شكوكاً بشأن عدالة توزيع البذور بين الأسر المعيشية التي يعيّلها رجال والأسر المعيشية التي تعيّلها نساء.

371 - وأخيراً، من اللازم النظر في التأثيرات السلبية للعلاجات الكيماوية. فقد ذكر السكان المحليون الذين جرت مقابلات معهم أن هذه العلاجات ترتب عليها حالات إصابة بالمرض بل وحتى وفيات بين الحيوانات بعد تناولها للجراد أو نباتات معالجة، أو من خلال احتكاكها مباشرة بمبيدات الآفات. ولكن لا يتسنى في الوقت الحاضر تأكيد هذه المزاعم.

372 - وبالنظر إلى حقيقة عدم إمكانية استبعاد حدوث فورة أخرى، من الضروري أن تُتخذ في الحملات المقبلة تدابير ملائمة لتحسين استهداف التدخلات، مع مراعاة الفوارق بين الجنسين، إلى جانب شواغل أخرى. وفي هذا الصدد ينبغي أن يُنظر على النحو السليم في التوصيات المعروضة في الفصل الذي يتناول الأثر الاجتماعي - الاقتصادي.

البلدان المتضررة

373 - ترى أغلبية البلدان أن الخسائر كان يمكن أن تكون أقل. وارتبطت أهميتها بوجه عام بعدد معين من العوامل، منها على وجه الخصوص نقص الموارد. ومن الواضح أن أهمية تطور الجراد الصحراوي لم تقدرها الوزارات الفنية كما يجب، وبوغتت البلدان بسرعة تطور الأحداث. واعتمدت البلدان أيضا إلى حد كبير، بسبب عدم الاستعداد، على المساعدة المقدمة من المانحين الدوليين، وأعربت البلدان المتضررة في هذا الصدد عن أسفها لبطء تقديم المعونة.

374 - وقد تعرّضت بعض البلدان المتضررة لصعوبات كبيرة في إبلاغ الرأي العام بطريقة مرضية بشأن التأخيرات التي شهدتها عمليات مكافحة. وكانت هذه التأخيرات ترجع أساسا إلى عدم كفاية توافر الوسائل اللوجستية والبشرية والمالية، مما لم يتيح لها أن تدير غزوات الجراد إدارة فعالة. وبناء على ذلك، وفي بداية الغزو، لجأ المزارعون، لعدم وجود إمكانية أخرى لديهم، إلى وسائل تقليدية للمكافحة انتظارا لوصول فرق مكافحة. ولكن في كثير من الحالات وصلت الفرق متأخرة للغاية. وفضلا عن المانحين أُشير أيضا إلى أن منظمة الأغذية والزراعة مسؤولة عن تأخر بداية عمليات مكافحة. وبينما اعترف الموظفون الفنيون بأوجه القصور في الهياكل والقدرات الوطنية لمكافحة الجراد، فإن هذه الآراء لم تُطرح أثناء المناقشات مع المسؤولين الحكوميين. وفي بعض البلدان كان الانطباع الذي تولّد لدى فريق التقييم هو تقريبا أن البلدان المتضررة تعتبر مكافحة الجراد الصحراوي من مسؤوليات منظمة الأغذية والزراعة والمانحين الدوليين في المقام الأول.

375 - وإلى جانب التأخر في تقديم وسائل مكافحة، أصبحت أوجه نقص أخرى بادية. وأوجه النقص هذه ترتبط على وجه الخصوص بما يلي: (1) طريقة إدارة حملات التوعية والإعلام في بعض الحالات و (2) الافتقار إلى الاستعداد وعدم كفاية المعدات ومجموعات الوقاية لأفراد الفرق القروية أو للجان مكافحة القروية. وذكر أيضا طول عملية المساومة السياسية وتعقدها بخصوص التأخيرات في بلدان معينة في عرض الطلبات المالية.

376 - وفيما يتعلق بمسألة ما بعد الكارثة، اعترّف في بلدان كثيرة بأن هذه المسألة ليست بمنأى عن النقد وذكر ما يلي:

- في إطار التدابير المضطلع بها للتخفيف من تأثيرات الأزمة على السكان المتضررين، من قبيل تقديم الأغذية أو البذور، بُذلت جهود لتجنب تصور وجود أي محاباة، ولكن هذه الجهود لم تنجح دائما. ونتيجة لذلك لم تحصل أغلبية الأسر المعيشية الضعيفة على المساعدة دوما.
- أولي قدر ضئيل من الاهتمام في بلدان معينة للمسائل البيئية ولصحة الإنسان.
- الافتقار إلى نظام إحصاءات زراعية موثوقة، ليكون أساسا لتقييم أثر غزوات الجراد الصحراوي.

المانحون

377 - من وجهة نظر المانحين، تحققت أهداف مكافحة بوجه عام، وكانت الحملة ناجحة بوجه عام في ضوء مساهمة عمليات مكافحة في حدوث انخفاض في أعداد الجراد وقصرها الخسائر على المحاصيل والمراعي، هذا على الرغم من التأخر في تقديم المساعدة. إلا أن المانحين يعترفون بأن سكان القرى في أماكن معينة قد أُضُيروا بشدة وأن ثمة حاجة إلى تقديم مساعدة تأهيلية. ولهذا اضطلع بسلسلة كاملة من البعثات المشتركة في بلدان منطقة الساحل. وشمل ذلك، مثلاً، بعثة لتقييم الإنتاج الزراعي وتوافر الأغذية اضطلعت بها بصفة مشتركة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة، برفقة مراقبين الاتحاد الأوروبي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، فضلاً عن ممثلين من وزارات مختلفة.

378 - وكان هدف البعثة المذكورة أعلاه هو تقييم أثر تفشي الجراد على إنتاج المحاصيل والحيوانات والكتلة الحيوية وعلى درجة ضعف الأسر المعيشية، وتقييم ما نتج عن ذلك من حيث حالة الأمن الغذائي بوجه عام. وعلى هذا الأساس كان ينبغي أن يتسنى تحديد الاحتياجات إلى المعونة الغذائية لسنة 2004-2005، مع مراعاة الواردات، والمعونات الغذائية المقدمة فعلاً من المجتمع الدولي. وفي أعقاب هذه البعثات جرى الاضطلاع بعدد معين من التدخلات من خلال مشروعات المعونة الغذائية المباشرة أو التأهيل. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن ممثلي بعض المانحين يرون أن تحديد الفئات المستهدفة كانت تقف وراءه في بعض الأحيان اعتبارات سياسية أكثر من الاعتبارات الإنسانية وأن المجتمعات والأسر المعيشية الأكثر تضرراً لم تكن هي دائماً تلك التي حُدد أنها ينبغي أن تحصل على المساعدة.

379 - ويتفق المانحون مع البلدان المتضررة في أن الدعم لحملة مكافحة قُدم متأخراً، ولكنهم يختلفون معها في الرأي بشأن أسباب التأخيرات. فالبعض يذكر البيروقراطية الشديدة لدى البلدان المانحة وكون إجراءات الدفع لديها مطوّلة؛ بينما يشير آخرون إلى مواطن الضعف لدى المنظمة المكلفة بهذه المهمة. ويُقر المانحون بأنهم لم يهتموا كثيراً في البداية بالإعلانات المتعلقة بأهمية نكسة الجراد الصحراوي وتجاهلوا إلى حد كبير النداءات التي وجهتها منظمة الأغذية والزراعة. واعترفوا بأن المنظمة دقت جرس الإنذار مبكراً، ولكن كان هناك افتقار إلى دعاية فعالة، خصوصاً فيما يتعلق بالأثر المحتمل على حالة الأمن الغذائي. وبناءً على ذلك لم يكن باستطاعة المانحين أن يقدّروا خطورة الحالة، ولم يشعروا بالحاجة إلى التصرف.

380 - وعندما أصبح المانحون على وعي بالأزمة المتكشّفة، التي اتخذت في بعض البلدان أبعاداً كارثية، فإنهم أصبحوا على استعداد لتقديم الدعم المطلوب. ولكن لم يحدث استيفاء لعدد من الشروط المسبقة فيما يتعلق بالمعلومات التقنية اللازمة وصياغة النداءات صياغة سليمة. ويرى المانحون أن هذا الوضع نجم عن عوامل شتى من بينها مواطن الضعف الهيكلي والمؤسسي والتنفيذي لدى البلدان المتضررة، التي أدت في حالات معينة إلى اتباع سياسة الانتظار لرؤية ما سيحدث، بل وأدت أحياناً إلى التقاعس عن فعل أي شيء.

381 - ويرى المانحون أن عدم وجود استجابة واضحة من السلطات في البلدان المتضررة لا يبدو أنه يقتصر على الوضع المتعلق بالجراد، لأن نفس النوع من الموقف يُلاحظ أيضا فيما يتعلق بالطوارئ الأخرى من قبيل الكوليرا. فمن المحتمل، مثلا، أن تكون الدوافع الانتخابية هي سبب الرغبة في التهوين من مدى كارثة. وهذا الأسلوب في التعامل مع الكوارث لا شك أنه لعب دورا في عدم توافر موارد في الوقت المناسب، ومن ثم لعب دورا في التأخيرات التي صودفت في بداية الحملة. وعلاوة على ذلك، لم تخصص غالبية البلدان المتضررة الموارد المالية واللوجستية الضرورية التي يتوقعها المرء منها. فقد كانت، باستثناء بلدان معينة، غير مستعدة لمواجهة الأزمة.

382 - وفي بعض البلدان يرى المانحون أن من أسباب التأخيرات أيضا عدم قدرة ممثلية منظمة الأغذية والزراعة على القيام بدورها التنسيقي، فقد أعاقها عن ذلك نقص الموارد البشرية. وفي أفضل الحالات وصلت المعلومات متأخرة للغاية، وفي أسوأها قُدمت بتقشير ولم تلب الاحتياجات. وفي بلدان أخرى رُئي أن ممثلية المنظمة وكالة نموذجية لديها قدرة رائعة على بناء الوعي، وتبادل المعلومات، والقيام بعمليات التعبئة.

383 - وإجمالا يقر المانحون:

- بأنهم هَوَّنوا من أهمية التهديد نتيجة لعدم وجود معلومات مقنعة بشأن تطور كارثة الجراد الصحراوي؛
- بأن معظمهم ليست لديهم مؤسسات طوارئ، ومن ثم فإن قواعدهم ليست مكيفة حسب أزمة الجراد؛
- بأنهم أولوا اهتماما غير كاف لجوانب رصد البيئة.

384 - وعلى الرغم من كل هذه الحقائق فإن المساعدة التي قُدمت إلى البلدان المتضررة على شكل دعم مالي أو مادي أو مؤسسي أتاحت مكافحة تفشي الجراد الصحراوي مكافحة أفضل وأتاحت تعزيز قدرات المكافحة لدى البلدان.

385 - ومن الضروري في المستقبل:

- تحديد وسائل أكثر استدامة لمكافحة الجراد الصحراوي؛
- بذل كل جهد ممكن للتهيؤ للاستجابة في اللحظة المناسبة؛
- إدماج عواقب عمليات المكافحة في مشروعات المساعدة التقنية لإدارة فترة ما بعد الأزمة إدارة أفضل؛
- كفاءة تقديم دعم أفضل لهياكل ووسائل المكافحة الوقائية الفعالة، على ألا يغيب عن البال أن هياكل لديها هذا النمط من القدرات من قبيل المنظمة المشتركة لمكافحة الجراد والطيور لم تستمر للأسف، نتيجة لعدم وجود دعم لها من جانب البلدان الأعضاء فيها.

خامسا - المكافحة المستدامة للجراد الصحراوي

386 - انتهى فريق التقييم إلى استنتاج أن أثر غزوات الجراد الصحراوي يمكن في المستقبل الحد منها بدرجة كبيرة بل وحتى تجنبها إلى حد كبير بشرط اتخاذ تدابير فعالة بناء على التوصيات العامة التالية التي يُقدّم في التقرير مزيد من المعلومات المؤيدة لها. ومع ذلك، يعتقد فريق التقييم أن التوصل إلى تحسينات دائمة فيما يتعلق بالمكافحة المستدامة للجراد الصحراوي يفرض تناولها كمجموعة متكاملة تتطلب عناية عاجلة وإجراءات متابعة.

387 - تتطلب المكافحة الفعالة للجراد الصحراوي، على العكس من الوضع الراهن، وعيا أفضل كثيرا ومشاركة أكثر فعالية ومن جميع الأطراف في النشاطات المختلفة التي يجب أن تضطلع بها كل الجماعات المعنية. ومن بين هذه الجماعات منظمة الأغذية والزراعة ولجنة مكافحة الجراد الصحراوي والهيئات الإقليمية والبلدان المتضررة والمناحين. وينبغي أن يكون لدى جميع الجهات المعنية فهم واضح للتحوّل من، والروابط بين، حالة انحسار الجراد الصحراوي، ومرحلة ما قبل حالة طوارئ، وحالة طوارئ كاملة النطاق، وذلك لكي يُتاح لتلك الجهات اتخاذ تدابير فعالة في الوقت المناسب. ففي أغلب الأحيان يُنظر إلى هذه المراحل على أنها أحداث مستقلة. وتحسين الوعي بالحقائق المذكورة أعلاه ووجود ترتيبات مؤسسية ملائمة للتصدي لها ينطويان على أهمية لتنفيذ التوصيات المذكورة في هذا التقرير.

388 - وبالنظر أيضا إلى أن هذا التقييم كان يقتصر على منطقة واحدة فقط من المناطق الرئيسية الثلاث من المساحة التي شهدت غزو الجراد الصحراوي، يرى فريق التقييم أنه ينبغي، علاوة على تنفيذ التوصيات المعروضة في هذا التقرير، اتخاذ تدابير بشأن الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها تلك التوصيات في جهود مسح ومكافحة الجراد الصحراوي في المنطقتين الأخريين. وينبغي أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بالدور القيادي في هذا الصدد بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية ذات الصلة.

استراتيجية المكافحة الوقائية على الصعيد القطري

389 - لقد أظهر التاريخ أن المنطقة الوسطى، وهي أساسا أماكن التكاثر الموسمي على امتداد سواحل البحر الأحمر وفي أطراف السودان والمملكة العربية السعودية، كانت هي مركز تفشيات الجراد الصحراوي التي تنبع منها الأسراب وتغزو المنطقة الغربية. ولكن فورة 2003-2005 التي كان منشؤها في المنطقة الغربية بمعزل عن المنطقة الوسطى كانت غير عادية من حيث تطور تفشيات الجراد الصحراوي. وتوجد أيضا في المنطقة الغربية أماكن تكاثر موسمي هامة يمكن أن تؤدي، كما أظهرت الأحداث الأخيرة، إلى تفشيات وغزوات على نطاق كبير عندما تكون الظروف الإيكولوجية مواتية لذلك.

390 - وأماكن التكاثر الموسمي في منطقة الساحل موجودة أساسا في ما يسمى بلدان الخط الأمامي (تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر). والقيام بانتظام بعمليات مسح ورصد في أماكن التكاثر هذه من شأنه أن يتيح مكافحة تجمعات

الجراد الصحراوي في مرحلة مبكرة قبل أن تغزو مساحات أكبر ويصبح من الصعب احتواؤها. فحتى الآن نجد أن موريتانيا هي الوحيدة التي أنشأت الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ استراتيجية مكافحة وقائية. وعنصر الجراد الصحراوي التابع لنظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود الذي يسعى إلى تحقيق هذا الهدف أُقيم في المنطقة الوسطى منذ سنة 1997 وأدى إلى نتائج واعدة للغاية. وقد ساهم هذا البرنامج في اتخاذ التدابير المبكرة التي نجحت في تجنب حدوث تفشيات وغزوات كبيرة للجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى أثناء فورة 2003-2005، وساعد على ذلك هطول الأمطار هطولا أقل موثقة. وعلى العكس من ذلك، لم يكن برنامج النظام في المنطقة الغربية قد أصبح موضع تنفيذ بالكامل أثناء الفورة الأخيرة، وكانت تلك فرصة ضاعت في تلك المنطقة.

391 – وبالنظر إلى تجربة نكسة 2003-2005،

يُوصى بأن:

- (أ) توضع استراتيجية مكافحة وقائية فعالة للجراد الصحراوي في جميع بلدان المنطقة الغربية التي توجد فيها أماكن تكاثر موسمي وذلك للحد من خطر حدوث تفشيات وفورات في المستقبل، عن طريق اكتشاف وجود حالة سابقة للطوارئ في الوقت المناسب. وتنفيذ استراتيجية من هذا القبيل يمكن أن يؤدي إلى تجنب خسائر المحاصيل والمراعي، وأن يحد كثيرا من تكاليف المكافحة بواسطة التدخل في مرحلة مبكرة بالقيام بعمليات مكافحة على نطاق محدود، وإتاحة تنفيذ أساليب للمكافحة تكون أكثر أماناً ومراعاةً للبيئة.
- (ب) يُقام في كل بلد من بلدان الخط الأمامي جهاز وطني مستقل ذاتيا وعامل لمكافحة الجراد، لديه سلطة اتخاذ قرارات تقنية وإدارية بشأن عمليات الجراد الصحراوي. ويجب أن تمنح الحكومات المعنية هذا الجهاز دعما مالي وماديا وسياساتيا فعالا. وينبغي أن يكون الجهاز قادرا على الاستفادة الكاملة من الموارد المادية والمالية والتقنية التي وردت أثناء فورة 2003-2005.
- (ج) تُخصص ميزانية وطنية كافية لتشغيل الجهاز الوطني لمكافحة الجراد وذلك لكفالة استدامة استراتيجية المكافحة الوقائية.
- (د) تدعم البلدان الأعضاء في هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية ويدعم المانحون برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في المنطقة الغربية دعما فعالا.
- (هـ) تحتفظ بلدان منطقة الساحل المعرضة لغزو الجراد الصحراوي بقدرة على مكافحة الجراد في إطار خدمات وقاية النباتات وتكفل الاستفادة من الخبرة المكتسبة أثناء حملة 2003-2005 ونشرها والحفاظ عليها من خلال السبل الملائمة من قبيل التدريب.
- (و) تُعزّز القدرة البشرية في مجال علم الجراد من أجل القيام في الوقت المناسب بإحلال متخصصين جدد في الجراد الصحراوي محل المتخصصين الموجودين حاليا الذين سيبلغ كثيرون منهم سن التقاعد في السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة.

392 – وقد حُدّدت تفاصيل متطلبات التعزيز الفعال للوحدات الوطنية لمكافحة الجراد في كل بلد من بلدان الخط الأمامي في الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لبرنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود للمنطقة الغربية، الذي عُقد في الفترة من 4 إلى 6 آذار/مارس 2006 في مدينة الجزائر²³. فعلى سبيل

²³ Programme EMPRES en Région Occidentale. Rapport de la Première Réunion du Comité de Pilotage. Alger, Algérie, 4-6 mars 2006. FAO, mars 2006.

المثال قُدِّر الحد الأدنى لعدد أفرقة الرصد والمكافحة بستة أفرقة في مالي، وعشرة في موريتانيا، وخمسة في النيجر، وأربعة في تشاد. وترد في الجدول 8 تقديرات التكاليف الكلية لإقامة وتشغيل الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد في كل بلد من البلدان الأربعة.

الجدول 9 – التكاليف الكلية للمكافحة الوقائية للجراد الصحراوي (بالدولارات الأمريكية)

البلد	2006	2007	2008	2009	المجموع
تشاد	2 258 230	519 384	615 184	834 884	4 227 682
مالي	2 962 205	642 895	770 895	840 135	5 216 130
موريتانيا	4 766 544	988 974	1 306 654	1 382 934	8 445 106
النيجر	1 592 607	659 483	753 603	864 123	3 869 816
المجموع	11 579 586	2 810 736	3 446 336	3 922 076	21 758 734

393 – وفيما يتعلق بعام 2006 فإن معظم التكاليف تغطيها بالفعل مشروعات جارية، وخصوصاً تلك الممولة من مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي. والعجز الحالي لسنة 2006 يبلغ 1 485 542 دولاراً أمريكياً، ولكن ينبغي تغطية ذلك العجز جزئياً بواسطة المساهمات الوطنية التي لم تُدرج حتى الآن في التقديرات الحالية. أما فيما يتعلق بالسنوات التالية فما زالت توجد حاجة كبيرة إلى مساهمات إضافية من المانحين. وتشمل التكاليف المتعلقة بسنة 2006 مبالغ كبيرة من أجل المعدات والإنشاءات.

394 – ويتضح من هذه التقديرات أن من الممكن إما تجنب حدوث تفش جديد للجراد الصحراوي بتحمل قسط تأميني يبلغ في المتوسط حوالي 5 ملايين دولار أمريكي سنوياً، أو أن يكون التفشي أقل أهمية بكثير، يقينا، بالمقارنة بفترة 2003-2005.

تعزيز هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية

395 – إن هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية مسؤولة، بين جملة أمور، عن تعزيز الوحدات الوطنية لمكافحة الجراد، من خلال برامجها وبالتعاون مع برنامج المنطقة الغربية التابع لنظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود. ولكن دور تلك الهيئة ومسؤولياتها المحدودين في المنطقة الغربية فيما يتعلق بعمليات مكافحة الجراد الصحراوي، بالمقارنة بالأنشطة التي كانت تضطلع بها في الماضي المنظمة المشتركة لمكافحة الجراد والطيور، يقوّضان بروزها والاعتراف بها من جانب البلدان الأعضاء والوحدات التي تضمها.

396 – ولتمكين هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية من أداء دورها ومسؤولياتها في المنطقة بطريقة أكثر فعالية،

22- يُوصى بأن:

- (أ) يُعاد النظر في دور ومسؤوليات أمانة الهيئة ويُكفل تزويدها بموارد كافية لكي تتمكن من أداء مسؤولياتها بفعالية على المديين المتوسط والطويل. وينبغي أن تكون الأمانة جهة الاتصال الرئيسية مع بلدان المنطقة أثناء حالات انحسار الجراد وأثناء الطوارئ أيضا.
- (ب) تُسند إلى أمانة الهيئة مسؤوليات مالية وتنفيذية إضافية في حالة حدوث طوارئ جديدة.
- (ج) يُعاد فورا تنظيم مختلف عناصر برنامج المنطقة الغربية التابع لنظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود بجعله ضمن اختصاص الأمانة بنفس الطريقة التي أُدمج بها برنامج المنطقة الوسطى في هيكل هيئة المنطقة الوسطى، وذلك لتعزيز هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية وكفالة تنفيذ نشاطاتها بطريقة أكثر كفاءة.

397 - وقد بدأ في سنة 2006 تنفيذ برنامج المنطقة الغربية التابع لنظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود الذي تقوم أمانة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية بدور المنسق له. وهذا يتيح بالفعل فرصة لهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية للقيام بدور أكثر فعالية بكثير في نشاطات مكافحة الوقائية في المنطقة الغربية. وقد قررت منظمة الأغذية والزراعة أن تخصص الموظف الفني الثاني المتوقع لمشروع مصرف التنمية الأفريقي في داكار. ويرى فريق التقييم أن هذا الترتيب لا يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة ويوصي بإعادة تجميع جميع عناصر برنامج نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابر للحدود في أمانة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية. وفي تلك الحالة ستكون لدى أمانة الهيئة الموارد البشرية الكافية لأداء مختلف مسؤولياتها حتى انتهاء برنامج النظام في سنة 2009.

398 - وينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تضع، كمسألة ملحة، الخطط اللازمة لهذا، بما في ذلك الطريقة التي ينبغي بها تعزيز أمانة هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية أثناء فترة وجود طوارئ، لكي تكون قادرة على الاضطلاع على نحو فعال بهذه المسؤوليات الإضافية.

مسؤوليات منظمة الأغذية والزراعة

399 - يُشكّل الجراد الصحراوي تهديدا للإنتاج الزراعي في بلدان أفريقيا الواقعة شمال خط الاستواء، والشرق الأدنى، وجنوب غرب آسيا. وبالنظر إلى الولاية العامة لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالنشاطات المرتبطة برصد ومكافحة الجراد الصحراوي منذ أكثر من خمسة عقود، فإن لها مسؤولية واضحة عن تقديم الخدمات الضرورية إلى هذه البلدان لكي تتمكن من اتقاء تفشيات الجراد الصحراوي ومكافحة النكسات المتعلقة به مكافحة فعالة. وبينما ينطوي ذلك على نشاطات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لا بد أن تبدأ العملية على الصعيد الوطني. وهذا يقتضي أن تُدرك البلدان أن الوقاية من الجراد الصحراوي ومكافحته مسألة تتسم بأعلى درجات الأهمية، وأن تتخذ

الخطوات الضرورية للتصدي للمشكلة على نحو فعال، وأن تكون قادرة على أن تقرر متى تكون المساعدة لازمة لأنها تتجاوز قدراتها.

400 - ولكي تواصل منظمة الأغذية والزراعة أداء مسؤولياتها فيما يتعلق بالوقاية من الجراد الصحراوي ومكافحته بطريقة فعالة،

23- يُوصى بأن:

- (أ) يجري، كخطوة أولى، تعزيز القدرة البشرية لإدارة معلومات الجراد الصحراوي، التي لا يوجد فيها حالياً سوى موظف فني واحد، مع القيام في الوقت ذاته بإجراء استعراض للكتلة الحرجة اللازمة في جماعة الآفات المهاجرة الأخرى المعنية بالجراد لكي تؤدي بفعالية مسؤولياتها الواسعة النطاق.
- (ب) تُقدم منظمة الأغذية والزراعة والبلدان الأعضاء ما يكفي من اعتراف ودعم للجنة مكافحة الجراد الصحراوي وتستفيد استفادة كاملة من الجماعة التقنية للجراد الصحراوي من أجل استعراض احتياجات استحداث وسائل محسنة لمسح ومكافحة الجراد الصحراوي، وإعداد مقترحات مناسبة.
- (ج) تُتخذ ترتيبات لتمكين ممثلي منظمة الأغذية والزراعة في حالة حدوث طوارئ جراد صحراوي جديدة من التعاون بفعالية مع البلدان ومساعدتها في الخطوات التي يجب اتخاذها في تنسيق وتعبئة المساعدة الدولية اللازمة بتقديم خطط عمل محددة جيداً ومقترحات بشأن كيفية تنفيذ هذه الخطط، وبالبت في الدعم الدولي اللازم لها.

401 - وينبغي أن تضع منظمة الأغذية والزراعة الخطط الضرورية وتتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصية. وينبغي أن تلتزم بأن تكفل قدرتها على مواصلة أداء مسؤولياتها المعهود بها إليها فيما يتعلق بالتنبؤ بالجراد الصحراوي ومكافحته بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية. وستكون لذلك آثار من حيث الميزانية، ولكن فريق التقييم يرى أن هذه الآثار لها ما يبررها لأن ذلك يمثل وظيفة أساسية من وظائف المنظمة ومن ثم ينبغي أن تتحمل تكلفتها من مواردها هي. ونتيجة لذلك ربما يقتضي الأمر منها التخلي عن نشاطات أقل أهمية.

الدعم المقدم من المانحين لمكافحة الجراد الصحراوي

402 - إن مكافحة الفعالة لآفة مهاجرة من قبيل الجراد الصحراوي، الذي يمكن أن ينتقل من بلد إلى آخر في غضون ساعات وأيام، تتطلب مرونة في تخطيط وتنفيذ عمليات مكافحة.

403 - وأثناء حملة 2003-2005 قدمت بلدان المغرب العربي الدعم لجميع نشاطات مكافحة على الصعيد الوطني أو لمعظم تلك النشاطات بمواردها هي، بينما قدم المانحون الدوليون معظم الموارد التي استُخدمت لمكافحة غزوات الجراد الصحراوي في منطقة الساحل. وفي تلك المنطقة تأثرت الحملة تأثيراً سلبياً بالتأخر في اتخاذ تدابير، مما أظهر

أوجه القصور في ترتيبات التمويل الحالية. ويفضّل، من أجل استخدام هذه الموارد أجدى استخدام، أن تُتاح تلك الترتيبات لعمليات مكافحة التي سيجري الاضطلاع بها في جميع المناطق الموبوءة بالجراد الصحراوي، وألا تقتصر على الاضطلاع بنشاطات في بلد بعينه. وقد أعدت أمانة منظمة الأغذية والزراعة من أجل الدورة المقبلة للجنة مكافحة الجراد الصحراوي وثيقة عمل بشأن ترتيبات التمويل البديلة لحمالات مكافحة الجراد الصحراوي.

24- وصى بأن:

- (أ) تُستكشف، في حالة حدوث طوارئ جديدة، إمكانيات إقامة صناديق إقليمية متعددة المانحين دعماً لبرامج مكافحة الإقليمية تيسّر تنفيذ حملات مكافحة الجراد الصحراوي بفعالية في المستقبل. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للكيفية التي يمكن بها إدخال مسألة البروز والأفضليات، فضلاً عن السياسة المنطبقة والمتطلبات التنظيمية، كعوامل في ترتيب من هذا القبيل متعدد المانحين.
- (ب) تستكشف منظمة الأغذية والزراعة ويستكشف المانحون إمكانية إقامة آلية تتيح مرونة في إعادة توجيه وإعادة تخصيص الأموال المقدمة من المانحين بأقل جهد إداري من أجل الاستجابة بفعالية في حالات الطوارئ عند ظهورها أو مع استمرار تطورها. وينبغي أن تكون هناك أداة من هذا القبيل أثناء عملية التفاوض بشأن الميزانية لكي تعبر وثائق المشروعات صراحة عن أهمية المرونة.
- (ج) تدرج مستقبلاً، من أجل مساعدة السكان المتضررين، أحكام في اتفاقات مشروعات مكافحة الجراد الصحراوي تقضي بتخصيص جانب من الموارد المالية، للمعونة الغذائية ولنشاطات التأهيل، في حالة الحاجة إلى الاضطلاع بنشاطات من هذا القبيل.

404 - وينبغي أن تستفيد منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون الوثيق مع المانحين ذوي الصلة، من الخبرة المكتسبة أثناء هذه الحملة لكي تضع الخطط والاتفاقات الضرورية، من أجل تركيز توصياتها. وينبغي أن تكفل، إلى جانب المانحين الدوليين والبلدان المتضررة، قدرتها على مواصلة أداء مسؤولياتها فيما يتعلق بالتنبؤ بالجراد الصحراوي ومكافحته بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية.

تنفيذ حملات طوارئ الجراد الصحراوي

405 - يتطلب التصدي لفورات وغزوات الجراد الصحراوي بطريقة فعالة توافر خطط طوارئ محددة جيداً على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وهي خطط لم تكن موجودة إلى حد كبير أثناء حملة 2003-2005. ويفضّل إعداد هذه الخطط بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الخطط القطرية لإدارة مخاطر الأمن الغذائي، وينبغي أن تكفل مشاركة أصحاب الشأن بصورة دائمة. وهذه الخطط على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ينبغي أن:

- تحدد المشكلة، وانعكاساتها على الزراعة والأمن الغذائي، وسبل معيشة السكان الضعفاء، والاقتصاد القومي؛

- تصف إقامة هياكل تنسيق وطنية لكفالة التآزر الفعال بين جميع العناصر الفاعلة والجهات المعنية، بما يشمل التنسيق بين المانحين؛
- تحدد الخطوات التي يجب اتخاذها لتلبية الاحتياجات المحددة لطوارئ الجراد الصحراوي؛
- تحدد مسؤوليات مختلف العناصر الفاعلة والجهات المعنية؛
- توفر المواصفات التقنية التفضيلية للمدخلات اللازمة للحملة؛
- تُفصل كيفية استخدام المدخلات من حيث ضمانات صحة الإنسان والضمانات البيئية وكيفية رصدها؛
- تُحدد الدعم اللوجستي اللازم أثناء عمليات مكافحة؛
- تبيّن الموارد المخصصة في الميزانية القومية لجميع عناصر حملة مكافحة وتوفر تقديراً لتكاليف الموارد الإضافية اللازمة؛ فضلا عن مصادر التمويل المحتملة.

406 - وبناء على ذلك، وتوخيا للتهيؤ جيدا لنكسة جراد صحراوي جديدة محتملة،

25- يُوصى بأن:

- (أ) تُوضع خطط طوارئ من أجل إدارة مخاطر الجراد الصحراوي على المديين المتوسط والطويل، تشمل خطط عمل لرصد الجراد ومكافحته على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وينبغي أن تبين خطط العمل هذه (1) النشاطات الرئيسية التي سيُضطلع بها (بما في ذلك تلك المتعلقة بالمعونة الغذائية وتأهيل السكان المتضررين) وتكاليفها المؤقتة، (2) الموارد المالية المتاحة ومصدرها (من الميزانيات الداخلية، الموارد الخارجية) والنشاطات التي ستغطيها، (3) الاحتياجات المالية الإضافية. وستُستخدم هذه الخطط كأساس لإعداد خطط العمل والميزانيات السنوية.
- (ب) تستند النداءات المتعلقة بالتمويل في حالات الطوارئ التي تحدث مستقبلا إلى خطط طوارئ محددة جيدا مع استناد تلك النداءات إلى مبادئ وخطوط توجيهية معتمدة من أجل توجيه نداءات من جانب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
- (ج) تُعتمد استراتيجيات تكفل تنفيذ عمليات مكافحة الجراد في المناطق ذات الإمكانات الإنتاجية العالية، وكذلك في المناطق ذات الإمكانات الإنتاجية المنخفضة، حيث يمارس المزارعون عادة الزراعة بموارد محدودة للغاية.

407 - ولكي تُنفذ خطط الطوارئ بنجاح لا بد أن تُنفذ نشاطات المشاريع، المضطلع بها دعما لها، بأسرع طريقة ممكنة، وتحت قيادة فعالة ومع تفويض السلطة على أدنى مستوى ممكن. وقد واجهت منظمة الأغذية والزراعة صعوبات في استيفاء هذه المعايير أثناء حملة 2003-2005، بالرغم من الجهود الهائلة التي اضطلع بها جميع المعنيين.

26- خياران يُوصى بهما من أجل التدابير التي تُتخذ مستقبلاً:

(أ) إما أن تضع منظمة الأغذية والزراعة وتبدأ في تطبيق ترتيبات ملائمة للتصدي لطوارئ الجراد الصحراوي في المستقبل بطريقة أكثر فعالية وأسرع، أو ينبغي السعي إلى إيجاد فرص للاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بأداء معظم المسؤوليات التنفيذية.

408 - وينبغي أن تتولى منظمة الأغذية والزراعة، في ضوء مسؤولياتها المحددة بشأن رصد ومكافحة الجراد الصحراوي، الدور القيادي فيما يتعلق بوضع خطط الطوارئ اللازمة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية. وينبغي أن تبيّن المنظمة في هذه الخطط الكيفية التي ستكفل بها، في الطوارئ التي ستحدث مستقبلاً، اتباع الخطوط التوجيهية للنداءات التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وينبغي للمنظمة في الوقت نفسه أن تعيد النظر في قدراتها على تنفيذ مشروعات طوارئ مكافحة الجراد الصحراوي. وإذا انتهى التفكير إلى أن المنظمة ينبغي أن تظل ضالعة في ذلك فإنها ينبغي أن تستكشف السبل والوسائل التي يمكن بها القيام بذلك بطريقة أكثر فعالية. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تضع خططاً لأفضل طريقة للاستعانة بمصادر خارجية للقيام بهذه النشاطات.

الترتيبات المؤسسية

409 - خلال إعداد التقييم، تم الإعراب عن شواغل بشأن فعالية الترتيبات المؤسسية الحالية لمكافحة الجراد الصحراوي. وقد تم تناول بعضها في التوصيات أعلاه. ومن وجهة نظر عامة أكثر، من الضروري (1) التسليم بحقيقة أن الجراد الصحراوي هو تهديد دام على الأمن الغذائي والحالة المعيشية لعدد كبير من السكان في البلدان التي تتطلب مساعدة إنمائية دولية كبيرة جداً؛ (2) توفير دعم قوي من قبل البلدان المعنية والمجتمع الدولي للتصدي الفعال للأنشطة الضرورية لرصد الجراد الصحراوي ومكافحته خلال مراحل كمونهما قبل الطوارئ وأثناء الطوارئ؛ (3) أن الشراكة المنتجة تقوم على دعم نشط وثقة جميع المعنيين.

410 - ولابد من أن يتحسن كثيراً فهم الدور الذي يضطلع به جميع أصحاب الشأن، والبلدان المتضررة، والجهات المانحة، والمنظمة، ومسؤولياتهم، والأسلوب الذي تتبعه لجنة مكافحة الجراد الصحراوي والهيئات الإقليمية في التشجيع على الرصد والمكافحة الفعالين للجراد الصحراوي. فقد شعر فريق التقييم مثلاً، فيما يتعلق بطوارئ الجراد الصحراوي، أن بعض البلدان المتضررة ترى على ما يبدو أن الإجراءات الواجب اتخاذها تقع في المقام الأول على عاتق المنظمة والهيئات الإقليمية. كما أن الجهات المانحة والبلدان المتضررة تعتبر أن حالة طوارئ الجراد الصحراوي إنما هي حدث فريد مستقل بذاته. غير أن من الضروري التسليم بوجود تواصل بين مراحلها بدءاً من الانحسار، ومروراً بمرحلة ما قبل الطوارئ، وانتهاء بحالة الطوارئ.

411 - ولتحقيق هذا،

27- يوصي:

- (أ) بتحويل لجنة مكافحة الجراد الصحراوي من لجنة تقنية أساسا إلى آلية تحدد فيها جميع الأطراف (البلدان المتضررة والجهات المانحة ومنظمة الأغذية والزراعة) اهتماماتها وأنشطتها المشتركة وتتعامل مباشرة مع الجهات المانحة لتحديد برامج العمل المشتركة؛
- (ب) بأن تجتمع الهيئات الإقليمية بانتظام على مستوى عال لضمان دعم البلدان الأعضاء في القرارات المتخذة؛
- (ج) بوضع اتفاق متعدد الأطراف لمكافحة الجراد الصحراوي من أجل المشاركة الرسمية الدائمة والدعم الدائم لجميع أصحاب الشأن الرئيسيين.

412- وينبغي للمنظمة أن تتولى الريادة في تنفيذ هذه التوصية بالتعاون الوثيق مع أصحاب الشأن المعنيين. والهياكل المختلفة موجودة بالفعل، ولكن ينبغي إعادة النظر في اختصاصاتها لجعلها أداة أكثر فعالية في إدارة تهديد الجراد الصحراوي. كما أنها تتطلب تزويد كل فريق مسؤول، ووحدة قطرية، والمنظمة، ولجنة مكافحة الجراد الصحراوي، وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية بالوسائل اللازمة لأداء مهامها بفعالية. وينبغي للمانحين أن يتخذوا خطوات لمتابعة التطورات متابعة أوثق مما كانت عليه في الماضي، وأن يلتزموا بتقديم المساعدة اللازمة. ويمكن أن يكون الدعم المالي المباشر للوحدات القطرية في بلدان المواجهة عنصرا مهما في هذا الصدد، بشرط وجود التزام طويل الأجل من السلطات القطرية.

المساعدة المقدمة من بلدان المغرب العربي

413- لقد كان جانب خاص للغاية من جوانب حملة المكافحة في الفترة 2003-2005 هو ذلك التضامن الذي أظهرته بلدان المغرب العربي نحو البلدان المجاورة لها في منطقة الساحل. فطابع غزوات الجراد الصحراوي العابر للحدود يستدعي من البلدان أن تتبادل الموارد المتاحة تحقيقا للفائدة المتبادلة في المنطقة بأكملها. وقدرة المكافحة القوية المتاحة لدى بلدان المغرب العربي تتيح فرصة فريدة للتصدي لتفشيات الجراد الصحراوي الجديدة في مناطق التكاثر في موسم الصيف في منطقة الساحل. وهذه التفشيات تسبق عادة ببضعة أشهر تحرك أسراب الجراد إلى بلدان المغرب العربي.

414 - وتعزيزا للقدرة على مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة العربية الغربية،

28- يُوصى بأن:

- (د) تُوضع مذكرة تفاهم من أجل الاستخدام المشترك لقدرة المكافحة الموجودة في بلدان المغرب العربي في إطار إقليمي، تحت إشراف هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية.
- (هـ) توضع اتفاقات بين مختلف البلدان في المنطقة للتشجيع على القيام بعمليات مشتركة عبر الحدود وتنظيمها وتسييرها وتنفيذها.

(و) توضع تقديرات للتكلفة لتحديد مبلغ المساعدة من المانحين اللازم لاستخدام أفرقة مكافحة الموارد الجوية لدى بلدان المغرب العربي استخداما فعالا في بلدان الساحل في حالة حدوث طوارئ جديدة.

415- وينبغي أن تتخذ هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية المبادرات الضرورية لإقامة نظام متكامل لمكافحة الجراد الصحراوي من هذا القبيل من أجل المنطقة الغربية. وينبغي أن يتضمن ذلك النظام ضمن جملة أمور الطرائق التنفيذية، والترتيبات القانونية والخطوات اللازمة لتفعيل نظام مكافحة هذا، والاحتياجات المالية لقوة من هذا القبيل، والدعم الدولي اللازم لتدخل تلك القوة تدخلا فعالا في بلدان الخط الأمامي.

الأثر الاجتماعي - الاقتصادي

416- من المقبول بشكل عام أن الجراد الصحراوي السربي يحتاج إلى مكافحته بالرغم من حقيقة أن البيانات الدقيقة عن الضرر الذي يمكن أن يسببه لم يتم جمعها بانتظام. وبناء على ذلك، يظل حساب نسب الفوائد والتكاليف لعمليات مكافحة مجرد تخمين. وتشير ورقة مناقشة للبنك الدولي بشأن إدارة الجراد الصحراوي, JOFFE (1995)²⁴ بأن الجراد ليس آفات خطيرة بشكل خاص عندما تكون مجتمعة، وأن الجراد الصحراوي من غير المحتمل في العصر الحديث أن يؤدي إلى انتشار انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، لاحظ فريق التقييم أن تلك الآثار كانت مهمة على مستوى المجتمعات المحلية المتضررة، ولاسيما في بلدان الساحل. وفي هذه البلدان، عانى ثمانية ملايين نسمة على الأقل من تدمير جزء أو كل محاصيلهم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، تكبدت البلدان المتضررة تكاليف باهظة لم تكن متوقعة في ميزانياتها الوطنية، مما تسبب في تقليل الموارد المتاحة لأنشطة إنمائية قطرية معينة.

417- وركزت حملات مكافحة في المقام الأول على القضاء على تجمعات الجراد، بينما حظيت الآثار على الأمن الغذائي وجوانب المعيشة المستدامة باهتمام بسيط. ولم يكن من الممكن تقييم هذه الآثار بطريقة كاملة بسبب (1) غياب منهجية متفق عليها لتقييم هذه الأنواع من الآثار، (2) الافتقار إلى إطار تدخل شامل يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتغذوية، (3) عدم الاشتراك الكافي للخدمات/الهياكل المتخصصة التقنية المختلفة.

29- وعليه يوصى:

(أ) بالاتفاق سويا على منهجية لتقييم الآثار الاجتماعية الاقتصادية لغزوات الجراد الصحراوي.

²⁴ Joffe, S.R., 1995. Desert Locust Management. A Time for Change. World Bank Discussion Papers. The World Bank, Washington, D.C.

- (ب) بوضع إطار تدخل شامل يتناول التقييمات الفعالة للآثار الاجتماعية الاقتصادية لغزوات الجراد الصحراوي وعمليات المكافحة؛
- (ج) عند ظهور حالة طوارئ جديدة، تنفيذ دراسات اقتصادية واجتماعية وتغذوية، يتكامل فيها طيف من التخصصات والاختصاصات ذات الصلة، في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة ومتعددة التخصصات.

418- وينبغي أن تُنشئ لجنة مكافحة الجراد الصحراوي جماعة عمل متعددة التخصصات لوضع مقترحات لتنفيذ هذه التوصية. وجماعة العمل هذه ينبغي أن تولي اهتماما خاصا للتدابير المحددة اللازمة على الصعيد الوطني للتخطيط للدراسات الضرورية بشأن الآثار وإجراء تلك الدراسات.

صحة الإنسان والبيئة

419- لوحظ في بلدان معينة حدوث حالات تسمم للإنسان والحيوان وتأثيرات بيئية سلبية. ولم يكن من السهل دائما تحديد العواقب غير المرغوبة لاستخدام مبيدات الآفات. ولا توجد لدى معظم البلدان المتضررة استراتيجية لإجراء بحوث بشأن الآثار البيئية، ولا مختبرات متخصصة، أو عدد كاف من الموظفين المؤهلين لمتابعة مصير مبيدات الآفات في البيئة، وفي إطار سياسة للصحة العامة. ولا تزال كميات كبيرة من المبيدات موجودة في البلدان المتضررة من غزوات الجراد الصحراوي. وهي تقدر بـ 6.2 مليون لتر، وهي إما من متبقيات حملة 2003-2005 أو مما تم شراؤه بعد الحملة وذلك تحسبا لاحتمالات غزوة جديدة. ويرجع بعض السبب في هذا إلى شراء كميات إضافية من المبيدات وقد أشرفت على الانتهاء بناء على مشورة الموظفين الفنيين. ومن أجل التصدي لشواغل صحة الإنسان والبيئة بمزيد من الفعالية،

30- يُوصى فيما يتعلق بالبلدان المتضررة بأن:

- (أ) لا تشتري إلا المبيدات المسجلة لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وأن تهيئ الظروف اللازمة لاستخدام تلك المبيدات على النحو الصحيح.
- (ب) تتخذ الخطوات الضرورية لتعزيز الامتثالات البيئية وفرض تطبيق أنظمة وقواعد لتداول مبيدات الآفات واستخدامها وتخزينها على نحو مأمون.
- (ج) تتجنب التقدم بطلبات لا داعي لها لشراء مبيدات آفات وتتجنب تقدير احتياجاتها من المبيدات تقديرا أكثر مما يجب.
- (د) تعزز القدرة التقنية للأخصائيين المدربين على الجودة والبيئة والصحة والعلاجات، بالتعاون والاتفاق مع برنامج المنطقة الغربية التابع لنظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود و Ceres-Locustox في السنغال، وتكفل ارتباطهما بالوحدات الوطنية لمكافحة الجراد من أجل إجراء استعراضات متعمقة للصحة والبيئة.

(هـ) تسعى، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية والمناحين ومنتجي مبيدات الآفات، إلى وضع ترتيبات تعاقدية بشأن مبيدات الآفات، بما في ذلك آلية بنك مبيدات الآفات، للحد من تراكم مخزونات مبيدات الآفات وللتصرف في العبوات الفارغة.

420- وينبغي أن تحدد البلدان المتضررة بالجراد الصحراوي الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه التوصية في ظل الظروف المحددة الخاصة بها وأن تضع خطط العمل اللازمة. فإذا وُضعت استراتيجية مكافحة وقائية، على النحو الموصى به، فإن التأثيرات السلبية لعمليات مكافحة الكيماوية على السلامة العامة وعلى البيئة ستكون قد انخفضت فعلاً إلى حد كبير.

البحوث

421- لم يتولد عن نشاطات البحوث المتعلقة بمكافحة الجراد الصحراوي قدر كبير من الاهتمام خلال العقود الأخيرة بسبب ما يلي:

- الطابع العرضي للغزوات الذي لا يتيح إنتاج مواد بيولوجية بكمية تكفي لإجراء بحوث بشأن صلاحية وكفاءة منتجات جديدة؛
- قسوة ظروف العمل في المناطق الصحراوية التي غالباً ما تثني باحثين كثيرين عن التواجد لفترات مطوّلة في الميدان لإجراء دراسات من هذا القبيل؛
- عدم وجود أموال كافية للاضطلاع بالنشاطات الباهظة التكلفة المرتبطة بإجراء بحوث في أماكن نائية تكون غير مأمونة في بعض الأحيان.

422- إلا أن تنمية نشاطات البحوث هذه هي إحدى أهم سُبل تحسين أدوات مكافحة الجراد الصحراوي.

21- وبناء على ذلك، يُوصى بتشجيع البحوث التي تهدف إلى ما يلي:

- (أ) تحسين التقانات التطبيقية لرصد ومكافحة الجراد الصحراوي؛
- (ب) استحداث سُبل بديلة للمكافحة؛
- (ج) استخدام تقانات من قبيل التقاط الصور بواسطة الأقمار الصناعية والنظام العالمي للمتمايز لتحديد الموضع، مما يحسّن إلى حد كبير عمليات المسح والرصد والمكافحة؛
- (د) تحسين فهم العوامل الدينامية لتجمعات الجراد الصحراوي أثناء مرحلة انعزاله؛
- (هـ) تحديد الأثر العام لغزوات الجراد الصحراوي على اقتصادات البلدان المتضررة.

423- وينبغي أن تحدد منظمة الأغذية والزراعة، بالتشاور مع لجنة مكافحة الجراد الصحراوي ومؤسسات البحوث، الخطوات المعينة اللازمة لتحقيق تقدم في هذه المجالات المحددة التي تنطوي على أهمية كبيرة لزيادة تحسين كفاءة عمليات رصد ومكافحة الجراد الصحراوي.